
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الباب الثالث:

المنصوبات

ويشمل:- فصل: المفعول المطلق.

فصل: المفعول به.

فصل: النداء.

فصل: المندوب.

فصل: الاختصاص.

فصل : الترخيم.

فصل : التحذير.

فصل: التفسير.

فصل : المفعول فيه.

فصل:المفعول معه.

فصل: المفعول له.

فصل: الحال.

فصل: التمييز.

فصل: الاستثناء.

فصل: الخبر والاسم في بابي كان وإن.

فصل: المنصوب بلا التي لنفي الجنس.

فصل:خبر ما ولا المشبهتين بليس.

فصل: [المفعول المطلق]

قوله:(الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ)

اعلم أن المفعول مطلق ومقيد، فالأول: هو المصدر لأنه لم يقيد بحرف من حروف الجر، والثاني هو الأربعة[1] الباقية لتقيد كل منها بالجار؛ ولأن المصدر هو المخرج من العدم إلـــى الوجـــود بخلاف سائر المفاعيل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا، فالذي أخرج من العدم إلى الوجود هو الضرب، لا: زيد، فيكون هو الحري بأن يطلق عليه اسم المفعول، ولم يشتغل بتحديده في ظاهر كلامه لوقوع الغنية عنه بقوله: المفعول المطلق؛ لأن معنى المفعول المطلـــق هـــو الذي فُعِل على الحقيقة من غير تقييد[2] فلما دل الاسم على حقيقته استغنى عن ذكره، فإن قلت المصدر أصل للفعل أم الفعل أصل له ؟ قلت: ذهب أصحابنا البصريون إلى أن المصـــدر هو الأصل؛ لأن مفهومه مفرد ومفهوم الفعل مركب، ألا ترى أن الضرب يدل علـــى ذلك الحدث الخالي من الزمان، وضرب يدل على الحدث والزمان، والمفرد مقدم على المـــركب فـــيكون المصـــدر هـــو الأصل، وإن شئت فتأمل في المفرد مع المثنى نحو رجل ورجلان، ولأن المصدر موضع الصدور، فلما سمي مصدرا: دل على أن الفعل هو الصادر[3] عـــنه بالاشـــتقاق، فيكون المصدر أصلا له ويتفرع منه. أولعله قال أولا هو المصدر فخصه بالذكـــر تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين، ويحتمل ذكره أن يكون أولا لكونه من أشهر أسمائه عند النحويين.

وذهـــب الكوفـــيون إلى أن الفعل هو الأصل، ومفزعُهم في ذلك إلى أن المصدر تابع للفعـــل فـــي الإعـــلال والتصحيح[4] نحو: لاذ لياذا، بالإعلال، فيهما إذ الأصل: لوذ لوا ذا[5]، ونحو: لاوذ لواذا، بالتصحيح[6] فيهما، والتابع هو الحقيق بأن يكون فرعا.

---

[1] / أي المفعول به وفيه ومعه ولأجله.

[2] / قـــال الســـيوطي " والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثه الفاعل، أما المفعول به فمحل الفعل، ينظر الهمع 94/2.

[3] / في:ب [دل على أن الصادر هو الفعل].

[4] / تنظر المسألة في الإنصاف 235/1 وما بعدها .

[5] / الكلمة ضمن قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾، سورة النور /61.

[6] / ينظر البحر المحيط 76/8.

والجـواب أن إعلال المصدر وتصحيحه لإعلال الفعل وتصحيحه لا للتبعية، بل للمشاركة، كالحذف من أخوات: يعد.

والـوجه الثانـي لهـم: أن الفعل يعمل في المصدر نحو: ضربت ضربا، والعامل /19، ج/ أقوى، فيكون [الفعل][1] بالأصالة أولى.

والجواب: أن [إعمال] [2] الشيء في الشيء [لا يؤذن][3] بكون ذلك العامل أصلا لذلك المعمول، ألا تـرى أن بعض الحروف يعمل في الاسم وبعضها يعمل في الفعل وليس ذلك بدليل على أصـالة العامل في الاسم للاسم، وأصالة العامل في الفعل للفعل، فَعُلم أم ما ذكروه [مما][4] لا يكثرت له[5].

قوله:(**الْحَدَثُ وَالْحَدَثَانِ**)

[هما][6] بمعنى الحادث يقال: هذا حدث من أحداث الدهر، ويقال: حدثان الدهر.

قوله:(**سَمَّاهُ الْفِعْلَ**) لأنه في الحقيقة فعل [كما أنه في الحقيقة][7] حادث.

قوله:(**وَإِلَى مُؤَقَّت**)

أي محـدود، فقوله: ضربة تقع على الواحدة، وضربتين على الثنتين، والتوقيت[8] في الأصـل تحديد الوقت، ثم عمم كل تحديد اتساعا. كما أن الممالاة الإعانة[9] في ملء [الدلاء][10] ثم عممت في كل إعانة.

وقوله: (**ضَرْبًا**) يحتمل أن يكون واحدة، وان يكون فوقها فلذا صار مبهما[11].

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / في: أ [عمل].

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: أ [ومما].

[5] / ينظر شرح التسهيل لابن مالك 187/2، وما بعدها.

[6] / في: ب [ومما] .

[7] / في: ب [كما في الحقيقة حادث].

[8] / في: ب كرر كلمة التوقيت.

[9] / ينظر اللسان مادة [ع، و، ن] 166/13.

[10] / في: ب [الدلو]، وفي: أ [الدلائل]، وهو خطأ، ينظر اللسان مادة [د، ل، و] 397/4.

[11] / أي قوله ضربته ضربا يحتمل أن تكون الضربتان ضربة واحدة، أو أكثر من واحدة.

5. قوله:(مَصْدَرٌ وَغَيْرُ [مَصْدَرٍ][2]) المقرون بالفعل لا يخلوا من أن يكون مصدرا من جنس ذلك الفعل[3] أو لا يكون، فإن كان فذاك[4] وإن لم يكن: فإما أن يلاقيه[5] في اشتقاقه[6] أو لا يلاقيه، فإن لاقاه فذاك، وإن لم يلاقه فإن كان مصدرا[7] فهو قسم ثالث، وإن لم يكنه[8] فهو الرابع، هذا وجه الانحصار فإن قلت قوله: /31، ب/ وذلك /39، أ/ على نوعين مصدر وغير مصدر ليس بمستقيم؛ لأنه أثبت اسم المصدر لأنواع المصدر بقوله: وذلك؛ لأنه اسم إشارة المصدر[9]، ونفاه من أحد نوعيه بقوله:غير مصدر، ولا يستقيم أن يذكر نوع شيء وينفي اسم جنسه عنه، قلت: المصدر يذكر ويراد كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل[10]، ويذكر ويراد كل اسم لحدث له فعل اشتق منه، فبقوله المفعول المطلق هو المصدر، أراد الأول مما ذكرنا، وبقوله مصدر وغير مصدر، أراد الثاني، فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبته، ومثل هذا لا يشك في استقامته.

6. قوله:﴿أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا[11]﴾ فيه وجوه:-

أحـــدها: أن النبات مطاوع للإنبات يقال: أنبته فنبت، كما يقال: أخرجه فخرج، فكان أنبت في اقتضائه مصدر نبت بمنزلة اقتضائه إياه.

---

[1] / أي قوله ضربته ضربا يحتمل أن تكون الضربتان ضربة واحدة، أو أكثر من واحدة.

[2] / في المتن [المصدر].

[3] / مثل جلست جلوسا، فإن جلوسا مصدر من جنس الفعل.

[4] / أي هو حد المصدر.

[5] / معنـــى يلاقـــيه في اشتقاقه أن حروف الفعل هي نفس حروف المصدر مثل ضربته ضربا ، فالحروف المكونة للمصدر وهي الضاد والراء والباء هي المكونة لجدر الفعل ضربته.

[6] / مثل قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ سورة نوح /17.

[7] / مثل قولك جلست قعودا، ينظر المقتصد 587/1، والتخمير 299/1.

[8] / أي إن لـــم يكـــن مصـــدرا وهو المفعول المطلق مثل قولك ضربته أي نوع من الضرب أو ضربته أنواعا من الضرب ، وسميت بالمفعول المطلق لنه ليس لها فغل يجري عليه أفعالها .

[9] / في: ب [إشارة في المصدر].

[10] / تعريف المصدر.

[11] / سورة نوح / 17.

وثانيهما: أن حقيقة قولك أنبته: جعله ينبت، فالنبات على هذا داخل في ضمن الإنبات، فيصير أنبت مقتضيا للنبات، فعلى هذين الوجهين انتصاب نباتا بأنبت.

وثالـــثهما: أن التقديـــر: أنبـــتكم فنبَـــتُّم نباتا؛ لأن الإنبات يدل على النبات، فعلى هذا انتصابه على أنه مصدر لنبت.

قـــوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [1]، قيل[2] روعيت الفاصلة فجيء بمصدر:بتّل، بالتشديد في موضـــع مصـــدر تبـــتل؛ لأن معنى: تبتل، بَتِّل نفسك فناسب أن يجاء بمصدر بتل [وتبتيلا مصـــدر][3] بـــتَّل لا تبتَّل، وهما [يتلاقيان][4] في الاشتقاق،كما أن نباتا مصدر: نبت، لا: أنبت، وهما متلاقيان في الاشتقاق.

قوله:(وَمَا لاَ يُلاَقِيهِ فِيهِ)

أي لا يلاقـــي الفعل في الاشتقاق، و: جلوسا، مصدر بمعنى: القعود، وليسا بمتلاقيين في الاشتقاق، كما أن حُبِست مع مَنْعًا كذلك.

قوله: (أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ الخ)

هـــذا لـــيس من لفظ الفعل، فإن [أنواعا][5] قد نصت لكونها مصدرا، وليست من لفظ ضـــربت، أما كونها مصدرا فلأنها ذكرت بيانا لما فعله الفاعل، وأما كونها من لفظ ضربت فظاهـــر، ومن هذا القسم: ضربته أي ضرب وأيما ضرب؛ لأن: أيًّا، يكون أبدا من جنس ما أضـــيف إليه، فإذا أضيف إلى مصدر فهو مصدر في المعنى، فينتصب بالفعل، أو نقول: أيَّ ضـــربٍ فـــي الأصل صفة مصدر منصوب، أي: ضربته ضربا أي ضرب، بعني عجبا من الضـــرب حـــذف ضربا ونابت الصفة وهي: أي ضرب، منابه، وبرزت في بِزَّتِه، ونضيره الجمـــل الظـــرفية، فـــ:أمامك، في: زيد أمامك، قد وسم بسمة الخبر لقيامه مقام الخبر وهو الفعل المقدر المدلول عليه بهذا فكذا فيما نحن فيه.

---

[1] / سورة المزمل /7.

[2] / ينظر القول في الكشاف 177/4، والتبيان للعبكري 1247/2، والبحر المحيط 316/10.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب [متلاقيان].

[5] / سقط من: أ.

قوله: (وَمِنْهُ رَجَعَ الْقَهْقَرَى الخ)

القهقـرى: الـرجوع إلى خلف، والصمّاء: أن يُجلِّل جسده [بثوب][1] حتى لا يبدو منه شـيء، واشـتقاقه من الصمم. والقرفصاء: قعدة المحتبي، وهو أن ينصب ساقيه ويربطهما بثوب، أو نجاد السيف، وهي قِعْدة الشرفاء من العرب[2]، والموجب لانتصاب هذه الأسماء: أن القهقـرى ضـرب مـن الرجوع، ولما ساغ أن يقول رجع رجوعا وتنصب ما هو متضمن للقهقـرى وغيـره، سـاغ نصـبك مـا هـو بعض من ذلك، وإن لم يكن القهقرى من لفظ رجع[رجوعا][3]، وكذا الكلام في الصمّاء و القرفصاء.

والـوجه الثانـي: وهو مذهب بعض النحويين[4]، أن هذه صفات لمنصوبات محذوفة، نحو: رجع الرجعة القهقرى، و: اشتمل الاشتمالةَ الصماء، و: قعد القِعْدة القرفصاء، والمختار هـو المـذهب الأول، ولذا [أشار][5] المصنف إليه بقوله: (لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعـود)، والدلـيل على كونه مختارا، أنها لو كانت صفات لجرت على موصو فاتها، إما بطـريق اللـزوم، أو بطـريق الجواز، وقد امتنع جريها على الموصوفات، فعلم أنها بمنزلة الأسـماء التـي ليسـت بصـفات، فثـبت أن انتصابها ليس [بقياس، لقيامها مقام المصادر المنصوبة،][6] بل انتصابها لكونها مصادر؛ لأنها ذُكرت بيانا لما فعله فعل فاعل.

قوله:(ضَرَبْتُهُ سَوْطًا[7])

كـان [الأصل ضربته بسوطٍ، لكن][8] كان الضرب لما كان يحصل بالسوط جُعِل كأنه السـوط، فقـيل: ضـربته سوطا للإيجاز، والمبالغة، [وانتصب][1] سوطا على المصدر، لكنه

---

[1] / سقط من: أ.

[2] ينظر اللسان، مادة [ق، ر، ف، ص]127/11.

[3] / سقط من: أ.

[4] / من قال بأن المصادر صفات لموصوفات محذوفة الرضي في شرح الكافية 299/1، وذكر أن المبرد يوافقه في رأيه.

[5] / في:أ [إشارة].

[6] / سقط من: أ.

[7] / كذا ورد في المتن، أما في نسخة: أ، فورد [بسوطا] وهو غير صحيح، وفي: ب ورد[بسوطٍ].

[8] / سقط من: أ.

مذكـــور لبـــيان مـــا فعلـــه فاعـــل الفعـــل، وهذا مخالف لما تقدم،من حيث أن وضعه للآلة المخصوصــــة الجســـمية، بخلاف ما تقدم، ويقال: ضربته سوطين، وثلاثة أسواط، كما يقال ضربته ضربتين وثلاث ضربات؛لأنها في المعنى من وادٍ واحد.

[أنواع المفعول المطلق الذي أُضمر فاعله]

7. قوله: ([مِنْهَا] مَا يُسْتَعْمَلُ إظْهَارَ فِعْلِهِ الخ)

تـــرك ذكـــر المنصوب بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل فيما تقدم، وذكر [ثلاثة][2] أقسام، فلعله أراد بالقسم الثاني: مالا يستعمل إظهار فعله وله فعل مشتق منه، وبالثالث: مالا يســـتعمل إظهار [فعله][3] ولا فعل له مشتق منه؛ لأنه ذكر في النوع الثاني أمثلة [كلها][4] [لها][5] أفعال مشتقه منها، وفي النوع الثالث لم يذكر إلا مثالا لا فعل له مشتق منه، ولذا استقام ذكره ثلاثة أقسام، وإلا فالقسمان الأولان شاملان لجميع المقسوم، إذ ليس بين النفي والإثبات درجة ثالثة، فلا يتأتى القسم الثالث إلا بما ذكرنا من الطريق، فإن قلت: يرد على ما ذكرت من [أن][6] المـــراد من النوع الثالث هو كل مالا فعل له مشتق منه، وهو منصوب على المصدر نحو: ضربته أنواعا من الضرب، فأنواعا من ذلك النوع على ما ذكرت من التفسير وإظهار الفعل فيه جائز.

قلت: لا يراد ما ذكرت، فالمصنف جعل مالا يستعمل إظهار فعله نوعين، نوع له فعل مشتق منه، ونوع لا فعل له مشتق منه، ولم يقل كل ما هو منصوب على المصدر ولا على فعل له مشـــتق مـــنه، فهو مما لا يستعمل إظهار فعله، وما أوردت فهو من النوع الأول؛ لأنه جائز استعمال فعله.

قوله:(خَيْرَ مَقْدَمِ)

---

[1] / في: ب [انتصاب].

[2] / في: ج [ثلثة].

[3] / في: ب [لفظه].

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: ج.

[6] / في: أ [مكررة].

المقدم بمعنى القدوم، وخير: أفعل تفضيل، وأفعل [التفضيل][1] إذا أضيفت إلى المصدر صار في المعنى مصدرا، وانتصب انتصابه؛ لأنه بعض ما يضاف إليه، ألا ترى إلى قولك: ضـــرب زيد أشد الضرب، فأشد الضرب ضرب في المعنى، وإنما جاز حذف الفعل فيه وفي أخـــواته المذكـــورة فـــي هـــذا الـــنوع أعني النوع الأول، لما قام من قرينة تدل على الفعل المحذوف.

قوله:(ولمن يُقَرْمِطُ في عِدَاتِهِ: مَوَاعِيدَ عُرْقُوبِ)

القـــرمطة: مجـــاز مـــن اللّيّ[2] منة قولهم قرمط القطوف /40، أ/ إذا مشى مشية فيها تقارب[3]، وعُرقوب بضم العين رجل وعد رجلا بنخلة يطعمه طلعها، فلما أطلعت أتاه يلتمس وعده فقال: له اتركها حتى تبلح، فلما أبلحت قال له: اتركها حتى تبسر، فلما أبسرت قال له: أتركها حتى تُرطب، فلما أرطبت قال حتى يصير تمرا، فلما أتمرت عمد إليها عرقوب فجدّها في الليل ولم يطعمه منها شيئا فصار مثلا في الخلف سائر[4].

قال الشماخ[5]:-

وَوَاعَدَتْنِي مَالاً أُحَاوِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرْقُوبَ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ[6]

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / اللي: المطل ، ينظر اللسان مادة [ل، و، ي] 368/12.

[3] / ينظر اللسان مادة [ق، ر، م، ط].

[4] / تنظر القصة في المستقصى 108/1، ومجمع الأمثال 311/2، رقم المثل 4070، والخزانة 58/1.

[5] / هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهـــو مـــن طـــبقة لبيد والنابغة شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان سنة:22هـــ، وقال البغدادي اسمه معقل بن ضرار، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 232/1، والخزانة 196/3، والأعلام 252/3.

[6] / البيت من الطويل، وقائله الشماخ، والمعنى واضح مستغن عن التوضيح.

والشاهد فيه: مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بفعله المحذوف استغناء عنه، والتقدير(وعدتني مواعيد عرقوب) وهـــو من شواهد الكتاب 272/1، وابن يعيش 113/1، والخزانة 58/1، ومعجم البلدان (يثرب)، ومجمع الأمثال 2/ 311، واللســـان مـــادة [ث، ر، ب] 25/2، والتخمير 300/1، والإيضاح 225/1، والقطر /261، والخصائص 2/ 207، وروي هذا البيت منسوبا إلى الأشجعي، وهو أبو عبيد الأشجعي بصدر مخالف لهذا الشاهد وروايته:ـــ

وَعَدتَ وكانَ الخُلفُ منكَ سَجِيَّةً مَواعيدَ عُرقوبٍ أخاهُ بِيَثرِبِ

وهذه الرواية ثبتت في النسخة:ج .

وبيثـــرب بفتح الياء والراء على وزن يرمع، وهو غير يثرب، كذا في شرح أبيات الكتاب[1]، وفـــي شرح بعض المتأخرين[2]، ويترب بنقطتين وفتح الراء موضع قريب باليمامة[3]، وأنكره أبو عبيده[4] على من قال بالثاء المثلثة لأن العمالقة لم تكن بالمدينة، وعرقوب من العمالقة هذه ألفاظ ذلك الشرح.

قوله: (غَضَبَ الْخَيْلُ عَلَى اللُّجْمِ)

التقدير: غضبْتَ غضبًا مثل غضَب الخيل على اللُّجْم. كأن هذا مثل[5] في شدّة الغضب، أو فـــي غضـــب خُلُـــوٍّ مـــن المنفعة تعود إلى من غضب، كما يسوغ أن تقول: خيْرَ مقْدَمٍ، ومواعـــيدَ عُـــرقُوبٍ، وغضبَ الخيلِ على اللُّجُمِ، كذلك ساغ لك أن تقول: قدمت خير مقدم، ووعدت مواعيد عرقوب، وغضبت غضب الخيل على اللجم.

قوله: (أَوَ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ)[6]

هـــذا أيضا مما يضمر فاعله ويظهر، فإن قلت: فما باله ميّزه عن أخواته وجعله كأنه من الأباعد لا من الأقارب حيث قال ومنه؟

---

[1] / ينظر السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم 1394 هـــ 1974م منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة 266/1.

[2] /ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب226/1.

[3]/ ينظر معجم البلدان 429/5 (يثرب)

[4] / هو معمر بن المثنى التميمي ولاء، اللغوي البصري، أبو عبيدة 110ـــ 209 هـــ إمام في اللغة والأدب خبيرا بأيام العرب وأنسابهم، أول من صنف في غريب الحديث، له مجاز القرآن وأيام العرب، ونقائض جرير والفرزدق، تنظر ترجمته في الأنباه 276/3، والبغية 294/2، والأعلام 190/8.

[5] / مثل يضرب على من لا ذنب له، ولمن غضب غضبا لا يضر .

والشـــاهد فيه: أن غضب الخيل مصدر عمل فيه الفعل المحذوف، والتقدير " غضِب غضبَ الخيل على اللجم، وهو فـــي المستقصى 177/2، ومجمع الأمثال 56/5، وهو من شواهد الكتاب 273/1، وهو في ابن يعيش 113/1، وفي التخمير 300/1، والإيضاح لابن الحاجب 226/1، وفي اللسان مادة [غ، ض، ب] 78/10.

[6] / مثل يضرب لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره، وهو من المصادر التي أضمر فاعلها، والتقدير " أو أفرقك فرقا خيرا من حب "، وهو في مجمع الأمثال برواية (فرقا أنفع من حب) 76/2، وهو في ابن يعيش 113/1، وفي الإيضاح 226/1، وفي التخمير 301/1، وهو من شواهد الكتاب 268/1.

قلت: هذا مما جاء[وقوعه][1]حول الندرة، لا يكاد يستعمل إلا في الأحايين، فيكون إظهار فعله مما يقل جدا، بخلاف هاتيك المصادر فإنها كثيرة الوقوع لا يلوح عليها سيما الندرة، فكأن هذا من نوع، وتلك من نوع، فلذا/32، ب/ميز بينهما، كذا ذكر في بعض شروح هذا الكتاب[2]

وقال [بعضهم[3]][4]هذا مثل لمن /20،ج/ يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره، وأصله أن الحجاج[5] حبس الغضبان[6] ثم جاء كتاب عبد الملك[7] بأنْ يطلق كل مسجون، فأحضره فقال: إنك لسمين، فقال: ضيف الأمير سمين، ثم قال أتحبني يا غضبان؟ فقال: أو فرقا خيرا من حب، فذهب مثلا، فلما ثبت أن المثل جري كذلك ضعف إظهار الفعل في مثله، فورد عليه مواعيد عرقوب، وغضب الخيل على اللجم. فأجاب بقوله إن لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلا، وإنما يذكر مع فعله [أو][8] مع عدمه على سبيل التمثيل، أما غضب الخيل على اللجم فجوابه أنه قيل غضِب غضْب الخيل على اللجم، ثم اقتصر فقيل غضب الخيل على اللجم فجاز الوجهان، فلو ثبت أن المثل في أصله: غضب الخيل على اللجم، لضعف إظهار الفعل فيه أيضا. فبان ما ذكره هذا القائل أن قولهم: أو فرقا: جدير بأن يفصل بينه وبين ما تقدم. وفي بعض حواشي المفصل[9] في قولهم: أو فرقا خيرا من حب ،من حين فاه به رجل عند الحجاج وقد كان الرجل عمل به عملا،فاستجاد منه، وقال: أوكل هذا حبًّا؟ [أي أو فعلت[10]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر التخمير للخوارزمي 301/1.

[3] / يقصد به ابن الحاجب في شرحه للمفصل 226/1.

[4] / في : ب [بعض المتأخرين] .

[5] / هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، أبو محمد، ولد سنة:40 هـ، أحد أشهر رجال الدولة الأموية، كان خطيبا بارعا، واشتهر بالقوة والبأس والبطش وسفك الدماء، توفي سنة:95هـ، ينظر ترجمته في وفيات الأعيان 29/2، والأعلام 174/2.

[6] / هو الغضبان بن القبعثرى الشيباني.

[7] / هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أبو الوليد ولد سنة:26هـ، خليفة أموي استعمله معاوية على المدينة وهو ابن ست عشرة سنة، بويع بالخلافة بعد موت أبيه، وفي عهده عُرِّبت الدواوين وصُكّت الدنانير، توفي سنة: 86 هـ، أنظر تاريخ بغداد 388/10، والأعلام 312/4.

[8] / سقط من: ب، و:ج.

[9] / ينظر ابن يعيش 113/1.

[10] / سقط من : أ .

كلـــه حبًّا؟ [قال الرجل مجيبا: أو فرقا خيرا من حب، أي: أو فعلت هذا فرقا؟ فهو أنبل لك، وهو كقولهم: رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ[1]، وقوله في الكتاب[2]: أو أفرقك، يُؤْذِن بأن الأولى هو الوجه الأول، إذ لا كلفة في قولك: أحبك أو أفرقك في جواب من قال أتحبني؟.

أما الوجه الثاني: فغير عار عن الكلفة؛ لأن قوله: أو أفرقك، يشير إلى أن الأصل أن الحجاج قال: أو كل هذا حبا، على تقدير: أوَ تَفْعل كل هذا حبا، وصِيَغُ الغابر لحكاية الحال الماضية، فقـــال الرجل: أو فرقا خيرا من حب ؟ والتقدير: أفعل كل هذا حبا، أو أفرقك فرقا خيرا من حب والغابر في الموضعين لحكاية الحال الماضية، ويجوز أن يكون التقدير: أحبك أو أفرقك فرقا خيرا من حب؛ لأن قول الحجاج: أو كل هذا حبا، يتضمن معنى: أتحبني؟ فيكون قوله: أحبك أو أفرقك فرقا خيرا من حب، جوابا لأتحبني المتضمن.

قوله: (سَقْيًا ورَعْيًا)

أي: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا، قال:-[3]

نُبِّئْتُ نُعْمًا عَلَى الْهِجْرَانِ عَاتِبَةً   سَقْيًا وَرَعْيًا لِذَاكَ العَاتِبِ الزَّارِي

امتـــنع إظهـــار فعليهما؛ لأن المصدر صار بدلا من اللفظ بذلك الفعل في أن فهم فيما بيـــنهم مـــن قـــولك: سقيا لك، ما يفهم من سقاك الله سقيا، ولذا لم يجز تعريفه؛ لأنه بدل من الفعـــل[وهو منكر][4] [فيلزم][5] أن يكون البدل مثله ليُظْهر دلا لته على الأصل بمقاربته إياه من حيث النكارة، وأكثر من تمثيل هذا القسم؛ لأنه سماعي، وليس له ضابط يضبط به ما انتشر، وطـــريقة ذلـــك ليست من النحو، وإنما هو من اللغة، والنحويون في مثله يكثرون في تمثيله ليحصـــل منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضابط، فالضابط [يُغني][6] عن كثرة

---

[1] / مثل يضرب ومعناه : أي لا ترهب خير لك من أن ترحم ، وهو في المستقصى والأمثال للميداني

[2]/ أراد به هنا كتاب سيبويه 268/1.

[3] / البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ص 49.

والشـــاهد فيه: سقيا ورعيا، فهي مصادر حذف فاعلها، والتقدير (سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا)، وهو من شواهد الجمل في النحو 113/1.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في: ب [فلزم].

[6] / سقط من: أ.

التمثـيل، ومـــا ذكرنا من أن علة الحذف صيرورة المصدر بدلا من فعله لكثرة استعمالهم لا يســتقيم أن يكــون ضابطا نحويا، لافتقارنا إلى النظر في كل لفظة هل كثرت أم لم تكثر؟، وذلك حظ [اللغوي لا النحوي][1].

قوله:(وَخَيْبَةً) إلى (وَعَجَبًا)

أي خيّــبك الله فخِــبت خيــبة، والجَــدْعُ:هو القطع يستعمل في الأنف والأذن، فقولك جَدْعًا[تقديره][2] جدعه الله جدعا.

أمـــا العقـــر: فهـــو قطع القدم، وإلى ذلك وقعت الإشارة بقولهم: رفع عقيرته، أي [صوته][3] وَبَئِسْــتُ بؤســا [أي افتقرت][4]، وسُحِقت سحقا، من أسحقه فسحق، أي أبعده فَبَعُد، وأحمد الله حمدا، واعجب [عجبا][5].

وهذه [المصادر][6]قد اشتهرت فيما بينهم بمعان وقعت شهرتها الغُنْية عن كلفة التكلفة بانضمام أفعالها إليها، وبلغت في الغُنْية غاية لو تكلفت عندها زيادة لازدياد الإيضاح لا ختل المعنى، وقـــول الـــناس: حَمَدتُ الله حمدا، وشكرتُ الله شكرا وعجبت /41، أ/ لذلك عجبا، ليس من اســتعمال العرب العاربة الذين هم من سكان مهافي الريح ومَضَغَة القَيْصوم والشيح[7] وكلامنا في استعمالهم.

---

[1] / في: ب [حظ اللغوي لا من النحو].

والفقرة من قوله: وأكثر من تمثيل هذا القسم. إلى قوله: لا النحوي، يبدوا أن الشارح اقتبسه من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ببعض التصرف، ينظر الإيضاح لابن الحجب 227/1.

[2] / في: ب [معناه].

[3] / في: أ [صلوته]، والصواب ما أثبته، ينظر اللسان، مادة [ع، ق، ر] 314/9.

[4] / سقط من: ب.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: ج[مصادر].

[7] / عبارة تطلق على من سكن البادية ولم يختلط بالعجم ولم يفسد لسانه، فيقول هو من سكان مهافي الريح ومضغة القيصوم والشيح أي سكن حيث تنبث هذه النباتات وهي لا تنبت إلا في بطون الأودية مما بعد الأعاجم.

والفيصوم: ما طال من العشب من نباتات السهل، وهو طيب الرائحة من رياحين البر، ينظر اللسان مادة [ق ، ص ، م] 198/11.

قوله:(وَكَرَامَةً) إلى قوله: (وَهَوَانًا)

أي: وأكرمك كرامة، وأسرك مسرَّةً. وَنَعَمْ: حرف يجاب به، ونُعْمَة عين بضم النون، ونَعَام عين بفتحها[1]، يقال: نعم الله لك عينا نعمة، لغة في أنعم، أي: أقر الله [عينك] [2] بمن تحبه، وأنعم عينك نُعْمَة، وأنعمها نعاما، وإنما جيء بالواو قبل نعمة وأخواتها للمبالغة؛ لأنه بالواو يستأنف له إثبات على حدة، وبدونها يقع في ذيل الكلام[3]، والفرق بينهما بيّن ونقيض هذا الفصل قوله: ولا أفعل ذلك ولا كيدا، أي: ولا أكاد أفعله كيدا، ولا أهمُّ بفعله همّاً ولا أكاد،ولا أهم: بمعنى: لا أقارب، ويقال: ولا كَوْداً ولا مَكَادَةً، ولا كادا.

قوله:(ولأفْعَلنَّ ذلك ورُغْمًا، وَهَوَانًا)

أي: أخالفك في مباشرة هذا الفعل، وأرغمُك [فتَرْغَم][4] رُغْما وأهينك فتهون هوانا، وهذان الفصلان مصادر لا يستعمل إظهار أفعالها، والعلة في الفصلين واحدة، وهي: أن المذكور فيهما دل على المقدر، أما في الفصل الأول فلأن المقدر هو الإكرام، والمذكور مشتمل عليه؛ لأنه جرى على موجب طاعته، وفي الفصل الثاني على عكس هذ؛ لأنه لما أعرض عن طاعته في الحال وخلع عن بلبلة رِبقَةَ الامتثال، فالظاهر أنه لا يعود عما عزم عليه من الإعراض، فعلم أن[للمُظْهر][5] في الفصلين دلالة على المضمر.

قوله: (وَمِنْه)

الضمير فيه راجع إلى النوع الأصلي، وإنما فصله عن نوعه بقوله: (ومنه)؛ لأن لهذا القسم ضابطا بخلاف ما سبق، والضابط أن يتقدم نفي أو ما هو في معنى النفي داخل على

والشيح : نبات سهلي له رائحة طيبة وطعم مر، وهو مرعى للخيل والنعم، ومنابته القعان والرياض، ينظر اللسان مادة [ش، ي، ح] 254/7.

1 / ينظر إصلاح المنطق ص105.

2 / في: أ [عينا].

3 / أي الإستعمال لا بد له من الواو؛ لأنه بالواو يقدر له فعل من جنسه فينتصب به، مثل: نعمة، حيث انتصبت بفعل محذوف تقديره(أنعم الله عليك نعمة)، ولا تكون نعمة وأخواتها منصوبة على العطف.

4 / في: ب [فرغم].

5 / سقط من: أ.

اســم، وبعــده إثبات لا يصح أن يكون ما بعد الإثبات خبرا عن الأول، فعند ذلك إذا نصبته على المصدر يجب الحذف، فالأول نحو: ما أنت إلا سيرا.

والثانــي نحو : إنما أنت سيراً فقولك: إنما أنت منطلق، بمنزلة ما أنت إلا منطلق، فلو فقد شرط مما ذكرناه لم يجب حذف الفعل، فلك أن تقول: أنت تسير سيرا، إذ ليس فيه لا نفــي ولا ما هو في معناه، ولو لم يكن بعده اسم لم ينصب بفعل مضمر أصلا نحو: ما تسير إلا ســيرا، وإذا زال عدم صحة ما بعد الإثبات خبرا عن الأول لو يستقم نصبه باتفاقهم نحو: مــا سيرك إلا سيرهم، ووقعت الغيبة عن ذكر هذا الضابط بما ذكرنا من الأمثلة، وأتى فيها بمــا يوهم أنه من الضابط وهو التكرار في نحو قوله: سيرا سيرا، والإضافة في نحو: سير البــريد؛ لأن لمــتوهم أن يتوهم أنه يُشترط إما التكرار، وإما الإضافة؛ لأن في كليهما لفظا زائدا، فكأنه قام مقام المحذوف وليس كلا هما بمشروط، بل الضابط ما قلنا؛ لأن الثّقات نقلوا أن العــرب تقول: ما أنت إلا سيرا، بلا تكرير كما تقول مكررا مع لزوم إضمار الفعل فيها، وقــولهم: إنمــا أنــت سيرا سيرا[1]، يقال هذا للمسافر أي: تسير سيرا بعد سير، أي لا تزال مسافرا. وإلا قتلا قتلا أي ما أنت إلا[أن][2] تقتل الناس قتلا قتلا، أي: قتلا بعد قتل،(وإلا سير البــريد) أي ما أنت إلا [أن][3] تسير سير البريد، وهو البغلة، أي مثل سيره، وأضيف المصدر فيه إلى الفاعل.

قوله: (وَإِلاَّ ضَرْبَ النَّاسِ)

أي: ما أنت إلا أن تضرب الناس ضربا، ثم أضمر الفعل، وقدم المصدر على المفعول [4] فأضــيف إليه فصار إلى قولك: ضرب الناس، كما في قوله تعالى :- ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [5] الأصــل: فاضــربوا ضــرب الــرقاب ضربا:ثم صار بالإضمار والتقديم [والإضافة][6] إلى: فَضَرْبَ الرِّقَابِ.

---

[1] /ينظر الكتاب 335/1.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من: ب.

[4] / ينظر البحر المحيط 459/9.

[5] / سورة محمد / 4.

[6] / سقط من: أ.

وإلاَّ شُربَ الإبل، تقديره: ما أنت إلا أن تشرب شُرب الإبل، أي: تهيم فتشرب مثل شربها، ولزوم الإضمار في مثل هذا المجموع لدلالة حال المخاطب. ألا ترى أن من لا يزال مسافرا فحالــه دالة على السير، فلزمك أن تُضمر وتقول: إنما أنت سيرا سيرًا، إذ اللفظ للمعنى، وقد حصل، وعلى هذا سائر الأمثلة المذكورة.

قوله: (ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ [1])

المــن: الإطلاق بغير فداء، وأصله القطع، ولذا سميت النعمة التي لا يستثيب مُسْديها بالمِنَّةِ، وسميت الموت /33، ب/ مونا لقطع الأعمار، والغبار مبنيا لتقطيع أجزائها، والتقدير: فإما تمنون منًّا، وإما[تفدون][2] فداء، وإنما لزم إضمار الناصب بعد: إما؛ لأن ضابط هذا القسم أن تــتقدمه جملــة متضمنة لفوائد، وتُذكر فوائدها بألفاظ المصادر، فيجب حذف أفعالها لقيام الجملــة الســابقة التي هذه فوائدها مقام الفعل، ووقوع الاستغناء عن ذكره لفظا ومعنى، ألا تــرى إلى قوله جل وعز﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [3] فهي جملة متضمنة لفوائد من: منٍّ، أو:سيرٍ، أو: فــداء، أو:قتل. فلذا امتنع أن يقال: فإما تمنون منا، وإما تفادون فداء[4] بذكر فعلى المصدرين، بل وجب حذف الفعلين، وفصل هذا القسم ليبين أنه قسم ثالث من النوع الأصلي.

قوله: (وَمِنْهُ مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ) إلى قوله: (حبَّ القِلْقِل)

[هذا أيضا قسم قياسي وضابطة أن يتقدم قبل المصدر جملة مستعملة على اسم بمعناه، وعلى من هو منسوب إليه، وذلك الفعل المقدر في المعنى كقولك: لزيد صوتٌ صوتَ حمارٍ، فقــولك: لــزيد صــوت: جملة على الصفة التي ذكرناها، فيستغني ذكر الفعل بما في قولك: صوت من الدلالة، ولو قلت في الدار صوتٌ صوتَ حمار لكان ضعيفا، إذ لابد للفعل المقدر أن ينســب إلــى فاعله وهو مجهول، ولو قلت: لزيد صوتَ حمار امتنع لانتفاء ما يدل على الفعل، وقوله][5]صوت حمار منصوب بــ:يُصَوِّتُ المدلول عليه بقوله: له صوت.

---

[1] / سورة محمد 4.

[2] / في :ج [تفادون].

[3] / سورة محمد /4.

[4] / ينظر الكتاب 336/1.

[5] / سقط من: ج.

قوله: (وَإِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى)

أي: يصرخ صراخ الثكلى.

قوله:(وَإِذَا لَهُ دَقٌّ)

أي: وإذا هو يدقُّ دقَّك، أي دقا مثل دقك بالمنحاز حبَّ القِلْقِل[1]، و: إذا، هذه تسمى: إذا المفاجأة. والقلقل: بالقافين المكسورتين: حبٌّ شاقُّ المدَقِّ، وهو حب آخر سوى الفُلُفُل بالفاءين المضمومتين.

قوله:(وَمِنْهُ مَا يَكُونُ تَوْكِيدًا إِمَّالِغَيْرِهِ) الخ

أي مـــا لا يستعمل إظهار فعله مصدر مؤكد لغيره والمراد به: أنه يفيد معنى لا يفيده مـــا ســـلف /42، أ/ مـــن الجملة، لا من[حيث][2] اللفظ ولا من حيث [المعنى][3]/21، ج/ فأما المؤكد لنفسه: فما أفاد معنى تفيده الجملة السابقة إما لفظا وإما عقلا، فنظير الأول قولك: هذا عـــبد الله حقـــا[4]، ألا ترى أن قولك: حقا، أفاد معنى لم يفده قولك:هذا عبدا لله، لا لفظا و لا عقـــلا، أمـــا لفظا فظاهر، وأما عقلا فلأنه لا يلزم من قولك: هذا عبد الله، أن يكون ذلك في العقـــل حقا، بل لظان أن يظن أن ما قلته باطل، فتأتي بـــ:حقا، لتجعل الجملة مقصورة على أحـــد الوجهين المحتملين عند السماع. والتقدير: حقَّ ذلك حقا، أو: أحق حقا، وانتصاب حقا بإضـــمار حقَّ، أو أحقُّ، غير أن قولك: هذا عبد الله جُعِل عوضا من اللفظ به؛ لأن قولك هذا عبد الله حكم منك من حيث الظاهر أن المشار إليه هو عبد الله لا غيره، فيكون قولك هذا عبد الله بمنـــزلة: حق إنه عبد الله، أو أحق أنه عبد الله، فلما صار قولك: هذا عبد الله عوضا من اللفـــظ بأحد ما ذكرنا من الفعلين، واستغنى عن ذكره، فإذن قولك حقا يؤكد فعلك، لا قولك: هـــذا عـــبد الله، وينـــتظم هذا في القسم قولك: هذا زيد [غير ما تقول، وهذا القول لا قولك.

---

[1] / المنحاز: الهاوَن والمِدقّ، والقلقل شجر له حب عظام ويؤكل، ينظر اللسان مادة [ن،ح ،ز]70/14، ومادة [ق، ل، ل]290/11، والمثل أورده الميداني في مجمهع الأمثال 265/1، وقال: "يوضع هذا المثل في الإذلال والحمل عليه، وأورده صاحب اللسان على أنه رجزفي مادة [ن، ح ، ز].

[2] / سقط من: ب.

[3] / في: ب [الفعل]، وفي : ج [العقل].

[4] / أورد سيبويه المثال في باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله. ينظر الكتاب 378/1.

وأجَــدَّكَ لا تفعل كذا؛ لأنه ليس في قولك هذا زيد][1] ما يدل على المغايرة فضلا من أن يدل علـــى المغايـــرة [قولك قول المخاطب][2] لا في اللفظ ولا في العقل، وكذا ليس في قولك هذا القــول، مـــا يدل على أن قولك: ليس قول المخاطب. والقدير فيهما: أقول قولا غير قولك " فانتصب: غيرُ بإضمار أقول. أي: أقول قولا غير الذي تقول، أي: لا أقول قولك.

وأما أجدَّك لا تفعل فقد قيل: لا تفعل كذا تقديرا [أي][3]:ألا تفعل كذا جدا، وهذه الجملة السابقة من حيث التقدير لا تدل على أن المخاطب لا يفعل ذلك بجد منه لا لفظا ولا عقلا.

وإنما قدم:جدا، على لا تفعل؛ لأنهم أدخلوا همزة الاستفهام للتقدير إيذانا منهم بأن الأمر ينبغي أن يكــون كذلك فقدموا المصدر لأجل[4] الاستفهام، فصار أجدك لا يفعل كذا، ولما كان معناه تقديـــرا أن يكون الأمر على وفاق ما أخبر به[مخبر][5] ظهر أنه في معنى تأكيد كلام المتكلم، فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد.

ونظير الثاني هو المؤكد بنفسه: له عليَّ ألف درهم عُرْفًا[6].

فـــــ:له عليَّ ألفُ درهمٍ، دال على إقرار منك، فيكون عُرْفا مفيدا لما أفادت الجملة[السابقة][7] لفظا.

والعُرْف: الاسم من الاعتراف وهو الإقرار بالشيء عن معرفة، ومما سلك هذا الطريق قول الأحوص[8]:-

---

[1] / ما بين القوسين سقط من: أ.

[2] / في: ب، و: ج وردت [قول المخاطب قول المخاطب].

[3] / سقط من: أ.

[4] / لأجل ضمن همزة الاستفهام.

[5] / في: ب [المخبر].

[6] /أورده سيبويه في الكتاب تحت باب: ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه، ينظر الكتاب 380/1.

[7]في: ب [السالفة].

[8] / اســـمه الأحـــوص، وقيل هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري من بني ضبيعة، المتوفى سنة: [105هـــ]، ســـمي بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه، شاعر أموي هجَّاء، من طبقة جميل معمر، وكان معاصرا لجرير والفرز دق، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 424/1، والخزانة 16/2، والأعلام 257/4.

[.........................]　　　قَسَماً[1][.......................]

لإفادَتِه، ماأَفَادَتْه الجملة[السالفة][2]،وهي قوله:-

[..........................] إِنَّنِي　　[......]إِلَيْكَ [............]لأَمْيَلُ

لأن القسم للتأكيد، وقد اجتمع في هذه الحالة غير واحد من المؤكدات.

الأول: كون الجملة ابتدائية؛ لأن الاسم دلالة على الثبوت فيكون أكد ما يدل على الحدوث.

الثاني : كونها مصدرة بكلمة التحقيق.

الثالث : لام الابتداء المؤكد لمضمون الجملة، فتكون هذه الجملة مفيدة لما يفيده قوله: قسما.

فـإن قلـت: الجملــة في البيت قوله: إنني إليك لأميل، وهذه الجملة غير مسلم تقدمها على المصــدر لوقــوعه في أثنائها كما ترى، فلا تكون الجملة [السالفة][3] مقيّدة لما أفادت المصدر [المباشــر][4] قلــت: هي سالفة تقديرا؛ لأن العامل في المصدر حقه أن يقدم كما في: ضربت زيــدا ضــربا، وقتلــته قــتلا، إذ الفضل بالذيل من الكلام أجدر، والمصدر من الفضلات، والمســموع لأمنِحك بكسر النون وفتح الكاف، والدليل على فتح الكاف أن الخطاب فيه للبيت بدليل البيت السابق وهو قوله:-

يا بَيتَ عاتِكَةَ الَّذي أَتعزَّلُ　　حَذَرَ العِدى وَبِهِ الفؤاد موكَّلُ

---

[1] / مطلع عجز بيت من الكامل، وقائله :الأحوص،وهو بتمامه :ـــ

إِنِّي لأَمنَحُكَ الصُدودَ وَإِنَّني　　قَسَماً إِلَيكَ مَعَ الصُدودِ لأَميَلُ

مـــن قصـــيدة يمتدح فيها عمر بن عبد العزيز، وهو في ديوانه، جمع: عادل جمال ص 166، والمعنى: يخاطب الشاعر بيت حبيبته بأنه يمنحه الصدود أي يصد عنه ويعرض خوفا من حسد الأعداء وهو في حقيقة حاله مائل إليه بعواطفه، ويقسم على ذلك بأنه إليه لأميل منى أي ليثي آخر.

والشاهد فيه: قوله: قسما، فهو مصدر مؤكد لنفسه لأنه يفيد معنى تفيده جملة سابقة لفظا، وهو من شواهد الكتاب 1/ 380، والمقتضـــب 233/3ـــــ 267، وهو في التخمير 306/1، وفي ابن يعيش 116/1، والخزانة 48/2، وروي برواية: أصبحت بدل: وإنني.

[2] / في: ب، و: ج [السابقة].

[3] /في: ب [السابقة].

[4] / في: ج [المتأخر].

يـــريد أن يظهر هجر هذا البيت ومن فيه، وهو محب لهم خوفا من أعدائه، وأتعزل: أعتزل عنه، وبه الفؤاد موكل: أي وبمحبته،ومما اخرط فيه سمْط المصدر المؤكد بنفسه قوله عز من قائل: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [1]، و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [2]، و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [3]، و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [4].

أمـــا الأول: فـــلأن الكـــلام السالف وهو﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [5] يدل على ما يدل عليه صنع الله إذ لا مجال لاختلاج الشك بالأذهان في أن ذلك مـــن صنعه [جل وعز][6]، ويجوز أن يكون التقدير: تأملوا صنع الله، فيكون انتصابه على أنه مفعول به.

وأمـــا الثاني: فلأن قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ* بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ[ٱلرَّحِيمُ][7] ﴾ [8]يدل على ما يدل عليه وعد الله، إذ الوعد هو الأخبار عن شيء نافع قبل وقوعه في الآتي من الزمان، وذلك بهذه المنزلة .

أمـــا الثالث: فلأن قوله علت كلمته﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [9]يدل علـــى مـــا تـــدل عليه ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لأن المحصنات ذوات الأزواج، والمراد بما ملكت أيمـــانكم: النساء اللاتي سبين ولهن أزواج في دار الكفر فهن حلال للغزاة من، المسلمين وإن كـــن محصـــنات، فإذا معنى الآية قد احتوى على أن تزوج ذات الزوج بدار الحرب لمن بها محظور إلا إذا سبيت في دار الحرب وأخرجت إلى دار الإسلام فإنها تحل لمن يملكها، وإن كـــان لها زوج، وهذا حكم من أحكام [الشرع][10] كتبه الله علينا كتابا، والتقدير في: كتاب الله

---

[1] / سورة النمل /90.

[2] / سورة الروم /4 .

[3] / سورة النساء/ 24 .

[4] / سورة البقرة /137.

[5] / سورة النمل /90.

[6] / في: ب [عز وجل].

[7] / وردت في: ب [الحكيم] وهو غير صحيح.

[8] / سورة الروم /3 ــ 4.

[9] / سورة النساء /24.

[10] / سقط من: ج.

علـيكم، كـتب الله ذلك عليكم كتابا، ويجوز أن ينتصب على معنى احفظوا كتاب الله عليكم، أوتأملوا، ولا يجوز أن يكون منصوبا بعليكم[1]؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله لضعفه.

وأمـا الرابع: فلأن ما قبله وهو قوله تعالى:- ﴿وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ [وَمَـا أُوتِـيَ][2] مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيـُونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْـلِمُونَ﴾ [3] دال علـى ما يدل عليه ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ فإن قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ صبغة الله، وصِبْغة الله فعله، من صبغ، كالقعدة من قعد، وهي الحالة التي تقـع علـيها الصيغ، والمعنى تطهر الله؛/43، أ/ لأن الإيمان يطهر النفوس. والأصل فيه أن النصـارى كانـوا يغمسـون أولادهـم فـي صفرة ويقولون هو تطهيرهم،فإذا فعل الواحد منهم[بولده][4] ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقًّا، فأُمِر المسلمون بأن يقولوا لهم[5]: آمنا وصبَغنا الله بالإيمـان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم.

قـيل: نحـو هـذه المصادر إذا جاءت عقيب كلام كانت كالمنادى على سداده وسلامته من وصـمة الأباطـيل واللاغية، وكالشاهد على أن ما كان ينبغي إلا كما كان، ألا ترى أن جلَّ ذكـره بعدما وَسَم تلك المصادر بالإضافة إلى نفسه بِسِمَة التعظيم حيث قال ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ و﴿ وَعْـدَ اللهِ﴾ و﴿صِـبْغَةَ اللهِ﴾ كـيف تلاها بقوله سبحانه: ﴿الذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [6] ﴿لاَ يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾ [7] ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾ [8].

---

[1] /رأى الكسائي أن قوله: كتاب في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ﴾ منصوب بعليكم على الإغراء، وقد رد على هذا الرأي ابن يعيش والشارح هنا، ينظر ابن يعيش 117/1.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سورة البقرة / 135.

[4] / في: ب [لولده].

[5] / في: ب زيادة قوله [قالوا].

[6] / سورة النمل /90.

[7] / سورة الروم /4.

[8] / سورة البقرة /137.

ومــن المنخــرط في ذلك السّمط قولك: الله أكبر دعوة الحق؛ لأن ما قبله يدل على دعوت، لأنهــم يــتداعون بقولهم: الله أكبر دعوة الحق لينحاز سامعها من أهل الحق إليهم فصح أن يكون توكيدا لنفسه، قال رؤبة[1]

إنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا　　　دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارًا[2]

[لأن][3] قــوله: أصــبحت نــزارا فيه معنى دعاء بعضهم بعضا نزارا على الافتخار، والمعنى في التسمية بالتوكيد لغيره: أن المصدر قد جيء به [لأجل][4] غيره ليرتفع احتمال.

وفي التسمية بالتوكيد لنفسه أن مدلول المصدر فيه مدلول الأول لا معنى [لغيره][5].

قوله: (وَمِنْهُ مَا جَاءَ مُثَنًّى)

لهذا القسم جهتان سماعية وقياسية.

فالسماعية: أن يسمع كونه مثنى فلا يقاس عليه مثنى غير ما يسمع.

والقياســية: أن كــل ما جيء مثنى فحذف فعله واجب من غير أن يقتر إلى سماع. والمراد تكرُّر الفعل لا التثنية، ومثل هذا ما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [6]؛ لأن المراد

---

[1] / هو رؤبة بن العجاج التميمي السعدي أبو الجحاف المتوفى سنة: 145هـ، شاعر إسلامي فحل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 495/2، والخزانة 43/1، والأعلام 62/3.

[2] / البــيت مــن الرجز، وقائله رؤبة نقلا عن سيبويه، ولم أجده في ديوانه ولا في ديوان العجاج ولا في ملحقاتها، والمعنــى أن ربــيعة ومضــر بنــي نزار كانت بينهما حرب وتقاطع، وكان المضري ينتهي في الحرب إلى مضر ويجعلهــا شــعاره، والربيعي ينتهي إلى ربيعة فلما اصطلحوا انتموا إلى أبيهم نزارا وجعلوه شعارهم فجعل دعوتهم برة بذلك .

والشاهد فيه: قوله: دعوةَ، نصبه على المصدر المؤكد لما قبله، وهو من شواهد الكتاب 382/1.

[3] / سقط من: ب.

[4] / سقط من: ب.

[5] / سقط من: أ.

[6] / سورة الملك /4 ، ووردت في جميع النسخ: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ وهذا غير صحيح، والصحيح كما أثبتت.

هو التكرير لا التثنية، إذ هي تفسد المعنى بدليل قوله [جل وعز][1] ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[2].

أمـــا حَنَانَيْكَ: فالحنانُ: الرحمة، يقال: حنَّ إليه حنانا، وقولهم حنانيك معناه: رحمة بعد رحمـــة، أي كلمـــا كنت في رحمة منك اتصلت برحمة منك أخرى، أي حِنَّ عليَّ حنانا بعد حنان.

وأمـــا: لبـــيك: فمصدر مثنى يقوله المجيب لداعيهِ، وهو مصدر: لب، بالمكان أقام به ولزمه، وهو لغة في ألَبَّ، كذا قاله[3] الخليل[4]، وكان حقه أن يقال: لبا لك. لكنه ثنى على معنى التأكيد، أي إقامة على طاعتك بعد إقامة[5].

وأما: سَعْديك: فالمعنى: إسعادا لك بعد إسعاد.

وأما: دواليك: فمن دالت لك الدولة، والأمر دوالا أي: دارت.

وأمـــا:هذَّاذَيْك: فمن هذَّ يَهُذُّ هذًّا، وهو القطع بسرعة، أي: أسرع إسراعا بعد إسراع، وإنمـــا لـــزم إضمار الفعل في هذا المجموع إذ في كل من حنانيك وأخواته تَكَثُّرُ لفظ بالتزام صـــيغة التثنـــية للدلالـــة على التكرر، وتكثُّر اللفظ يستدعي الاختصار. فإن شئت فانظر في اســـتدعاء صيغةُ التثنيةِ الإعرابَ [بالحروف][6] فناسب أن يلزم الإضمار فيما نحن فيه، مع أن الموضع موضع إفادة التأكيد، وفي ذكر المصدر. والدلالة على فعله بالنصبة التي فيه إعطاء معنى التأكيد لوصوله إلى الفعل بعد الطلب.

قوله: (وَمِنْه مَالاَ يَتَصَرَّف)

---

[1] / في: ب [عز وجل].

[2] / سورة الملك /4.

[3] / ينظر قوله في كتاب العين مادة [ل، ب، ي]341/8، والمقتضب 225/3.

[4] / هـــو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة: 100هـــ، فتبحر في اللغة والنحو والأدب، وهو واضع علم العروض، وله أول معجم في العربية وسماه العين، وهو أستاذ سيبويه، توفي سنة : 170هـــ، تنظر ترجمته في الأنباه 341/1، والأعلام 363/2.

[5] / ينظر الهمع 112/2.

[6] / في: ب [بالحرف].

أي لا يجري بوجوه الإعراب بل يلزم وجها واحدا، ألا ترى أن: سبحان الله لا يكون إلا منصـــوبا علـــى أنـــه مصدر، فلا يجيء فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا إليه. وقد وقع في بعـــض النســـخ[1] ومنه مالا ينصرف بالنون لا بالتاء وهو غلط، وإنما وقع الغلط بالنظر إلى المـــثال الأول وهو سبحان؛ لأنه عند الإفراد غير منصرف لكونه مثل عثمان، ولكن: مَعَاذَ: وغيـــره يأبى عدم الانصراف، فصح أنه غلط[2]، والصحيح ما ذكرنا من أن المراد به أنه لا يتصـــرف، أي: لا يســـتعمل إلا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرفة وهي التي تلـــزم الظرفية، ويحتمل أن يراد [أنها][3] لا تستعمل إلا مضافة، لكن في اللغة الفصيحة، وإلا فقد استعمل سبحان /22، ج/ بدون الإضافة في قوله:-

[.........................] سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[4]

وهـــو شاذ، وسبحان الله: أي سبحت لله تسبيحا، أي نزهته تنزيها، ويكون نزّهْت هنا بمعنى: نَزَهت لا بمعنى قلت سبحان الله، وعن[أبي العباس][5] أُبَرِّئُهُ من السوء براءة[6].

ويقـــال: إن النبي عليه السلام فسره بأن قال برّأه الله من السوء،[7] والتقدير: سبَّحت أو أسبح سبحان الله تقدر فعلا لا يجري هو عليه كما تقدر العامل في المصدر الذي لم يوجد فيه فعـــل، فكأنك قلت: سبحت الله تسبيحا، أو أسبح لله تسبيحا، ومعاذ الله: فيه مبالغة بالاعتصام به. وتقديره: أعوذ بالله معاذا وهو أيضا غير متصرف على التفسير الذي مر في سبحان الله.

---

[1] / ينظر التخمير 311/1.

[2] / أيـــد الشـــارح أبـــا حـــيان فـــي رده على الزمخشري في هذا القول، ينظر البحر المحيط 7 /7، وينظر قول الزمخشري في الكشاف 436/2.

[3] / في: ب [أنه].

[4] / سبقت دراسة البيت.

[5] في: أ [أبي عثمان].

[6] / قال المبرد في مقتضبه: " فأمّا قولهم سبحان الله فتأويله كبراءة الله من السوء، وهو في موضع المصدر، وليس مـــنه فعـــل ".ينظـــر المقتضب 217/3، وقال في معرض شرحه للبيت السابق " فهذا في موضع براءة منه".ينظر المقتضـــب 218/3، وينظـــر القرطبي 210/10 ــ 211 ،والبحر المحيط 231/1، ــ7 / 7، والطبري أبو جعفر محمـــدا بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1392 هـــ ــ 1972 م 3/10، والسيوطي، جلال الدين، الدرر المنثور في التفسير بالمأثور، مطبعة الأنوار المحمدية 151/4.

[7] / ينظر اللسان مادة[س، ب، ح]144/6.

وعمـــرك الله: أصله: تعميرك الله من قوله عمرتك الله: أي نسألك الله عمرا لك، كذا أُثبت فيما يُعزى إلى الإمام عبد القاهر[1] من شرح الجمل حذف زائده فبقى عمرك كقوله:-

[.........................] فَإِن نَـهلَك فَذَلكَ كانَ قَدَري[2]

أي تقديري، وقيل عمرك منصوب بفعل مقدر أي سألتك الله عُمرك بضم العين

أي بقاءك، وفُتِحت العين تخفيفا، والمنصوبان وهما: عَمْرك و:الله منصوبان بفعل مقدر وهو سألت.

وعلـــى القول الأول وهو قول سيبويه[3] أن عمرك منصوب بعمَّرتك الملتزم حذفه لاستعمالهم عمرك الله، بمعنى: عمرتك الله على معنى: سألتك الله عمرا لك، واسم الله تعالى هو المفعول الثانـــي لـــــ:عمَّر، والأول هو الكاف في عمرتك. وأجاز الأخفش[4] رفع اسم الله تعالى[5]، أي أسأل الله أن يعمِّرك [الله][6] فيرتفع بيُعَمِّرك حيث كان المعنى كذلك.

وقعدك الله: أي أقعدك الله تقعيدَك إياه، أي أسأل الله أن يُثَبتك كما تسأله أنت، وأصله: تقعيدك [الله][7] فصار بعد حذف زائد يه إلى قِعْدَكَ.

قوله: (نَحْوَ ذَفْرًا)[8] الخ

---

[1] / سبقت ترجمته.

[2] / البيت من الوافر، وقائله يزيد بن سنان وهو بتمامه:ـــ

فَإِن يَبرأَ فَلَم أُنفِث عَلَيهِ وَإِن يَهلِك فَذَلِك كانَ قَدري

وروي لأربد الدبيلني وهو بتمامه في الرواية المنسوبة إليه :ـــ

فَإِن نهلَك فَذَلكَ كانَ قَدَري وَإِن يَبرأَ فَإِنّي لا أُبالي

والشاهد فيه: قوله (قدري) والتقدير: (فذلك التقدير كان قدري)، وهو في التخمير 232/2.

[3] / ينظر الكتاب 322/1.

[4] / سبقت ترجمته.

[5] / ينظر الإيضاح لابن الحاجب 273/1.

[6] / سقط من: ب.

[7] / سقط من: أ.

[8] / الذفـــر بسكون الفاء يطلق على الرائحة أي طيب الرائحة ومنتنه حسب ما يضاف إليه، ينظر اللسان مادة [ذ، ف، ر] 46/5.

مـــا كـــان مـــن هذا الباب من المصادر التي لا أفعال لها فإنها بمنزلة المصادر التي أفعالهـــا مســـتعملة، كأنه قد ذكر الأفعال التي هذه مصادرها، ونصبت بإضمار ما في معناها من الأفعال.

فقـــوله: ذفرا أي: نَتُنَتْ نَتْنًا من باب كَرُمَ، ومثله قيل للدنيا: أم ذفر[1]، ويقال للأمة: يا ذفار، أي منتنة.

وَبَهْـــرًا /44، أ/ يقال: بهْراً له أي: خبيثة، وقيل معناه: تعسا له، يقال: تَعِس تعْسًا[2] إذا هلك وهو من باب منع قال:-

تَفاقَدَ قَومي إِذ يَبيعونَ مُهجَتي ... بِجارِيَةٍ بَهراً لَهُم بَعدَها بَهرا[3]

تفاقـــد قومي: أي فقد بعضهم بعضا، دعا عليهم لأنهم منعوه من هذه الجارية، وجعل منهم إياه بمنزلة تعريضه للموت والتسليم له كما يُتَسلم المبيع. بعدها: أي بعد هذه الفعلة.

وقيل: يقال بهرا له كما يقال [سقيا][4] له يقول بهر ا له ما أكرمه وما [أسْمحه!][5] وهذه الوجوه مذكورة في شرح أبيات الكتاب[6].

---

[1] / كـــان الرســـول صلى الله عليه وسلم يسمي الدنيا بـــ:(بأم ذفر) في قول أحمد بن عبد الملك قال حدثنا حماد بن يـــزيد بـــن علـــي بن جدعان عن الحسن عن الضحاك بن سفيان الكلابي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له يا ضـــحاك ما طعامك قال يا رسول الله اللحم واللبن قال ثم يصير إلى ماذا قال إلى ما قد علمت ، قال فإن الله تعالى ضـــرب مـــا يخـــرج من ابن آدم مثلا للدنيا ، رواه أحمد في مسنده ، كتاب مسند المكيين ، رقم الحديث 15754، وينظر الأندلسي، أبي عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، شرحه وصححه وعنون موضوعاته، أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية 1372هـ ــ 1952م ص 173/3، والحديث رواه الطبـــري، و القاســـم ســـليمان بن أحمد: 260هـــ في المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السقا، الطبعة الثانـــية 299/8، وابن حنبل، أحمد:241 هـــ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقّم أحاديثه محمد عبد السلام النسا في، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1413 هـــ 1993م ص 552/3.

[2] / ينظر اللسان مادة [ب، هـــ، ر] 516/1.

[3] / البيت من الطويل، وقائله ابن ميادة الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني، المتوفى سنة:149 هـــ.

والشـــاهد فيه : قوله: (بهرا) فإنه بدل من اللفظ بفعله، والتقدير بهره يبهره بهرا، وهو من شواهد الكتاب 311/1، والكامـــل للمبـــرد 182/2 والإنصاف 241/1، والتخمير 313/1، والإيضاح لابن الحاجب 238/1، واللسان مادة [ب، هـــ، ر] 516/1.

[4] / في: أ [سيفا].

[5] / في: أ، و: ب [أشجعه]، والصحيح ما أثبته لأنه كذا ورد في مصدر الشارح.

[6] / ينظر شرح أبيات الكتاب للسيرافي 179/1.

وأما البهر الذي هو مصدر بهره إذا غلبه ففعله مستعمل، قال ذو الرمة[1]:-

حَتّى بَهَرتَ فَما تَخفى عَلى أَحَدٍ إِلاّ عَلى أَحَد لا يَعرفُ القَمَرا[2]

قوله: **(وأُفّةً وتُفّةً)**

أي أتضجّر[منك][3] تضجُّرا، وتُفَّة: اتباع لأفة يذكر تأكيدا [له][4].

فـــإن قلت: قد ذكر أُفَّة بالفتح والتنوين في أسماء الأفعال، قلت: قال بعض المحققين[5]: أُفٍّ، إذا فتح ونون سواء لحقته التاء أولا فالظاهر أنه مصدر، ولا حاجة إلى تقدير اسم فعل؛ لأن أســماء الأفعال إنما قدرت هذا التقدير لإظهار علة البناء، فأما إذا كانت ظاهرة الإعراب فحملـــه على المصدر أولى، ولذا ذكر: أفة، في المصادر المنصوبة، ولك أن تقدره اسم فعل لمـــا فهـــم من أن معناه في انفتاحه كمعناه في بقية أحواله وهو في بقية أحواله اسم[6] [فعل][7]

---

[1] / هـــو غـــيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي من مضر، ولد سنة: 77 هـــ، من فحول الطبقة الثانية في عصـــره، قال أبو عمرو بن العلاء فُتح الشعر بامرئ القيس وخُتم بذي الرمة، كان شديد القصر دميما، يضرب لونه إلـــى السواد، أكثر شعره شيب توفي سنة: 177هــ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 473/2، والخزانة 106/1، والأعلام 319/5.

[2] / البـــيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص 191، والمعنى مستغن عن التوضيح، والشاهد قوله: بهرت، فهو فعل للمصدر بهرا، وذكر ابن يعيش قولا مفاده أن بهرا وما ذكر معه من مصادر بأنها منصوبة بأفعال غيـــر مستعملة، وهذا قول جانب فيه الصواب، والذي أراه أن بهرا مصدر منصوب بفعل حذف لدلالة القرينة عليه أو للاختصار، وكلام سيبويه واضح من عنوانه في باب: ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهـــاره، وقد ذكر المصادر ثم ذكر بيت ابن ميادة الذي شاهده بهرا، فبهرا من المصادر التي نصب بإضمار فعل وليست من المصادر التي أفعالها غير مستعملة البتة، ينظر الكتاب 311/1، والإنصاف 241/1، ابن يعيش 120/1 ، وهـــو من شواهد شرح التسهيل برواية: وقد ظهرت، 404/2، وابن السراج محمد بن سهل المتوفى سنة: 316 هـــ، الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحميد الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1408 هــ 1988م ص 1/ 85، واللسان مادة [ب، هـــ، ر] برواية: إلا على أكمه لا يعرف القمر، 516/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] / سقط من: أ.

[5] / ينظر المقتضب 222/3، والخصائص 37/3 ـــ 38، وابن يعيش 38/4، واللسان مادة [أ، ف، ف]. 163/1.

[6] / عـــدد ابـــن جنـــي في الخصائص 37/2 ،أحوال: أف، وأوصلها إلى ثمانية أحوال وهي:ـــ أفِّ ، وأفِّ، وأفٌّ، وأفٌّ، وأفَّ، وأفًّا، وأفّي، وأفْ ، وأوصلها صاحب اللسان إلى عشرة أحوال وهي:ـــ

أفُّ، وأفِّ، وأفُّ، وأفاً، وأفَّ، وأفٌّ، وأفّي، وأفّى، وأفّة، وأفْ، أنظر اللسان مادة [أ، ف، ف] 163/1.

[7] / سقط من: أ.

[فــيكون][1] فـــي انفتاحه كذلك. وويحك، وويسك: ترحُّم، أي: ضربت بحيث يُتَرَحَّم عليك في الشدة.

وويلك، وويبك: دعاء على المخاطب موضوع موضع أهلكت.

قوله: (وَقَد تُجْرَى مُجْرَى)

الــرواية بضـــم الـــتاء والميم، ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر نصبت على المفعول المطلق، وقد تقدم ذكرها في أول هذا الباب.

والوجه الذي ذكرها لأجله [هنا غير الوجه الأول الذي ذكرها لأجله هناك][2] ثم إذا لم يذكــرها أولا باعتــبار حــذف الأفعــال، بــل ذكرها مظهرة أفعالها:كرجع القهقرى، وقعد القرفصـــاء، وذكرها هنا باعتبار لزوم [إظمار][3] الفعل وإلى لزوم إضماره، أشار بقوله: ذلك المجرى.

وأصل الكلا م: رُمِيتَ رَمْيًا بِتُرْبٍ وَجَندَلٍ، ثم رَمْيًا بترب وجندل، على إقامة المصدر موضـــع الفعل، ثم تربا وجندلا، وفاها لفيك، والضمير /35، ب/ للداهية أي شافهت الداهية [فـــيك][4] بمعنى رَغْمَت رُغْما، [دهيت دهيا[5]][6]، ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى الأرض أي فـــم الأرض، وهو التراب، وتقديره [دهيت دهيا][7] فوقع [موقع][8] دهيا، ويدل على إرادة الداهية.

---

[1] / في: ب [فليكن].

[2] / سقط من: أ، و: ج.

[3] / في: ب، و:ج [إضهار].

[4] / في: ج [فمك].

[5] / سقط من: أ، و: ج.

[6] / ويؤيد هذا الشاهد، الذي أورده ابن يعيش في 122/1، وهو بيت لأبي سدر ة الأسدي وهو: —

فَقُلْتُ لَهُ فَاهًا لِفِيكَ فَإِنَّهَا قُلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنتَ حَادِرُهُ

وهــو مــن شواهد: سيبويه 316/1، والخزانة116/2، و النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص 505، وشر ح التسهيل 195/2.

[7] / في: ب [دعمت دعما].

[8] / في: ب [موضع]، وفي زيادة حرف [فا] قبلها تحريف.

وقوله:- وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُونِ يَرْهَبُهَا النَّاسُ لاَ فَا لَهَا[1]

وروي: يقول لها الناس لا فاها لها دعاء على الداهية، أو نقول معلوم أن تربا وجندلا اسم لهذه الأجسام المعروفة، إلا أن المتكلم بقوله تُربا لو يرد إلا الدعاء، وكذلك بقوله جندلا، إذ لا فصل بين قوله تربا[وبين][2] قوله خيبة، وبين قوله جندلا، وبين قوله إهلاكا.

وفـا:في قوله: فاها لفيك: معلوم أنه في الأصل اسم للفم، وان الداعي بذلك لا يريد به الفـم، وغنما يقصد الخيبة، وإصابة الداهية، فإذا علمت معاني هذه المصادر من هذه الألفاظ وجب أن يحكم بمصدرية كل منها.

قوله: (وَصِفَاتٍ)

الهنيء والمريء: صفتان من هَنُوءَ الطعام وَمَرُءَ، إذا كان سائغا لا تنغيص فيه. وقيل الهنـيء: مـا يلـذه الآكل. والمريء: ما تُحمد عاقبته، وهما صفتان أقيما مقام المصدرين، والصـفة كمـا تسـتعمل فـي الصـفة كذلك تستعمل في [المصدر] [3]والأدعية تجيء بالفعل والمصدر، والصفة ليست بفعل، فتعين أن تكون مصدرا، وهكذا تقول في: اللهم عائذا بك من كل سوء.

قوله: (وَأَقَائِمًا) الخ

المنكـر هنا نفس القيام ونفس القعود، لا من قام به هذا أو ذاك، فيصير التقدير: أقياما أو قعـودا، وإنمـا عدلوا عن لفظ المصدر لأن فيه دلالة على الحذف بخلاف اسم الفاعل إذا أريد به المصدر، والمعنى: إبقاء القيام وإبقاء القعود، أي بقاؤها في تينك الحالتين شنيع، فما ظنك بإحداثهما.

---

[1] / البيت من المتقارب، وقائله : عامر بن جون بن الطائي، ونسب في الكتاب إلى عامر بن الأحوص، والمعنى أنه لا سـبيل إلى معاينة هذه الداهية، والمنون هي الموت يرتقبها الناس وتقضي عليهم بدون فاه أو جهاز فتك، والشاهد فـيه: أن فاها هنا يراد بها الموت أو هي صفة للموت، أو أن المراد بفاها لفيك فم الداهية، والبيت من شواهد الكتاب 316/1، وهو في ابن يعيش 122/1، واللسان مادة [ف، و، هـ] 358/10، والتاج 405/9، والخزانة 117/2.

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب [المصادر].

إضمار المفعول المطلق

قوله: (وَمنْ إضْمَار الْمَصْدَر)

قد سبق القول في إضمار الفعل وإعماله في المصدر، وهذا فصل إضمار المصدر، وإنما ذكر الإضمار هنا لينبهك على أنه يصح أن ينتصب الضمير نصب المفعول ويرد بذلك ما قد سبق إلى وهم متوهم من خصوصية ذلك بالظاهر، فقولك: عبد الله أظنه منطلق لا يعود الضمير من أظنه إلى عبد الله لأن [ظن][1]من أفعال القلوب، وهي ما دامت مقدمة على المفعولين لا يجوز إلا إعمالها فيها، ولا عمل لها في منطلق كما ترى، ولئن ادعيت إعمالها في المفعول الأول دون الثاني لَتُكذَّبنَّ؛ لأن إعمالها في أحد المفعولين [وإلغاؤها][2] في الآخر قول لم يقل به أحد. فإن قلت لم قدر أظن ظني، أو أظن الظن كما هو لفظ سيبويه[3] في تفسير هذا ولم يقدر ظنا؟ قلت: لأن الضمير معرفة فيكون ما هو عائد عليه كذلك.

والجواب الثاني: أن أظن ملغي في هذه المواضع؛ لأنه مسلوب العمل، والمصدر المنكر مؤكد فلا يجوز تأكيد الملغي.

قوله:(وَاجْعَلْهُ)

أول الدعوة: اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا،[4] أي الباقي، فالضمير إما للتمتيع، والمعنى وفقنا لحيازة العلوم [لا المال][5] حتى يكون العلم هو الذي يبقى منا بعد الموت، [وإما][6] لمصدر: جعل، والتقدير: واجعل الوارث من عشيرتنا،

---

[1] / في:أ ، و: ب [الظن].

[2] /في: ب، و: ج [وإلغاها].

[3] / ينظر الكتاب 125/1 .

[4] / عن ابن عمر قال: كلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من مجلسه حتى يدعو بهذه الدعوات لأصحابه {اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا ما أبقيتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا} سنن النسائي، كتاب الدعوات، رقم الحديث 3424.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في:أ ، و: ب [وإنما].

أي: وارث الحكمــة جعــلا، ومعنى الدعوة على هذا مقتبس من قوله [تعالى][1] ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَّــدُنكَ وَلِــيًّا يَرِثُنِــي﴾ [2] والفعل هنا ليس بملغي فجاز أن يقع المصدر منكرا للتأكيد، وذِكر المصـــدر غير مانع عن تعدي الفعل المتعدي، وتعديه معه كتعديه مع عدمه. فقولك: أعطيت إعْطاء زيدا ثوبا، كقولك: أعطيتُ زيدًا ثوبا في الاستقامة.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / وردت هــذه الآيــة في جميع النسخ ﴿واجعل لي من لدنك وليا﴾ وهذا مخالف لما ورد في كتاب الله، فيبدو أن اخــتلاطا حصل للشارح أو للناسخ بين آية النساء رقم 74 وهي قوله تعالى﴿ وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾، وآية الإسراء رقم 80 وهي قوله تعالى:﴿وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾، ومراده آية مريم رقم 4 ــ5 وهي ما أثبته؛ لأن مراده من الإستشهاد بها قوله﴿يَرِثُنِي﴾.

[فصل: المفعول به]

قوله: (الْمَفْعُولُ بِهِ)

[يُعَبِّر][1]بالفعل عن كل حدث، يقال: ماذا فعل؟ فيقال: أكرم أو أعان، فلذا سُمِّي من فُعِل به فعل ما مفعولا به.

قوله:(هُوِ الذِي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ)

أي يتعلق به، إذ لو كان المراد به وقوع الفعل على المفعول به: لما صح قولك: بلغت البلد، والمراد بالتعلّقِ التعلق المعنوي، لا الحسي؛ لأن الأول أعم، إذ من الأفعال مالا يتعلق بمفعوله حسا، كعلّمت زيدا، والتعليق الحسي لا يتعلق إلا ومعه تعلق معنوي، ولا ينعكس، والحمل على الأعم [أولى][2]

قوله: (وَيَجِيءُ مَنصُوبًا بِعَامِلٍ)

المفعول به كالمفعول المطلق؛ /45، أ/ في أن عامله مظهر أو مضمر. والمضمر ما يستعمل إظهاره، ولا يستعمل، فما يجوز إظهاره وإضماره نحو قولك: زيدا، لمن قال: أضربت شرَّ الناسِ، والمُجوِّز للإضمار فحوى ما قال. ولو قلت: زيداً، لمن[3] تأهب للضرب فالمجوز الحال، وعلى هذا تدور مسائل الباب.

وأفاعيل البخلاء مثل: منعٍ، وإغلاق بابٍ، ونحوهما، وهي جمع أُفعولة [كأعجوبة][4] وزنا ومعنى، وأما أحاديث النبي ـ عليه [السلام][5] ـ فلا يجوز أن تكون على هذا، وإنما هي جمع حديث.

---

[1] / في: ج [يُعتمد].

[2] / في: أ [لازم].

[3] / في: ب، و: ج زيادة قوله [لمن رأيته تأهب للضرب].

[4] / في: ب، و: ج [كالأعجوبة].

[5] / سقط من: أ.

قوله:(زَكِنتَ)

الــزَّكَن العلم والتفرس[1] قال سيبويه[2] وهو علم بشهامة وتوقد خاطر[3] واللام في: لمن زكنت،ليس بصلة للقول، وإنما [هي][4] بمعنى: أجل أي علمت من رجل تَهَيُّؤَه وهو يشد رحله يـــريد الحج فقلت: مكة والله، أو سمعت تكبيرة عند التماس رؤية الهلال، فقلت: الهلال والله، أي يـــريد مكة وأبصر الهلال، ولو كانت اللام في لمن زكنت صلة للقول لكان التفسير: تريد وتصيب وأبصرتم /23، ج/ [بالخطاب][5].

قوله:(وَمَا سَرَّ)

ما مصدرية، وقيل نكرة بمعنى شيء أتى وشيئا سر، ويقع في بعض النسخ[6] وما شر، بمعنـــى: رأيت شرا، وإضمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف وهو قول سيبويه وما سر[7].

قوله: (أَهَلَّ ذَاكَ وَأَهْلَه)

بإضمار ذكرت، والمراد أنهم يذكرون تارة بلفظ: أهل ذاك وأخرى بلفظ أهْلَه.

قوله:- ([........................] وَلَهَا[8][.................])

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ز، ك، ن] 64/6، والتاج مادة [ز، ك، ن] 227/9.

[2] / لم أقف على قوله في الكتاب.

[3] / ينظر إصلاح المنطق ص 210.

[4] / في: أ [هو].

[5] / سقط من: ج.

[6] / الــذي ثبت في نسخ المفصل أنها بالسين المهملة إلا في شرحي الأندلسي والعلوي ،وإن لم أقف عليهما، إلا أن محقــق التخميــر أثبت أنها رويت غيهما بالشين المنقوطة ثلاثا، أمالي ابن يعيش 125/1، والتخمير 320/1، فثبت بالسين المهملة، وأمالي الإيضاح فروى أنها تروى بالوجهين 247/1، كما في نسختنا هذه.

[7] / ينظر الكتاب 270/1.

[8] / مطلع عجز بيت من الخفيف، وقائله ابن قيس الرقياتوهو بتمامه:ــ

لَن تَراها وَلَو تَأَمَّلتَ مِنها وَلَها في مَفارِقِ الرَأسِ طيبا

وهـــو في ديوانه ص176، والمعنى انك لن ترى هذه الحبيبة إلا وترى وتجد منها طيبا فرائحة الطيب ملازمة لها وكأنها في مفارق شعرها.

أي: وتـــرى لها طيبا في مفارق الرأس، و(لها) حال إذا كان ترى من الرؤية، وطيبا: مفعول به، وإذا كان بمعنى العلم فـــ:لها مفعول ثان، وطيبا: مفعوله الأول لأنه المبتدأ، لو لم يكن في الكلام ترى، وفي مفارق الرأس: ظرف في الوجهين. والقرينة الدالة على خصوصية الفعل المقدر[1] لفظية،[لأنها][2] لما أثبت بعد النفي وقد نصب بعد الإثبات، عُلم أن المراد: إثبات [الفعل][3] المنفي أولا، وهو ترى، والتقدير: إلا وترى لها.

وأبو العباس[4] أنكر ثبت لن تراها[5] وقال [وهو][6] مجهول.

قوله: (كَالْيَوْمِ رَجُلاً)

التقدير: لم أر مثل رجلِ اليومِ رجلاً، والكاف في موضع الحال، وذو الحال: المفعول به وهو رجلا، والمعنى: لم أر مثل رجل أراه اليوم، أو رأيته اليوم رجلا، كان الأصل لم أر رجـــلا مثل رجل أره اليوم [قُدِّمت الصفة وهي: مثل رجل أراه اليوم][7] على الموصوف الذي هو: رجلا، فصارت حالا ثم حذفت الصفة التي هي: أراه ثم حذف موصوف هذه الصفة وهو رجـــل، ثم وضع الكاف موضع المثل، فصار الكلام كما تراه، ولا يُنكر مثل هذه الاتساعات، ألا تـــرى إلـــى قـــوله تعالـــى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [8] أي من أثر حافر فرس الرسول، وقيل: الأصل لم أر رجلا كرجل اليوم، حذف الرجل المجرور بالكاف فبقى كاليوم في موضع نصب صفة للرجل المنصوب، ثم قدم كاليوم فصار في موضع نصب لكونه حالا.

والشـــاهد فيه: أن طيبا مفعول به لفعل محذوف وجوبا، والتقدير: (إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا) وهو من شواهد الكتاب 285/1، والخصائص 429/2، والمقتضب 184/3، والمغني رقم الشاهد 842 ص /607، وشرح أبيات المغني 272/7، وهو في ابن يعيش 125/1، والتخمير 321/1، والإيضاح 247/1، وشرح أبيات المفصل 1/ 258.

[1] / في:ج زيادة قوله [في البيت].

[2] / في: ج [لأنه].

[3] / سقط من: أ.

[4] / سبقت ترجمته.

[5] / ينظر المقتضب 284/3 ـــ285.

[6] / في: ب، و: ج [هو].

[7] / سقط من: أ.

[8] / سورة: طه /94.

قوله: (حَتَّى[1][............   ....])

البـيت يصـف ثـور وحش وكلابا. لها: أي لأجل الكلاب. يريد بالمطلوب الثور، وبالطّلـب الكـلاب، وهـي جمع طالب [كالخدم][2] في جمع خادم، أي الثور يجدُّ في الفرار، والكـلاب تجـد فـي الطلـب، والقرينة في نحو: كاليوم رجلا، تقديرية في الأصل، ثم كثر استعمالهم إياه حتى صار كأن القرينة فيه موجودة.

قوله :-(وَهَذِهِ حُجَجٌ)

أي:هـذه التـي سأذكرها مقاييس جليّة في الانتصاب بمضمر، بدلالة الحال أو القال، رويت هي عن العرب،أي هذه كَلِمٌ منصوبة بعوامل مضمرة أقيمت عليها أدلة حالية أو قالية.

قوله:(ضَبُعًا وذِئْبًا)

هـذه الكلمـة مختلف فيها، فقيل[3] دعاء للغنم؛ لأنهما إذا اجتمعا فيها تحاربا وتشاغلا بالمهارشة فنجت منهما، قيل لابن الأعرابي[4] في قوله:-

تَفَرَّقَتْ غَنَمِي يَوْماً فَقُلْتُ لَهَا   يَارَبُّ سَلِّطْ عَلَيْهَا الذِّئْبَ وَالضَّبُعَا[5]

---

[1] / مطلع بيت من الكامل، وقائله أوس بن حجر، وهو بتمامه:ــ

حَتّى إذا الكَلاّبُ قالَ لَها   كَاليَومِ مَطلوباً وَلا طَلَبا

وهـو فـي ديوانه ص/3، والمعنى أن الكلاب همت في القبض على الثور وهم الثور في الفرار حتى قالت الكلب للصائد ما رأيت أحدا يجد في الفرار كهذا الثور طمعا في الحياة، وقال الثور ما رأيت أحدا يجد في الاصطبار طمعا في الغداء كهذه الكلاب.

والشاهد فيه: نصب مطلوبا بفعل مضمر، وهو في التخمير 321/1، وابن يعيش 125/1، وإيضاح ابن الحاجب 1/ 248، وشرح أبيات المفصل 259/1.

[2] / في: أ [خدم].

[3] / فـي الكـتاب 255/1، والمستقصى 272/1، ومجمع الأمثال 84/2، رقم 2805، إجماع على أن هذه العبارة دعـاء على الغنم؛ لأن الذئب والضبع إذا اجتمعا انشغلا ببعضهما وسلمت الغنم من شرهما، أما إذا أتيا مفردين فهو دعاء عليهما.

[4] / سبقت ترجمته في المقدمة.

[5] / البـيت مـن البسيط، ولم أقف على قائله،وهو من شواهد ، الحرير ي، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمـد الحريري البصري، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،

أدعـــاء [لهمـــا أم عليهما؟][1] قال: إن أراد أن يسلط عليهما الذئب والضبع في وقت واحـــد فقد دعا لهما؛ [لأن أحدهما يمنع الآخر /36، ب/ وتنجو الغنم، وإن أراد أن يسلط كل واحـــد مـــنهما في وقت آخر فقد دعا عليهما][2]، وقيل [هو][3] دعاء عليهما؛ لأنهما متى اجتمعا تعاونا عليهما[عيثا][4] وأكلا.

قوله: [(الصِّبْيَانَ)

أي لا تلُمني ولُم الصبيان[5]؛ لأنهم بالُوا فيه وتغوّطوا] [6]

قوله:(وِجَاذًا)

جمـــع وَجْـــذٍ بالجـــيم والذال المعجمة، وهو نُقْرَة في الجبل يجتمع فيها الماء[7] [وكانوا يســـألون عـــنه لِيَرِد وه] [8]أي أعرف به وِجَاذًا، وهذا كله مسموع من العرب، فإن قلت: قولك أعـــرف به وجاذا ليس بمطابق للسؤال؛ لأن السائل قال: هل بمكان كذا وجذا ؟ ولم يقل هل تعرف بمكان كذا وجذا ؟ وكان الوجه إن يقول: بلى أن به وجاذا.

قلت: المطابقة من حيث المعنى؛ لأن قوله: أمَا بمكان كذا وجذا ؟ معناه: وهل تعرف به وجذا ؟ فعلى هذا تطابق للسؤال والجواب.

والقيرواني، الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل، الطبعة الرابعة 1992م ص 189/2، واللسان مادة [ض، ب، ع]18/8.

1 / في: ب، و: ج [عليهما أم لهما].

2 / سقط من: ج.

3 / سقط من: ج.

4 / في: أ [عبشا].

5 / ينظر الكتاب 255/1.

6 / سقط من: ج.

7 / ينظر الكتاب 256/1، واللسان مادة [و، ج، ذ] 220/15.

8 / سقط من: ب، و: ج.

فصل: [النداء]

قوله: (مِنْهُ المُنَادَى)

حَـــدُّهُ: هو المطلوب إقباله[1] بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا، فالمطلوب إقباله جـــنس لــــه ولغيره من نحو [قولك][2]: مخاطبتي معك، وأنت المراد بهذا الخطاب، وقد خرج المندوب بهذا عن الحد، فإنه ليس بمطلوب إقباله وسنأتي بحده بعد إن شاء الله تعالى.

وقولنا: بحرف نائب مناب أدعو: فصل للمنادى من غيره.

والمـــنادى معرب أو مبني، فالمعرب منصوب، والمبني في موضع نصب، والناصب فعل مضمر لا حرف النداء[3] وذلك الفعل بين حرف النداء والمنادى وهو: أريد أو أعني، فإن قلـــت: يـــا عـــبد الله فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله، إلا أنهم خزلوا الفعل وأضمروه إضمارا لازما وجعلوا أحرف النداء كالنائب عنه لدلالته عليه لأنك إذا تلفظت بحرف النداء، عُلـــم أنـــك تريد إنسانا، فقيل لك: من تريد ؟ فتقول: عبد الله وهذا الصنيع اختصار، وكثرة الاســـتعمال تســـتدعيه[4] وفـــيه رفـــع لبس أيضا، ألا ترى أن النداء للحال،والغابر يصلح له وللاســـتقبال، فلما خيف إلى فوت المراد وهو أن المنادى مراد في الحال، أضربوا عن ذكر الفعـــل وجعلوا هذا الصوت إيذانا بأن المنادى مُراد في الحال، وإذا كانوا يضمرون الفعل في قـــولهم: إياك أن تفعل كذا، لأن المعنى باعد نفسك من أن تفعل كذا، مع أن إضماره لا يفيد شيئا من رفع اللبس، كان إضمار الفعل هنا ــ مع ما فيه من رفعه ــ أحْرى بالجواز وأغرق في الحكمة، وليس المراد بقولنا قبل: وكثرة الاستعمال [تستدعيه أنهم تكلموا به على الأصل ثـــم آثروا [طريقة][5] التخفيف لاستلزام ذلك وجود استعمال [6]الفعل المضمر في كلامهم كثيرا، وكلامـــنا فـــي فعـــل لـــزم إضماره ولم يستعمل، /46، أ/ وإنما المراد أنهم علموا أنه يكثر

---

[1] / ينظر شرح الكافية /344/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر الكتاب 291/1.

[4] / ينظر الكتاب 291/1.

[5] / سقط من: أ.

[6] /سقط من: ج.

اســتعماله ففعلوا ذلك به من أول مرة إن كانوا هم الواضعين باصطلاحهم[1]، وإن كان الله ــ سبحانه ــ هو الواضع، فإنه ــ جل وعز ــ علمهم ذلك فأوضح[2]، وما قررناه من أن المنادى منصوب بفعل لا زم إضماره وهو قول الأكثرين من النحويين،[3] وقال قوم[4]هو منصوب باسم فعــل وهــو: يــا، وأخواتها، والصحيح من القولين: هو الأول؛ لأن اسم الفعل لا بد له من مــرفوع، ولا مــرفوع هــنا ظاهــرا ولا مضمرا، [والأول ظاهر. وكذا الثاني: إذ لو كان مضــمرا فــلا يخلو من أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب، والأول ممتنع][5]؛ لأن ضمير المتكلم لم يجيء مستترا في أسماء الأفعال. وكذا الثاني؛ لأن المعنى ليس عليه، إذ المخاطب هو المدعو لا [الداعي][6] فلا يستقيم كونه فاعلا مع كونه مفعولا لوقوع الفعل عليه.

وكــذا الــثالث، إذا لم يتقدم له ذكر، وليس المعنى أيضا عليه، وقال قوم إن حروف الــنداء مع المنادى كلام[7] وليست الحر وف أسماء أفعال، ولا فعلا مع المنادى مقدرا، وهذا القــول أيضا باطل لعلمنا أن [الحروف والاسم][8] لا ينتظم منها كلام لاستلزام [انتظام][9] الكلام منها كون الحرف إما مسندا أو مسندا إليه مع أن الحرف إنما وضع [لأنه][10] لا يسند ولا يسند

---

[1] / على رأي ابن جني فقد رأى أن أصل اللغة تواضع واصطلاح، ينظر الخصائص 41/1.

[2] / أما القول بأنها توقيفية من عند الله فهذا أصح الأقوال بدليل قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ سورة البقر ة /30.

[3] / أجمــع الــنحويون علــى أن المنادى منصوب لأنه مفعول به منصوب بفعل مقدر تقديره أدعو أو أريد، ينظر الكــتاب 291/1، والمقتضــب 202/4، وشــر ح التسهيل 386/3، شر ح الرضي 346/1، والأشموني 142/2، والهمع 32/2، والخزانة 117/2.

[4] / رأى الفارسي والخوارزمي أن المنادى منصوب بحرف النداء ، ينظر التخمير 325/1، وابن يعيش127/1، **وقد رُد عليهم بما هو مثبوت في كتب النحو، وصنف ابنُ يعيش المبردَ من هذه الطائفة، ورأيُ المبرد واضح، وهو أنه يرى أن المنادى منصوب بالفعل اللازم إضماره، ينظر المقتضب 202/4.**

[5] / سقط من: ج.

[6] / في: أ [الداع].

[7] / وذلــك إذا مــا قــدر الفعل أو كان (يا) عوضا عن الفعل فيكون العوض جملة خبرية لأن الفعل مقصود به الإنشاء فيقدر بلفظ الماضي لأن الإنشاء يغلب مجيئه بالماضي ، ينظر شرح الرضي 346/1 .

[8] / في: ب [الاسم والحرف]، وفي: ج [الحرف و الاسم].

[9] / في: أ [انتظار].

[10] / في: أ [أن].

يســـند إلـــيه، وفـــيه إبطال وضع الواضع وانعقاد الكلام من غير إسناد لو بقّينا الحرف على أصله، وهو خلا ف ما به نطق الإجماع.

وقـــال قوم هو ليس بجملة إذ المنادى إنما ينادي لكلام يذكر بعد ندائه [والجملة ما تذكره بعد الـــنداء][1] والنداء معه كالفضلا ت التي تكون في الجملة كزيد في: نصرب زيدا، وهذا القول أيضـــا باطـــل؛ لأن قـــول القائل يا زيد كلام تام؛ لأنه يقول يا زيد لا ليُخْبر بشيء بل ليعلم حضوره أو غيبته، وقوله بعد ذلك: [فعلت كذا][2] جملة أخرى مستقلة.

والـــوجه الثاني في إبطاله: أن الاسم لا بد له من [جهة وإعراب التركيب][3]فلو لم يقدر قبل المنادى عامل، يلزم كونه معمولا بلا عامل وهو باطل، وما يؤدي إلى الباطل فهو باطل فوضح أن الصحيح هو القول الأول.

قوله: (أَوْ مُضَارِعًا لَهُ الخ)

أما يا خيرا من زيد: فالمضارعة فيه من حيث أن الأول عامل في الثاني، وبيانه: أن مِـــنْ إن كـــان مـــن جملة المجرور يكون خبرا عاملا في موضع الجار مع المجرور، على تقدير: يا فاضلا زيدا كما في قوله:-

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا[4]   [......................]

وإن كان من جملة خير: فعل الأول في الثاني ظاهر، ووجه جعله من جملة خير، أن حـــرف الجـــر لا يعمل مالم يتعلق بشيء. ألا تراك لا تقول بزيد إلا وأنْ تأتي بشيء نحو: مررت فلذا أنزل مِنْ مع خير منزلة شيء واحد في العمل.

ووجه آخر: [وهو][5] أن الآخر من تمام الأول فخير بمعنى: أخير كما أن شرا بمعنى أشـــر، وأفعل التفضيل لا بد له مِنْ: مِنْ إذا كان منكرا لما سنبين إن شاء الله تعالى، وحرف

---

1 / سقط من: أ.

2 / سقط من: ج.

3 / في: ج [من إعراب وجهة التركيب].

4 / الشطر من الرجز، وقائله رؤبة، وسبقت دراسته، وتمامه :ـ

يَذهبنَ في نَجدٍ وَغَوراً غائرا   فَواسِقاً عن قَصدِها جَوائِرا

وروي [ويسلكن].

5 / سقط من: أ، و: ج.

الجــر لا بد له من مجرور، فإذا: يا خيرا، لا يتم إلا بنحو: مِن زيد، كما أن يا خيرا من، لا يتم إلا بنحو زيد، وإنك لا تخلوا مِن أن تجعل مِن: مِن خيرا، أو من المجرور، وهكذا شأن المضاف مع المضاف إليه، فقولك غلام، شائع، فبقولك غلام زيد زال الشياع فيكون زيد من تمام الأول.

ووجه آخر: وهو أن الثاني مخصص للأول، فبقولك يا خير للتفضيل، والمفضل عليه يحتمل أن يكــون زيــدا أو غيــره، فبقولك:من زيد ارتفع الشياع، كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف.

وأمــا: يا ضاربا زيدا، ويا مضروبا غلا مه، ويا حسن وجه الأخ،فالكلام فيها كالكلام في:يا خيــرا، فإن الأول في كل عامل في الثاني، والثاني من تمام الأول ومخصص له، ألا ترى انك إذا قلت يا ضاربا احتمل أن يكون المضروب زيدا أو غيره ، فبقولك زيدا ارتفع الشياع.

وأمــا:يا ثلاثةً وثلاثين، اسم رجل فالمضارعة[فيه][1] من[حيث][2] إنه مفرد في المعنى لأنه اسم واحد ومركب من حيث الظاهر[3]، بدليل أن الأول مفرد عن الثاني إعرابا، فعلم أن الثاني غير منفك عن الأول معنًى منفك عنه ظاهراً، كما أن المضاف إليه غير منفك عن المضاف معنى منفك عنه ظاهرا، ولو ناديت جماعة معدودة بهذا العدد لقلت يا ثلاثة بالضم ثم عطفت عليه الثلاثين ورفعته أو نصبته على طريقة قولهم يا زيد والحارث، ولو كررت حرف النداء فليس لك إلا ضمها[4] ونزع اللام من الثاني نحو يا ثلاثة، ويا ثلاثون، وأما نزع اللام فلما سيجيء، وأما الإتيان بالواو فلأنها أخت الضمة.

قوله: ([......] إِمَّا عَرَضْتَ[5] [..... ....])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] سقط من: ب.

[3] / ينظر الكتاب 228/2.

[4] /صرّح سيبويه بمنع هذا الرأي، وهو الضم حيث قال " ولا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله " ينظر الكتاب 228/2.

[5] / جزء من صدر بيت من الطويل ، وقائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي القحطاني، وهو بتمامه:ـــ

فَيا راكِباً إمّا عَرَضتَ فَبَلِّغَن نَداماي مِن نَجرانَ أن لا تَلاقِيا

يريد /24، ج/ إن عرضت، وهي إن الشرطية، وعرض الرجل أتي العروض، وهي مكة والمدينة وحواليهما، وتمامه:-

[.............................]   نَداماي مِن نَجرانَ أن لا تَلاقِيا

قوله: (وَانتِصَابُهُ مَحَلاً الخ)

اعلــم أن نحو زيد مع نحو غلام يستويان في التعريف في قولك يا زيد ويا غلام من حــيث أن كــلا مــنهما يُعرَّف بإقبال المنادى عليه، وتخصيصه إياه النداء، لا بحرف النداء وحــده، ألا تــرى إلــى قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي، ففيه حرف النداء والمنادى[العدم][1] الإقــبال، والتخصيص منكرا، ألا ترى أن كل من يجيبه في الدنيا فهو مطيع له، فإن [قلتَ][2] ألا يلــزم فــي يا زيد تعريف المعرف؟ [قلتُ]: [3] لأنه سلب العلمية، ويؤول بواحد من الأمة المســماة [به][4]، كما تُؤَوِّل بذلك (مُضَر) في قولهم: مضر الحمراء،[5] هذا هو المذهب، ولكن

وهوفــي المفضليات ص155، من قصيدة يرثي فيها نفسه عندما وقع في أسر جماعة يبحثون عليه طلبا للثأر فأيقن أنه مقتول، والمعنى أنه يخاطب أي ركب، وعدم التعيين هنا للدلالة على أن الأمر الذي يريد تبليغه جد مهم، فيقول: أيهــا الــراكب إذا مــا عرضت أي أتيت مكة والمدينة أو ما حواليها من نجران وهو مدينة باليمن أبلغ نداماي أي رفقائي وجلسائي أنني مودع لهم لأنه لا سبيل إلى لقائنا البتة.

والشاهد فيه : قوله (راكبا) نصب على أنه نكرة.

وهو من شواهد الكتاب 200/2، والمقتضب 204/4، والأصول في النحو 331/1 ، وشرح الرضي على الكافية 1 /356، وشرح التسهيل 397/3، والأشموني 141/2، والخزانة 413/1، وهو في التخمير 326/1، وفي ابن يعيش 127/1 ـ 129، والإيضاح لابن الحاجب 258/1.

[1] / في: ب [بعدم].

[2] / في:أ [قيل].

[3] / في: أ [قيل].

[4] / سقط من: ج.

[5] / ســبب هــذه التسمية روى علي بن المغيرة أنه لما حضرت نزار بن معد الوفاة قسم ماله بين بنيه وهم أربعة، مضــر وربــيعة وأيــاد وأنمار، فقال يا بني هذه القبة الحمراء من إدم وما أشبهها من المال لمضر، فسمي بمضر الحمــراء، وهــذا الخباء الأسود وما أشبهه من المال لربيعة، فسمي ربيعة الفرس، وهذا الخادم وما أشبهه من المال لأياد، وهذه البدرة وما أشبهه لأنمار، ينظر ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة:597 هــ، كتاب الأنكياء، ص 174، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ومجمع الأمثال ص15/1.

يرد على هذا قولنا:يا لله [إذ لا][1]يمكن فيه ما ذكرنا من التأويل وفرض التنكير، وبُنِي نحو يا زيـد، ويـا غـلام علـى الضم أما نفس البناء فلجريهما مجرى كلم الخطاب؛[2] لأن الأسماء المظهرة كلها غيب، تقول لقيت زيد وهو باسم، ولا تقول وأنت [ياسم] [3]، وتقول يا زيد فعلت كـذا فـتعامله معاملة المخاطبين /37، ب/ فلما انسحب ذيل [الخطاب][4] عليها بسبب حرف الـنداء المقرون بالقصر جريا مجرى الكاف في نحو: نصرتك ونحو ذاك، والكافان مبنيان؛ لأن الأول ضـمير والثاني حرف، إذ لو كان اسما لصح إضافة ذا إليه، ولم يصح لعدم قولك ذا زيـد بالإضافة لما فيه من اجتماع التعريفين بالإشارة /47، أ/ والإضافة وهو منتف فبنيا وبـناؤهما على الحركة لكون بناؤهما عارضا، والبناء على الضم لامتناع البناء على غيره؛ لأن البناء على الفتح يفضي إلى التباس المعرفة بالنكرة في باب مالا ينصرف نحو يا أحمر، والبناء على الكسر يؤدي إلى التباس المفرد بالمضاف إلى ياء المتكلم عند الاجتراء بالكسر [نحـو: ياغلام][5]، وأما المضاف فإنه [وإن][6] وقع موقع كاف الخطاب بانسحاب ذيل الخطاب علـيه إلا أنـه فارقها بمابه من حيث التركيب مع المضاف إليه لأنها مفردة، أو نقول: أنهم رجعـوا في المضاف إلى الأصل فأعربوه لأن أصل الأسماء الإعراب، وإذا وقع اسم موقع المبني لم يجب بناؤه[7]، ألا تراهم أعربوا أيا بالنظر إلى الأصل، وإن كان هو بمنزلة كيف في تضـمن همزة الاستفهام، أو نقول إن [زيدًا][8]في: يا زيدٌ، قد بني لأنك نضوت[9] عنه التعريف العلمـي وكسـوته مـا كسـوته الـرجل في: يا رجل من التعريف الحاصل بإقبالك عليه،

---

[1] / في: ج [إذا لم].

[2] / تظهر هنا النزعة البصرية الخالصة للشارح في تأييده المطلق لرأيهم في بناء المنادى المفرد ساردا بذلك حججهم، ينظر الإنصاف 324/1 وما بعدها.

[3] / سقط من: أ، و: ج.

[4]/ في:أ، و: ب [المخاطب].

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: أ [قد].

[7] / في: ج زيادة قوله [حتما].

[8] / في: أ [إن زيدٌ]. وهو خطأ واضح.

[9] / النضو هو الخلع والترك ، يقال نضا الرجل ثوبه أي خلعه، ونضوت عنه التعريف أي جردته منه، أنظر اللسان مادة [ن، ض، و] 181/14.

وتخصيصـــك إياه ونزّلته منزلة كاف الخطاب، وذلك ليس بمستطاع في المضاف لأن نضو التعريف الإضافي عنه مع قيام الإضافة بين الإحالة والمضارع للمضاف جار على نهجه في الانتصاب لارتضاعهما فرع المضارعة من أوجه نُبِّهْتَ عليها قبل، فلا تقل يا خيرُ من زيد، ويا ضاربُ زيدا، ويا مضروبُ غلامه بالضم، كما لا تقول: يا غلامُ زيد بضم الغلام.

وأما النكرة فشائعة لم تختص بواحد من الأمة دون غيره، فلما لم تختص بواحد منها فارقت كاف الخطاب لاختصاصها بالواحد فلم يكن واقعا موقعها فلا يبنى. وأما ما فيه لام الاستغاثة والتعجب فإنما لم يبن لمفارقته كاف الخطاب؛ لأنه قليل الاستعمال دون الكاف.

و عطَّاف:[1] اسم رجل، وكذا رياح، فإن قلت: لم أدخلوا اللام على المستغاث ؟

قلت: لأن النداء اختياري [كقولك][2] يا غلام واضطراري نحو:–

يَالعَطَافِنا[............ ....]

فلا بد من نصب علامته ليتميَّز أحد القسمين من الآخر[3].

---

[1] / شرع في شرح شاهد استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:ـــ

يَا لَعَطَّا فِنَا وَيَا لَرِيَاحِ وَأَبِى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النفَّاحِ

البـــيت من الخفيف، وقائله لم يعرف، وقيل انه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، والمعنى: أنه ينادي رجـــلا اســـمه: عطاف، وكذا: رياح، على رواية من قال أنه بفتح الراء وبنقطة واحدة تحت الباء فهو: رباح، وإن ضـــعف هذا القول، ينادي هؤلاء الرجال على سبيل الاستغاثة بدليل إدخال لام الاستغاثة على المنادى وهم العطاف والرياح، ويناشدهم بأنه لا مستغيث له غيرهم.

والشـــاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة على المستغاث به وهم العطاف والرجال بحيث قال: يا لعطافنا ويا لرياح ، وهو مـــن شـــواهد الكـــتاب 217/2، والمقتضب 257/4، وشرح الرضي على الكافية 352/1، والأشموني 167/2، والعيني 167/2، والهمع 70/2، وهو في ابن يعيش 128/1ـــ 131، وفي التخمير 330/1 والخزانة 154/2.

[2] / في: أ، و: ج [نحو].

[3] / قـــال البطليوسي: إنما فتحت لام الاستغاثة فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله، فإذا عطفت أحد الاسمين علـــى الآخر، علم ضرورة اتباع الثاني للأول في الحكم؛ لأنه من طبيعة عمل العطف، فأغنى ذلك عن فتحها فجاء بهـــا علـــى الأصل، وهذا ليس في كل موضع، وإنما تكون فيما لم يكن فيه حرف النداء مكررا، كقولك يا لزيد ويا لعمر فإذا كررت حرف النداء قلت: يا لزيد ويا لعمر وجب فتحهما؛ لأن الكلام صار جملتين. أ هـــ بتصرف بسيط. ينظـــر البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد المتوفى سنة:321 هـــ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، وينظر الهمع 69/2.

فـــإذا قلت لم عُيِّنَت اللام للعلامة؟ قلت: لأنها للاختصاص، والموضع موضعه، لأن موضع الاختصـــاص بمعنـــى الاستغاثة، وكذا الكلام في لام التعجب، ولا يدخل على هذه اللام من حـــروف النداء غير:يا، ولا يجوز سقوط: يا منها، قال سيبويه[1] " وزعم الخليل أن هذه اللام بـــدل مـــن الـــزيادة التي في آخر الاسم إذا أضيفت نحو [قولك][2]: يا عجباه، ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت فصار كل واحد منها يعاقب صاحبه " كما عاقبت الألف الياء في[يمني][3].

فإن قلت اللام الجارة تكسر مع الأسماء الظاهرة فما بالها فتحت هنا مع دخولها على الظاهر نحو: يا لعطافنا ؟ قلت: المنادى واقع موقع المضمر لما ذكرنا أنه واقع موقع الكاف في نحو نصرتك، واللام الجارة يفتح مع المضمرات، نحو: لك[4].

فإن قلت فما السر في ذلك ؟

قلـــت: هو أن اللام حرف واحد والكلمة المصوغة على حرف واحد تُحرك عند الاضطرار إلـــى تحريكها بالفتحة لخفتها المناسبة للضعيفة، فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا تكسر هي في نحـــو: لزيد، قلت: مُسلّم غير أن العدول من الفتحة إلى الكسرة في ذلك للفرق بين هذه اللام وبـــين لام الابتداء فإنها مفتوحة كما في قوله [جل وعز][5]:- ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [6]، فإن قلت: ما فـــيه لام الجر مجرور، وما فيه لام الابتداء مرفوع، والفرق بين المجرور والمرفوع واضح فلا حاجة داعية إلى ركوب الشطط وهو حمل الحركة الثقيلة على الكلمة الضعيفة.

قلت: الالتباس باق، ألا ترى إلى قولك: لموسى مال، فإنك لو لم تكسر اللام لم يُدْرَ أن موسى مبتدأ ومال خبره، والتقدير: لموسى مَوِل، أي: ذو مال، أو خبر[مبتدأ][7]، ومال مبتدأ والتقدير: مالٌ لموسى، فعلم أن لابد من كسر اللام الجارة مع الأسماء الظاهرة لما ذكرنا من الفرق.

فإن قلت: فما بالهم كسروها ولم يضموها ؟

---

1 / ينظر الكتاب 218/2.

2 / سقط من: ب، و: ج.

3 / في :أ [يمان]، وفي الكتاب " كما عاقبت الألف في يمان الياء في يمني " ينظر الكتاب 218/2.

4 / ينظر المقتصد 788/2 وما بعدها.

5 / في: ب [عز وجل].

6 / سورة البقرة /219.

7 / سقط من: ج.

قلــت: لما في كسرهم إياهما من إثبات الموافقة بين حركتها وحركة معمولها، ونظيره هذه الكسرة، كسرة الباء في: بزيد، وقولك: يا للماء[1]، [فكأنك][2] ترى ماء يعجبك فتناديه قائلا له تعال حتى تُرى، **فإنك عجيب الشأن لا يعرفك كل أحد .**

وقــوله في الآخر: أو مندوبا كقولك يا زيداه، تمثيل للمنادى المبني على الفتح، وليس ذلك بمستقيم[3]؛ [لأنه ليس بمنادى إذ ليس يستقيم][4] أن يكون مطلوبا إقباله، فلا يستقيم أن يذكر جملة في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا.

---

[1] /ينظر الكتاب 217/2، والمقتصد790/2.

[2] / في: ج [كأنك].

[3] / اعتــرض الشارح على الزمخشري لجعله المندوب تحت المنادى المنصوب محلا، وقد أورد له فصلا، ولأنه لا تنطبق عليه أحوال المنادى.

[4] / سقط من: أ.

[توابع المنادى]

قوله: (تَوَابِعُ الْمُنَادَى إلى قوله: وَنَصبًا)

ذكــر توابع المنادى، وإن كان للتوابع باب مفرد، وكان حقها أن تذكر في ذلك الباب لأن هــذه التوابع مخالفة لحكم التوابع باعتبار النداء، فكان ذكرها في باب النداء أجدر؛ لأن تلــك المخالفــة من آثاره[1]، فقوله: المضموم احتراز من المنادى المنصوب فتابعه على قياس بــاب التوابع، وغير المبهم احترازا من المبهم، فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المــذهب المخــتار، والمنادى المفرد والمعرفة غير المبهم الذي هو اسم الإشارة إذا أضيف بمفــرد وحملــت الصفة على لفظه مرة وعلى محله أخرى، والحمل على المحل ظاهر؛ لأن توابع سائر المبنيات توابع لهن من حيث المحل لا اللفظ كما جاء في هؤلاء الكرامُ بالرفع لا غيــر. وقد تُلي عليك[2] وسبق فيما سبق إليك أن المنادى مفعول وهو منصوب فنصب الصفة حملا على المحل.

أمـــا الحمل على اللفظ فلأن الضمة في نحو: يا زيد، لما اطردت شابهت في الظاهر الرفعة المطــرفة فــي نحــو: جاءني أحمد، وشابهتها أيضا في عروضها لأن هذه الضمة عارضة كحــركة الإعراب، فشبه موجبها وهو حرف النداء بعامل الإعراب، كجاء في: جاءني أحمد، وأنت تقول: جاءني أحمد الظريف، بالرفع حملا على لفظ أحمد، فكذا يا زيد الطويل بالرفع، أمـــا هؤلاء فالكسرة غير مطردة في نظائرها، ألا ترى أن هذا الاسم اسم إشارة كهؤلاء ولا كسر فيه.

فـــإن قلت: قد وقعت فيما أثبتت في نحو جاءني غلامي الظريف برفع الصفة لا غير واطراد الكســرة فــي كــل /48، أ/ اسم مضاف إلى ياء المتكلم يستدعي على ما ذكرت أنه يجوز انجرار الصفة بالحمل على لفظه.

قلــت: إنما لم يجز الحمل هنا على اللفظ لما بين ياء المتكلم وما أضيف إليه من شبه امتزاج ليســت لغيرها من المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أن هذه الياء لا تنفرد بنفسها عن شيء ولا يمكــن التلفظ بها مفردة لكونها ضميرا متصلا، ولكونها حرفا واحدا، فكأنها جزء الكلمة،

---

[1] / أي المنادى.

[2] / في: ب: زيادة قوله [وقد].

ولا يبتدأ بجزئها الأخير وهي تجيء أبدا في الآخر، ولكونها ساكنة في الآخر، ولكونها ساكنة فــي الأمر العام فصارت بمنزلة تاء التأنيث وياء النسب[1] في كونهما متصلين بالاسم، وتنزّل الاســم معهمــا منزلة شيء واحد، فلذا امتنع حمل الصفة فيما نحن فيه على لفظ المضاف، لامتناع الحمل على حركة حشو الكلمة، ألا تراك لا تقول: جاءتني امرأة قتيلا بالنصب حملا علــى حــركة الهمز، ولا تميمي كريم، حملا على كسرة الميم، واتفقوا على أن هذه التوابع معــربة، وإن كانــت على لفظ المتبوع المبني؛ لأن المتبوع وجدت فيه علة البناء فبني ولم تــوجد هــي في التابع فامتنع بناؤه، ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا افتقرت فيه علة البــناء، ألا تــراك تقول: [جاءني][2] هذا الرجل والمتبوع مبني دون التابع لوجود علة البناء وفقدانها، فكذا فيما نحن فيه.

فإن قلت: فلم لم يبنى المنادى مع صفته كما بني المنفي مع صفته نحو لا رجل ظريف ؟.

قلت: لو بني المنادى مع صفته فلا يخلو من أن تثبت اللام أو لا تثبت، ففي الأول /38، ب/ يمتنع البناء؛ لأن اللام ما نعته، بدليل أنك لم تجد اسما في معنى اللام.

فإن قلت: ما تقول في قولهم: ألان؟.

قلــت: هــو شــاذ، وما شذ عن القياس فغيره عليه لا يقاس؛ لأن الشاد بمنزلة المعدوم، وفي الثانــي يمتــنع الوصــف؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة، هذا في الصفة، وكذا الكلام في التأكــيد، فهــو مــن التوابع كالصفة، [فيأتي فيه ما أتى فيها[3] تقول: يا تميمُ أجمعون، فترفع بالحمل على اللفظ، ويا تميمُ أجمعين [بالنصب[4] بالحمل على المحل.

وتقول في عطف البيان: يا غلامُ بشرٌ، ويا غلامُ بشرًا. وهو مشابه للصفة من حيث [إنّ][5] في كليهما كشفا وإيضاحا، وسيساق إليك فيهما الحديث فلا تقلق، ولم يترك التنوين في بشرٍ؛ لأنه ليس بنفس المنادى فيجب بناؤه /25، ج/ ويترك التنوين للبناء، وفي عطف المحلى باللام: يا

---

[1] / في: ب: زيادة قوله [الساكنة].

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: ج.

[4] / في: ج [فينصب].

[5] / في: أ، و: ج [أنها].

عمـــرو والحـــارثُ، ويا عمرُو والحارثَ، وقُرئ قوله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [1] بالرفع والنصب للفظ والمحل[2].

قوله: (إلاَّ الْبَدَلَ) إلى قوله: (بِعَيْنِه)

لأن البدل في حكم تكرير العامل، بدليل أنه قد جاء صريحا في قوله عز من قائل: ﴿ لِلذينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [3] فـ:﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بدل[4]من الذين استضعفوا، وقد كرر اللام وهو العامل[5] كما ترى فقولك يا زيد زيد بمنزلة يا زيد يا زيدُ فلا يجيء في زيد الثاني غير الضـــم كمـــا فـــي الأول، وأن الواو حرف عطف، ومن شأنه أن يدخل الثاني فيما دخل فيه الأول، فـــإذا قلـــت: جاءني زيد وعمرو فهو بمنزلة قولك جاءني زيد جاءني عمرو، إلا أنهم قصدوا الإيجاز فجاؤا بالعطف مقام جاءني الثاني، فيكون قولك: يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيدُ ويا عمرُو، فلم يجز بها إلا الضم.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت يلزم أن لا يصح قولهم يا عمرو والحارثُ، كما لم يصح يا عمرو ويا حارثَ.

قلت: الواو وإن تنزلت منزلة يا فهي ليست بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف؛ لأنها كما قامت مقامه [كذلك][6] قامت مقام سائر العوامل من نحو: [جاءني][7] فيما ذكرنا [قبل، ونحو ضرب في ضُرِب زيدٌ وعمرٌو والتقدير: ضُرِب زيدٌ ضُرِب عمرٌو][8]، فلما لم يكن علما للتعريف كـــ:يا، لم يلزم في يا عمرُو والحارثُ ما لزم في: يا الحارث من اجتماع التعريفين بـــ:يا، واللام.

---

[1] / سورة سبأ /10.

[2] / ينظـــر الكتاب 187/2، الكشاف 281/3، والبحر المحيط 525/8، والتبيان في إعراب القرآن 1064/2، وفيها تفصيل لوجه إعرابها، والمقتصد 769/2.

[3] / سورة الأعراف /74.

[4] / ينظر المقتصد 775/2، والكشاف 90/2، والتبيان في إعراب القرآن 580/1، والبحر المحيط 94/5.

[5] / في:ب ، و: ج [وقد كرر العامل وهو اللام]، واللام المكررة هي اللام التي في قوله تعالى﴿للذين﴾

[6] / سقط من: ج.

[7] / في: ج [جاء].

[8] / سقط من: ج.

فإن قلت: قد قالوا إن زيدًا الثاني في رأيت زيدًا زيدًا تأكيد، فما باله يقول: أنه في يا زيدُ زيدُ بدل ؟.

قلت: ما ذكرت إخبار وفيه يجري التسامح والتجوُّز، فجاز أن يقع زيدا الثاني فيه تأكيد أيدانا بأن لا تسامح، بخلاف ما نحن فيه، إذ لا مدخل للتسامح فيه؛ لأن المنادى لا ينادي شخصا إلا بعد أن يتشبث بذلك الشخص أمرٌ [يدعوا][1] المنادي ويحثه على أن يناديه، ولا يتساهل في النداء لما في تساهله وتوانيه من فوات مباغيه وأمانيه.

قوله: (وَإِذَا أُضِيفَ فَالنَّصْبُ) الخ

حكم توابعه عند الإضافة النصب، أما الصفة فهي كالجزء من الموصوف بدلالة امتناع تقديمها عليه، كما يمتنع تقديم اللام على الراء، والجيم في: رجل [في المنادى][2]. وفي المنادى المضاف [النصب][3] فكذا في الصفة المضافة، وزيادة تحقيق هذا الكلام أن النصب في المنادى المفرد المعرفة كان ثابتا تقديرا لا لفظا، وفي صفة المفرد كان ثابتا لفظا، لكن بطريق الجواز لا بطريق اللزوم نحو: يا زيد الظريف، والمنادى إذا كان مضافا يترقّى أمر النصب فيه فيتحول إلى لزوم ظهوره في اللفظ ، فناسب أن يلزم ظهوره في الصفة المضافة، بل هذا أولى؛ لأن النصب التقديري أدنى من النصب الجائز ظهوره، وقد ترقّى أمره بسبب الإضافة فما ظنك في ترقي الأعلى بسببها، ولذا قال: يا زيدُ ذَا الجُمَّةِ، وعليه قوله:-

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِمِ[4]

---

[1] / في: ب [ينادي].

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / سقط من: أ.

[4] / البيت من الطويل، وقائله لم يعرف، والمعنى يخاطب زيدا المعروف بأخي ورقاء ويقول له إن كنت طالبا للثأر والقصاص من أعدائك فها هو وفد منهم خرج فلاقه وخاصمه واقتله، وهذا أسلوب في الحث على الثأر والمحاسبة.والشاهد فيه نصب: أخا؛ لأنه صفة مضافة لمنادى المفرد جريا على القاعدة التي مفادها أن المنادى المبني على الضم إذا أفرد فحكمه النصب، وهو من شواهد الكتاب 183/2، وهو في ابن يعيش 4/2– 15، والإيضاح لابن الحاجب 266/1، والتخمير 334/1، وشرح أبيات المفصل 266/1، واللسان مادة [ح، ن، ا] 3/ 372.

والتأكـيد كالصفة، فلم يجز فيه عند الإضافة إلا النصب فعليك، أن تقول: يا خالد نفسَه بالنصـب، وكـذا: يا تميمُ كلُّكم، بالنصب والخطاب لِتَنَزُّل المنادى منزلة المخاطب أو كلهم به وبالغيبة، ذهابا إلى أن المنادى ليس بعلم للخطاب في الأصل، ألا ترى أن زيد ليس بموضوع للخطاب كالكاف وأنت، فلا يلزم أن يُعدل به عن أصله عدولا مستمرا، وبهـذا خـرج الجواب عن جواز وصف المنادى المضموم النازل منزلة الضمير مع امتناع وصف المضمرات فافهم.

والبدل أمره ظاهر، فإنه في حكم تكرير العامل، فكان قول: يا بشرُ صاحب عمرو، في تقدير: يا بشرُ يا صاحبَ /49، أ/ عمروٍ فلا يجوز في صاحب عمرو إلا النصب، كما لا يجوز غيره في يا عبدا لله، وأبا عبد الله عطف بيان، وعبد الله عطف بحرف.

[الوصف بابن وابنة]

قوله: (فَإِنْ وَقَعَا أُتْبِعَتْ حَرَكَةُ الأَوَّل حَرَكَةُ الثَّانِي)

المنادى المضموم العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم أو بابنة هي كذلك كـ:يا زيد ابـن عمرو، ويا هند ابنة عاصم، يبنيان على الفتح؛ لأن الفتحة من جنس ما يستحقه المنادى فـي الأصل؛ لأن أصله النصب، ولا فصل بينهما وبين النصب في اللفظ، وهي حركة، الابن حالة الإعراب؛ لأن المنادى المضاف منصوب والضمة ليست بملتبسة بالابن المضاف بوجه دع الكسـرة فهـي أجنبية لالتباسها لا بالمنادى ولا بالابن، لا إعرابا ولا بناء فيكون بناؤهما على الفتح أولى[1].

فـإن قلـت: ما الموجب لبنائهما على الفتح ؟ قلت:هو أن الابن مع المنادى كشيء واحد؛لأن الابـن لا يـنفك عن كونه ابنا لأبيه، كما أن الأب لا ينفك عن كونه أبا له، فكان الابن صفة لازمة للمنادى والصفة مع الموصوف كشيء واحد من حيث المعنى فتنزلا منزلة شيء واحد كجزأي: خمسةَ عشرَ، فيبنيان على الفتح، كما أن جزأي [خمسة عشر][2] تبنيان عليه.

وقال بعضهم[3] في حركة الابن: إنها حركة إعراب لا حركة بناء، وإن اقتضى تنزلهما منزلة [خمســة عشر][4] أن تكون[5] الحركة في الابن حركة بناء أيضا كفتحة [الراء من خمسة عشر][6] ومفـزع هذا القائل إلى أن صاحب الكتاب[7] شبه هذا بامرئ، فكما لا يشك أحد في أن حركة

---

[1] / ينظر المقتصد 785/2 .

[2] / في: ب، و: ج [حضر موت].

[3] / حركة نون الابن تكون إعرابا إذا كان لفظ الابن واقعا في موضع غير نداء مثل: رأيت عمر بنَ محمد، بالفتح، ومـررت بعمر ابنِ محمد بالكسر، وهذا عمر بنُ محمد بالضم، أما إذا ورد ما أضيف إليه في سياق نداء ، مثل: يا زيـد بـن عمر، فالبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا، الأمر الذي جعل شيخنا شارح الإقليد والجر جاني في المقتصد 785/2، يقولون ببناء ابنا، أما الكوفيون وابن كيسان فيرون بجواز الضم والفتح اتباعا للضم وفتح المنادى اهـ بتصرف، ينظر الكتاب 203/2، والمقتصد 785/2، والهمع 55/2، وشرح الرضي 371/1 ، والأشموني 2/ 144، والصبان في حاشيته على الأشموني 211/3.

[4] / في: ب [حضرموت].

[5] / في: ب زيادة قوله [تلك].

[6] / في: ب [الثاني من حضر موت].

[7] / ينظر الكتاب 203/2.

الهمـــز من امرئ حركة إعراب، كذلك لا يشك في أن حركة الابن حركة إعراب، ولم صح هذا القول، فالوجه أن يقال: لمّا تعين النصب للابن من حيث أن المضاف في النداء لا يكون إلا منصـــوبا، صـــفة كان أو موصوفا فتحوا المنادى؛ [لأن الفتح يشبه النصب من حيث إن صـــورتهما واحدة][1] وإنما آثروا فتح المنادى لتحصل الخفة وعلّتها كثرة اللفظ والاستعمال، أمـــا كثرة اللفظ: فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة، وأما كثرة الاستعمال: فلأن ذكر الابـــن مضـــافا إلى العلم صفة أكثر من ذكره مضافا إلى غيره، فلما كثر من هذين الوجهين آثـــروا الخفـــة بالفتح؛ لأن الفتحة أخف من الضمة، ولأن فيها إتباعا، وفيه خفة دون مخالفة الحركتين مع ما ذكرنا من كون الفتح شبيها بالنصب.

فـــإن قلت: فهلا سوغوا الاتباع إذا لم تقع الابن بين علمين كما في: يا زيدُ ابن أخينا ؟ قلت: القياس لا يسوغه إلا في كلمة واحدة نحو: منحدرُ الجبلِ، إلا أن تسويغه فيما سبق لما ذكرنا من تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لفرط الاتحاد وشدة الاتصال؛ لأن الابن وصف لا ينفك [في نحو يا زيد بن عمر][2] بخلاف قولك: يا زيدُ بنَ أخينا؛ لأن زيد لا ينفك من أن يكون ابن أخ، ألا تـــرى أنه يجوز أن يكون ابنا، ولا يكون ابن أخ لأحد، أو تقول: كون زيدِ بنِ عمرو وصـــف لـــه غير منفك لا يتفاوت بالنسبة إلى كل أحد، ألا ترى أنه يجوز أن يصفه كل أحد بهذه الصفة، أم كونه ابن أخيك فإن ذلك وصف، لكن بالنسبة إليك، ولا يجوز أن يصفه بهذه الصـــفة كـــل أحد، وتقول: يا زيدُ ابنَ أخينا، فلم ينزّل المنادى مع الابن في يا زيدُ بنِ أخينا، منزلة كلمة واحدة، فيمتنع الاتباع، وظاهر كلام المصنف يدل على تحتم الفتح في المنادى إذا وقـــع بعـــده ابن بين علمين، وهو قول بعض النحويين[3] والصواب أن ذلك ليس بمحتم فلعله ترك ذكره إما لأن هذا هو الأفصح، إما/39، ب/؛ لأنه كالمعلوم؛ لأن عامله انضمام المنادى في نحو: يا زيدُ بنَ عمرو موجودة فيكون المقتضى لجوازه موجودا.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ .

[3] / قال السيوطي في الهمع 53/2، إذا كان المنادى علما موصوفا: بابن، متصل مضاف إلى علم، نحو: يا زيد بن عمـــر، جـــاز فـــي المنادى مع الضم الفتح، اتباعا لحركة ابن ، إذ بينهما حاجز غير حصين، ينظر الجر جاني في المقتصد 785/2، وابن يعيش 5/2، وشرح التسهيل لابن مالك 394/3.

قوله: (وَقَالُوا فِي غَيْرِ النِّدَاءِ)الخ

يقـــول: هذا زيدٌ بنُ أخينا بالتنوين، وزيدُ بنُ عمرو، بدونه، وكذا في الجر والنصب؛ لأن الموصـــوف مع الابن الواقع بين علمين بمنزلة شيء واحد لما بينهما من شدة الامتزاج التـــي ذكرناها، ووسط الاسم ليس من مظان صحة دخول التنوين، وهذا حكم تخفيفي أوجبه وقـــوع الابـــن بين علمين صفة، ذكره وإن لم يكن من باب النداء لكونه أشبه الحكم التخفيفي الســـابق ذكره في نحو: يا زيد بن عمرو غير أن الحكم هنا حذف التنوين، والحكم ثم الفتح، هـــذا إذا وقع الابن صفة، وإن وقع خبرا فلا بد من التنوين، وإن وقع بين علمين إذ ليس بين المبتدأ والخبر ما بين الصفة والموصوف من فرط الامتزاج وقد جاء على المهجور قوله :-

جاريةٌ من قيس ابنِ ثعلبَه[1]

قَبـــَّاءُ ذاتُ ســـُرَّةٍ مقعـــّبَهْ

ممكورةُ الأعلى رَدَاحُ الحجبَهْ

كأنّـــها حِلْيَـــةُ سيفٍ مُذَهَّـــبَهْ

قـــيس بن ثعلبة: قبيلة[2] عظيمة، والقباء التي ضمر بطنها، والمُقَعَّبَة: السرة التي دخلت في البطن وغَمُضت فَعَلا ما حولها فصار موضعها كأنه قَعْب.

والممكـــورة: المطـــوية الخَلْـــق، وأراد بالأعلى: بطنها و ما يليه، والرَّدَاح: الثقيلة الضخمة.

والحِجَبَّةُ: رأس الورِك، أراد أن عجيزتها ثقيلة ضخمة كأنها حلية سيف في بريقها وحسنها.

---

[1] البيـــتان مـــن الرجز، وقائلهما: الأغلب العجلي، يخاطب فيها امرأة اسمها: كلبة، كان بينهما مهاجاة، وهي التي أرادها بقوله: جارية.

والمعنـــى: أنه يهجوا هذه المرأة التي هي من قيس بن تعلبة ووصفها بأنها ضامرة البطن ذات سرة عميقة حتى علا ما حواليها وهذا وصف لا يليق بمن تدعي لنفسها الجمال والحسن.

والشاهد فيه: تنوين قيس على خلاف القياس، لضرورة الشعر، وهو من شواهد الكتاب 506/3، والمقتضب 315/2، والخصـــائص 491/2، والخـــزانة 236/2، والمغني 644/2، رقم الشاهد 886 بعجز غير الذي هنا وشرح أبيات المغنـــي 366/7، ومعاني القرآن للفراء 432/1، واللسان مادة [ث، ع، ل، ب] 102/2، وهو في ابن يعيش 6/2، والتخمير 337/1، والإيضاح 268/1، وشرح أبيات المفصل 268/1.

[2] / ينظر معجم قبائل العرب 971/3.

قوله:(كَقَوْلِكَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)

أي: مـــنادى مفرد ومعرفة، وها مقحمة للتنبيه، والرجل: صفة له ولا يجوز فيه غير الرفع؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وبيانه: أنه لما أرادوا نداء المعرّف باللام أتوا بأي وجعلوه وصْــلة إلـــى ندائه كراهية الجمع بين يا واللام، وهو اسم مبهم يفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه، فلا بد من أن يرد فيه اسم جنس أو ما يجري مجراه يتصف به حتى يصح المقصود بالـــنداء فأردفوه به معرفا باللام ووصفوه بذلك المعرف، فانسحب عليه النداء بهذا الطريق، وصـــار قـــولك: يا أيها الرجل [في التقدير][1] بمنزلة: يا رجل، وأقحموا كلمة التنبيه ليراعي جانـــب أي، لأنـــه اسم إضافي في نحو: أيهما وأيهم؛ ليكون تنبيها على أن المقصود بالنداء المعـــرف باللام، فلما كان هو المقصود بالنداء لزم أن يلزمه الرفع ليوافق نحو: يا رجل في الحـــركة /50، أ/ مـــن حيث اللفظ، ويكون ذلك إعلاما بأنه هو المقصود بالنداء /26، ج/ لا يجـــوز فـــيه غير الضم نحو: يا رجل، ولو جاز النصب في الرجل في: يا أيها الرجل لوقع الإخـــلال بالغـــرض؛ لأن الانتصاب أمارة كونه غير مقصود بالنداء نحو: يا زيد الظريف، بنصب الظريف.

ووجـــه آخـــر: وهو أن الصفة بمنزلة الموصوف، وهي هنا لازمة، ألا ترى أنك لو قلت: يا زيـــد وقعت لك الغنية عن الظريف ونحوه، ولو قلت يا أيُّ أو: يا أيها امتنع الجواز؛ لأن أيا مـــبهم لا يستعمل بنفسه، فلما لزمته الصفة قوي الاتحاد وازداد الاتصال فتنزل أي مع صفته في نحو: يا أيها الرجل بمنزلة كلمة واحدة، فجرى قولك يا أيها الرجل مجرى قولك: يا رجل ليكون مشاكلا لذلك في اللفظ وينفصل عما لا يلزم من نحو: يا زيدُ الظريف، وبما ذكر بطل قـــول أبي عثمان[2] بجواز قولك يا أيها الرجلَ بالنصب[3] قياسا على نحو يا زيد الظريف. فإن قلت فما قلت في صفة أي ؟ قلت: لا يجوز فيها إلا الرفع مفردة كانت أو مضافة لتعين الرفع للموصوف، وذلك نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو الجمة، قال:-

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي[4]   [......................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / ينظر قوله في شرح الرضي على الكافية 375/1، والهمع 49/2 ـــ 50.

[4] / البيت ممن الرجز، وقائله: ر ؤبة، وهو بتمامه:ـــ

قوله: (وَيَا أيُّهذَا)

اعلم أن اسم الإشارة مستكره نداؤه؛ لأنه بين ما هو سائغ النداء وهو المظهر، وبين ما هو ممتنع النداء وهو المضمر؛ لأنه إذا كان ضميرا للغائب فلا يخلو من أن ينادي نداء غيبة أو خطـــاب، ففي الأول يلزم أن يكون المعرفة نكرة؛ لأن الضمائر معارف، وفي الثاني يلزم جعـــل ما للغائب للمخاطب، وهو تحويل لمعناه، وكلاهما منتف، وإن كان ضميرا للمخاطب فعلـــى مـــا ذكرنا من الأمرين: ففي الأول: يلزم التنكير وتحويل معناه، وفي الثاني: يلزم أن يكـــون قبل النداء منكرا غير مخاطب، ليستفيد التعريف والخطاب بالنداء والإقبال، وفسادهما ظاهـــر، ثم إن المظهر للغائب كـــ:زيد ورجل، والمضمر للقريب جدا، ولذا قالوا: الضمائر أعـــرف المعـــارف لأنها بمنزلة وضع اليد، واسم الإشارة لما هو أبعد منه فيسوغ نداؤه مع استكراه نظرا إلى ظرفيته؛ لأن أحدهما يمنع النداء والآخر يسوغه، فلما كان كذلك أتى بأي، وجُعِـــلَ وُصلَةً إلى ندائه على ما ذكرنا في نداء المعرف باللام، فإن قلت: فما وجه تعيين أي للوصلة ؟ قلت: لأنها أشد امتزاجا من غيرها مع دلالتها على الذات، ألا ترى أنها إذا أضيفت إلى اثنين أو جماعة تكون هي واحدا مما أضيفت هي إليه، ودلالتها على الذات ظاهرة، وما نحن فيه من المقام يقتضي هذين المعنيين فناسب أن تعين هي للوصلة.

قوله:-

(ألاَ[1]......................   ....])

يَا أيُّهَا الجاهِلُ ذُو التَنَزّي   لا تُوعِدَنّي حَيَّةٌ بِالنَكْزِ

والشـــاهد فـــيه: قوله: ذو التنزي، حيث جاء مرفوعا لأنه نعت لجاهل، والجاهل هنا ليس بمنادى، وهو من شواهد الكتاب 192/2، وهو في التخمير 193/3، وفي ابن يعيش 138/6.

[1] / مطلع بيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة يمدح بلال بن أبي بردة، وهو بتمامه:ـــ

ألاَ أيُهذا الباخِعُ الوَجدُ نَفسَهُ   بِشَيءٍ نَحَتهُ عَن يَدَيهِ المَقَادِرُ

وهـــو فـــي ديوانه ص251، والمعنى يخاطب الشاعر ممدوحه الذي كاد أن يهلك نفسه أسا وحزنا على فوات شيء أراده ولم يظفر به، وكأنه يحثه على التأسف على شيء فات ومضى.

والشاهد فيه: قوله: أيهذا، حيث وصف المنادى المبهم: أي، باسم الإشارة: هذا.

وهـــو مـــن شواهد المقتضب 259/4، والأشموني 152/2، واللسان مادة [ب، خ، ع] 332/1، وهو في التخمير 1/ 339، وفي ابن يعيش 7/2 ــ 15، والإيضاح لابن الحاجب 273/1.

في الوجد [نفسه][1] الرفع والنصب، فالرفع[2] على تقدير: [ياهذا][3] الذي بخع الوجدُ نفسَه، والنصب على تقدير: بخع نفسَه وجداً.

فالفاعل في الأول الوجد، وفي الثاني الضمير المستكن في الباخع، والوجد مفعول له.

قوله: (إلاَّ بِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ)

لأن اســم الإشــارة فيه إيهام في الجنس، ألا ترى أن قولك: هذا، إشارة إلى مذكر، سواء كان عاقلا أو غيره.

والوصــف لــرفع الإيهام فكان صفة بما يدل على ذاتياته هو الوجه لكون الوصف بالمعاني الخارجــة فرعا على معرفة الذات، ولذا استدل المبهم بصحة الوصفية بأسماء الأجناس دون غيره، واسم الإشارة معرفة فلا يوصف إلا بما هو معرف باللام لأنه اسم جنس معرفة، وهو مقتضى هذا الموصوف.

قوله:(لِخُزَازَ بْنِ لَوْذَانَ[4])

خُزاز بضم الخاء المعجمة وهو منصرف؛ لأنه منقول من الخزز[5] وهو ذكر الأرانب، فــإذا ليس فيه إلا العلمية، والاسم لا يمنع الصرف بسبب واحد، و: لَوْذان، بفتح اللام والذال المعجمة.

ويقال:[6] جمل ضامر وناقة ضامر، والعنس الناقة الصلبة.

---

[1] / سقط من: أ، و: ج.

[2] / أي حكم قوله: الوجد، الرفع والنصب، بالرفع على انه فاعل الباخع، والتقدير: (يا أيها الذي بخع الوجد نفسه). وبالنصب على انه مفعول به، والتقدير (بخع نفسه وجداً)، ينظر حاشية الصبان 226/3.

[3] / في: ج [يا أيها].

[4] / هو أحد بني عون بن سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلب ين كعابة بن الصعب بن علي بن بكر بن وائل يعرف بالمــرقِّم الذهلــي، تنظر ترجمته في الخزانة 332/2، والآمدي، الحسن بن بشر بن يحي الآمدي، أبو القاسم كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، تحقيق عبد الستار فراح، ص 127.

[5] / ينظر اللسان مادة [خ، ز، ز] 81/4.

[6] / شرع في شرح بيت استشهد به الزمخشري، وهو بتمامه:ــ

يَا صَاحِ ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ   وَالرَّحْلِ ذِي الأَنسَاعِ والْحِلْسِ

فـــإن قلت: لا يصح رفع الضامر بل يلزم جره على معنى: يا صاحب الضامر بدليل انجـــرار المعطوف على الضامر فيما بعده، وهو الرحل والاقتاب، [والحلس][1] لو عطفته على العـــنس لكان المعنى يا هذا الضامر الرحل، وفساده بيّن، قلت: هو معطوف على العنس لكن على طريقة قوله:-

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[2]   [......................]

والتقديـــر: والبالي الرحل، بل هذا أولى من العطف في هذا البيت المستشهد به؛ لأن الضـــمور قـــريب مـــن البلى، فإن قلت الضامر العنس مضاف ومضاف إليه وصفة المنادى تنصب إذا كانت مضافة، فما بال هذه الصفة لم تنصب ؟

قلـــت: اللام في الضامر اسم موصول، وصلتة اسم الفاعل مع معموله وهو العنس، والتقدير: يـــا ذا الذي ضمر عنسه، والاسم الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد، والإضافة في الاسم الواحد فيتمنع النصب في الضامر.

البيت من الكامل، وقائله: مختلف فيه، فقيل هو لخزاز بن لودان كما ذكر الزمخشري في المفصل اتباعا لسيبويه في الكتاب 190/2، ونص المفصل في التخمير 339/1 ــ 142، وابن يعيش 7/2 ــ 8، ونُسب للشاعر الإسلامي خالد بن المهاجر بن الوليد في الأغاني 3556/10 ــ 3567، وهو لحدهما في الخزانة 229/2، والمعنى فيه مدح، أي يا صـــاحب هذا الرجل الذي ضمرت عنسه أي إبله، أو ناقته، ويلي رحلها وقبتها، أي الرجل الذي يوضع علا السنام، وحِلسها: أي الكساء الذي يكون تحت البردعة كناية على كثرة الأسفار وشق الصحراء ففيه مدح لصاحب هذه الناقة للإيماء إلى تجلده وقوة صبره.

والشـــاهد فيه قوله: (ذا الضامر) حيث جاء الاسم المعرف بأل صفة لاسم الإشارة، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه أل.

[1] / في: أ، و: ب [العنس].

[2] / البـــيت مـــن الرجـــز، وقائله مختلف فيه، فقيل هو لبعض بني أسد يصف فرسه، وورد بهذه النسبة وبعجز:ــ

....   حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فـــي كـــل مـــن الخصائص 431/2، والإنصاف 613/2. وفي معاني القرآن للفراء 14/1، والخزانة 140/3، وورد بصدر :ــ   لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنْهَا وَارِدًا   عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقـــيل لذي الرمة في ملحق ديوانه ص 646، وورد بلا عزو في ابن يعيش 8/2، والتخمير 343/1، واللسان مادة [ق، ل، د] 276/11، والشـــاهد فيه: عطف الماء على التبن فلا يصح أن يقال الواو هنا للمعية؛ لأن معنى الماء لا يتناسب مع معنى العلف فوجب أن تنصب بفعل مقدر تقديره: علفتها تبنا وسقيتها ماء، ينظر شرح أبيات المفصل 1/ 273.

قوله:(ولِعَبِيد[1])

عَبيد بفتح العين، تمامه:-

[........................]   حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحبِ الأَحْلَامَ[2]

جعل لمخوفنا صفة لـــ:ذا، كما جعل الضامر العنس وصفا له في البيت السابق، والاعتراض هنا كالاعتراض[3] ثم والجواب كالجواب.

أراد: ياهـــذا الـــذي خوفنا بأن يعاقبنا لأجل قتلنا شيخه، وعني بشيخه أباه، والمنادى امرئ القـــيس بـــن حُجْـــر، وكانت بنو أسد[4] قتلت حجرا أبا امرئ القيس فتوعدهم امرؤ القيس بأن يقتلهم، وقوله: تمنى صاحب الأحلام، يريد: تتمنى أن تقتلنا وأنت لا تقدر على قتلنا، وتمنيك يجري مجرى ما يراه صاحب الأحلام في منامه، وتمني منصوب على تقدير: تتمنى [تمنيا][5] مثل [أتمنى][6] صاحب الأحلام.

---

[1] / هـــو عبـــيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بم عامر بن مالك بن زهير بن الحرث بن دوران الأسدي، شهد قتل حجـــر أبا امرئ القيس، وقتله النعمان بن المنذر نحو سنة: 25 ق هـــ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 187/1، والخزانة 215/2، والأعلام 339/4.

[2] / عجز بيت استشهد به الزمخشري، وهو بتمامه:ـــ

يا ذا المُخَوِّفَنا بِمَقتَلِ شَيخِهِ   حُجرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأحلامِ

وهو من الكامل، وقائله: عبيد بن الأبرص يخاطب فيه امرأ القيس، وهو في ديوانه ص 90، شرح وتقديم د/ عمر فاروق، دار القلم، والمعنى أنه يخاطب امرئ القيس يا هذا الذي يتمنى أن يخوفنا ويهددنا لأننا قتلنا شيخه حجر، وأبا حجرا فإنا نقول لك إن تخويفنا يكون لك كأضغاث أحلا م لأننا لا نخاف.

والشـــاهد فيه: ذا المخوفنا، حيث جعل المخوفنا وهو المعرف بالألف واللام وصفا لاسم الإشارة: ذا، مع أنه مضاف إلى مفعول به، وهو من شواهد الكتاب 191/2، والخزانة 212/2، وهو في شرح السيرافي وفي التخمير 340/1ـــ343، وفي ابن يعيش 7/2، والإيضاح لابن الحاجب 272/1، وشرح أبيات المفصل 274/1،

[3] / ينظر الشاهد السابق حيث حكم الشارح على عطف: العنس، على الرحل بالفساد، وقال هنا الاعتراض هنا لجعل مخوفنا صفة لـــ:ذا، كالاعتراض هناك.

[4] / هم قبيلة عبيد بن الأبرص، ينظر الشعر والشعراء /187.

[5] / سقط من: أ.

[6] / سقط من: ب.

قوله: (يَا هَذَا زَيْدٌ)

زيد عطف بيان /40، ب/ لا بدل إذ لو كان بدلا لما دخله التنوين؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل.

قوله: (ذَا الجُمّة عَلَى البَدَلِ)

الدليل على بدليته أنه من التوابع، وهي تلك الخمسة المعروفة، وهذا ليس بعطف بحرف، وهو ظاهر، وليس بتأكيد؛ لأن: ذو كذا، ليس من الألفاظ المؤكدة في باب التأكيد، ولا بصفة؛ لأن اسم الإشارة لا يوصف /51، أ/ بالمضاف ولا بعطف بيان؛ لأن: ذو كذا، يدل على الحال، وعطف البيان على الذات لأنه اسم غير صفة فتعينت البدلية وهو بدل الكل من الكل.

[حكم المنادى المعرف باللام]

قوله:(ولاَ يُنَادَى مَا فِيهِ الألِفُ وَاللامُ)

إنما لم يُنادى ما فيه [لام التعريف]؛[1] لأن النداء للخطاب، واللام للغيبة لأنها إنما تدخل للإشارة إلى ما هو غير المتكلم والمخاطب.

ومن المعلوم أن الخطاب غير متوجه إليه، فلو صح نداء ما فيه اللام يلزم أن يجتمع في اسم واحد خطاب، وغيبة وهو ممتنع، ولام العهد بعينها موجودة في النجم للثريا ممتنع النداء وإن صارت بمنزلة الجزء من الكلمة بالعلمية؛ لأن العلمية لا تُصيِّر الموضوعَ للغيبةِ مخاطبا، ألا تراك تقول: جاءني زيد فكلمته، كما تقول رجل فكلمته، أما قولنا: يا الله فإنما صح لأن الألف واللام في اسم الله تعالى خلفا عن همزة: إله،[2] للتعظيم لما في الهمزة الساقطة من الكسرة التي تقربها من الإمالة والتعظيم في ترك الإمالة، فلما صار خلفا تنزلا منزلة جزء الكلمة يؤيده قطعهم الهمز في يا الله؛ لأن انتفاء الكلام وهو كون الهمز للوصل دليل على انتفاء الملزوم، وهو كون اللام للتعريف، فلما قطعوا تلك الهمزة دل ذلك على أنهم

---

[1] / في: ب [إنما فيه الألف واللام].

[2] / ينظر سر صناعة الإعراب 99/1، وقال ابن خالويه " والأصل أعوذ بالإله، فحذفوا الهمزة اختصارا وأدغموا اللام في اللام فالتشديد من أجل ذلك"، ينظر ابن خالويه، الحسين بن أحمد، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، طبعة سنة1985، ص5.

غيـروها عـن المـنهاج المتعارف من إفادة التعريف، كما أن الفعل إذا سمي به قطع همزة الوصـل من نحو قولك: جاءني أنصر، ورأيت أنصر، ومررت بأنصر، ليدل على أنه ليس على نهجه الأصلي، بل تغير حكمه وانتقل من الفعلية إلى الاسمية فعلم أن الألف واللام في: يـا الله، بمنـزلة الهمـزة في: يا إله، فلا يتأتى في هذا النداء ما في نداء المعرف باللام من الفساد الذي ذكرنا.

قوله:(شَبَّهَهُ بِيَاالله وَهُوَ شَاذٌ)

ووجه الشذوذ فيه أن الألف واللام وإن كانا لازمين في:

[........يـا]التِي[1]............ ....]

إلا أنهما ليسا بخلف عن جزء الكلمة كما كانا خلفا عنه في: الله، وتشبُّهِ الشيءِ بما هو أعلى حالا منه ليس على سنن القياس[2].

[حكم المنادى المكرر]

قوله: (وَإِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى فِي غَيْرِ حالة الإضافة)

وفـي بعـض النسخ[3] في حال الإضافة، وكلاهما مستقيم، غير أن الثاني أظهر؛ لأن التكرير بتَيْم[4] الثاني،

والظاهر أنه هو المضاف إلى عدي، ومن قدّر أن تيم الثاني مقحم فالأول هو الأظهر[5].

---

[1] / كلمة من صدر بيت استشهد به الزمخشري من الوافر، وهو بتمامه:ـ

مِنْ أَجْلِكِ يَا التِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

والشاهد فيه قوله: التي، وهو نداء ما فيه أل، وهو شاذ، وهو من شواهد الكتاب 197/2، برواية: بالود عني.

[2] /هنا خالف الجنديُّ الزمخشريَّ في تشبيهه: أل التي في التي، بـ:أل التي في: الله، تنظر الرسالة ص .

[3] / ومن بينها النسخة التي اعتمدت عليها وهي نسخة دار ومكتبة الهلال فإنها بحذف كلمة: غير، تنظر ص64.

[4] / كلمة من بيت استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:ـ

يا تَيْمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ

البـيت من البسيط، وقائله جرير، يهجو به الشاعر عمر بن لجا، وهو في ديوانه 212/1، وروايته برفع تيم الأول، ويوقعنكم مكان يلقينكم.

والمعنى: أنه يهجو عمر بن لجا بطريقة أن يحذر قومه أي قوم عمر بن لجا من أن يكون عمر سببا في هجاء جرير لقوم عمر بسبب تعرضه له، وكأنه يقول لهم امسكوا عمركم هذا حتى لا يكون لكم في هجائي بسببه نصيب والشاهد فيه: نصب (تيم)الأولى لأنه على قول الزمخشري يجوز فيه الأمران النصب والرفع للأول الذي هو (تيم) هنا.وهو من شواهد الكتاب 53/1 ــ 205/2، والمقتضب 229/4.

[5] / ينظر شرح أبيات المفصل 279/1.

قوله: (أَنْ يُنصَبَ الاسمَانِ مَعًا)

ذاك لوجهين:

أحدهما : أن يكون الأول مضافا إلى عدي.

والثانـــي: مقحمـــا لتأكيد الأول، فيكون انتصابه لكونه توكيدا للمنصوب، وهو مذهب سـيبويه[1] وشــبه بقولهم: لا أبا لك، من حيث إن اللام زيدت للتوكيد، ولولا زيادتها لقيل: لا أباك.

وثانيهما : أن يكون الأول مضافا إلى مضاف إليه محذوف تقديره: يا تيم عدي [تيم عدي][2] حذف الأول لدلالة الثاني عليه[3]، وبقى حكم الإضافة كما في قوله:

إلاَّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ[4][..........]

---

[1] / ينظر الكتاب 205/2 ــ 206، والإيضاح لابن الحاجب 276/1، والسيرافي 98/1.

[2] / سقط من : ج.

[3] / وهو مذهب المبرد، ينظر المقتضب 229/4، والخوارزمي ينظر شرح أبيات المفصل 279/1.

[4] / البيت بتمامه:ــ إلاَّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ نَهدِ الجُزارَه

وهـــو مـــن مجزوء الكامل، وقائله: الأعشى من قصيدة يهجوا فيها شيبان بن شهاب الجحدري، وهو في ديوانه ص 159.

والمعنى: لا ستيعاب معنى هذا البيت لا بد من قراءة سابقَيْه؛ لأن المعنى يتضح معهما وهو قوله:

وَهُناكَ يَصدُقُ ظَنُّكُم أن لا اجتِماعَ وَلا زِيارَه

وَلا بَراءَةَ لِلبَري ءِ وَلا عِطاءَ وَلا خُفارَه

إلاَّعُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ نَهدِ الجُزارَه

وكـــأن الشاعر يقول إذا غزوناكم علمتم أن ظنكم بأنا لا نزوركم كذب وهو زعمكم، وأننا إذا غزوناكم لم يسلم منكم البريء؛ لأن الحرب إذا عظمت اتسع شرها ونالت من كل أحد، ولا نقبل منكم ونعطيكم خفارة تفدون بها منا؛ لأننا أصحاب حرب نقاتل على الخيل بالسلاح ولسنا أصحاب إبل يرعونها بالعصي والحجارة.

وقـــوله: إلا علالـــة، استثناء منقطع من قوله أن لا اجتماع ولا زيارة، والعلالة بضم العين جري الفرس، أو الجري بعـــد الجري، أو آخر جريه، والبداهة: هي بداية جريه، أي قبل أن يأخذ في سرعته، والسابح: الفرس الذي تغوص قـــدماه فـــي الأرض، والـــنهد: المرتفع من كل شيء، وهنا رقبة الفرس وقدماه أي طويلتان، والجزارة رقبة الفرس وقدماه، وهنا كناية عن رقبة الفرس وقدماه وهي صفة محمودة لدى العرب.

والشاهد فيه: حذف المضاف لدلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه على مذهب المبرد، والتقدير: (إلا علالـــة قـــادح)، ينظر المقتضب 228/4، وعند سيبويه الشاهد فيه: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل يقتضي الإضافة وهو قوله: بداهة، ينظر الكتاب برواية: قارح 179/1، وهو من شواهد الكتاب 179/1، والمقتضب 228/4، والخصائص 407/2.

وقـيل: أن تَـيْمَ الأول مضـاف إلـى عَديٍّ المذكور، وتَيْم الثاني مضاف إلى عدي المحذوف[1] إذ لو لم يكن هكذا يلزم أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم، والمعقول دلالـة المتقدم على المتأخر، والظاهر هو الأول، إذ في الثاني لزوم فسادين: التقديم والتأخير من غير فائدة، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وتمامه:-

[..........................]   لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ

يـريد عبد مناه[2] وهم قوم عمر بن لجا[3] وعُدَي إخوانهم، أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بليّة.

قوله: (يَا زَيْدُ[4] [...............   ....])

---

[1] / ينظـر الإيضـاح في شرح المفصل، وفيه نسب الرأي إلى سيبويه والخليل، ونقله الخوارزمي في شرح أبيات المفصل 279/1.

[2] / عبد مناه هو ابن أدّ بن طلحة بن إلياس بن مضر من بني تميم، تنظر الخزانة 298/2.

[3] / هو عمر بن الأشعث بن لجا حذيفة بن مضاد بن ربيعة بن جلهم بن امرئ القيس بن ذهل بن تميم بن عبد مناه بـن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر توفي سنة: 105 هـ، بالأهواز شاعر أموي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 570/2، والخزانة 299/2، والأعلام 220/5.

[4] / البيت من الرجز،وهو بتمامه:ـ

يا زَيدُ زَيدَ اليَعمَلاتِ الذُبَّلِ   تَطاوَلَ اللَيلُ عَلَيكَ فَانزِلِ

وقـد اخـتلف فـي قائلـه، ففي الكتاب 206/2، والتخمير 346/1، وفي نص المفصل 10/2، وفي متن المفصل للزمخشـري 66/1، وفي الكامل 160/3، هو لولد جرير، والصحيح أنه لعبدا لله بن رواحه بن ثعلبة الأنصاري من الخـزرج فـي سـيرة ابن هشام 21/4 ، والمعري لأبي العلاء المتوفى سنة: 374 هـ، رسالة الصاهل والشاحج، تحقـيق عائشـة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، الطبعة الثانية 1404 هـ 1984م ص386، وفي شرح أبـيات الكـتاب للسـيرافي 42/2، وفـي تحقيق الكامل 160/3، وفي اللسان مادة [ع، م، ل] 401/9، وقد نسب الخوارزمي البيت إلى ولد جرير وقال: واسمه عبد الله بن رواحه، وميل هذا القول عن الصواب واضح؛ لأن جريرا ولـد سنة: 28 هـ، وتوفي سنة: 110هـ، فكيف ينسب إليه عبد الله بن رواحه ويقال بأنه ابنه وعبد الله بن رواحه توفي سنة: 8 هـ، ينظر شرح أبيات المفصل 278/1 ـ 281.

والمعنى: أنه يخاطب زيد الذي هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الخزرجي المتوفى سنة: 56 أو 58هـ] يخاطبه بيا حـادي الإبـل التي ضمرت من التعب وطول الأسفار أنزل عنها وأرحها فالحال أن الليل مضى وأنت مستمر في سيرك،ففيه إشارة إلى قوته وجلدته.

والشـاهد فـيه: جواز الأمرين بأن ينصب الاسمين المكررين معا أو أن يضم الأول، وفي شرح ابن السيرافي: أنه أقحـم زيد الثاني بين زيد الأول وبين ما أضيف إليه، وزيد الأول مضاف إلى اليعملات، ينظر شرح أبيات الكتاب

اليعملة: الناقة القوية التي تصبر على السير.

والــذُبُل: جمــع ذابلــة مــن شــدة السير /27، ج/ وطول السُّرَى، وإضافة زيد إلى اليعملات؛ لأنه كان ينزل عنها ويحدو لها فتسير، ألا ترى إلى قوله بعد:

[......................]   تَطاوَلَ اللَيلُ عَلَيكَ فَانزِلِ

يقول قد أخَّرت النزول عليها حتى ذهب أكثر الليل فأنزل، وانتصاب زيد الأول على مــا ذكرنا من الوجهين في تيم الأول، وانتصاب تيم الثاني وزيد الثاني في الوجه الثاني على البدلية.

قوله: (وَالثَّانِي أَنْ يُضَمَّ الأَوَّلُ)

لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني منصوب على أنه بدل.

[حكم المنادى إلى ياء المتكلم]

قوله: (يَا غُلاَمِي)

إثــبات الياء فيه هو الأصل، وحذفت الياء للاجتراء بالكسرة الواقعة قبلها، وهذا في مقــام الــنداء أكثر، إذ النداء مظنة للحذف، بدليل حذف التنوين، والحذف الموسوم بالترخيم[1] وإبدال الألف من الياء للتفادي من وقوع الياء بعد الكسرة، وهذا على لغة طي[2] فإنهم يقولون في نحو بقي وفتيَ، بقا وفتا فرارا مما ذكرنا[3].

للسيرافي 42/2، وهو من شواهد ما ذكرت في نسبة البيت، والمقتضب 229/4، والمغني 457/2 رقم الشاهد 698، وهو في الإيضاح 279/1، وفي شرح أبيات المفصل 280/1.

[1] / التــرخيم فــي اللغة التسهيل، وفي الاصطلاح حذف آخر الاسم باطراد ، ويدخل في المنادى والتصغير، وإذا أطلق قصد المنادى فلا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلا ف مالا يصلح له كالمعرفة بأل، ينظر الهمع 74/2.

[2] / ينظر اللهجات العربية في التراث 532/2.

[3] / ومثل ذلك قول الشاعر زيد الخيل الطائي من الطويل:ــ

لَعَمرُكَ ما أَخشى التَصَعلُكَ ما بَقى   عَلى الأَرضِ قَيسِيٌ يَسوقُ الأَباعِرا

والشاهد فيه: قوله: ما بقا، والأصل ما بقي، ينظر نوادر أبي زيد /279، وقوله أيضا من الطويل:ــ

فَلَولاَ زُهَيْرٌ أَنْ أُكَدِّرَ نِعْمَةً   لَقَاذَعْتُ كَعْبًا مَا بَقِيتُ وَمَا بَقَى

قوله: (يَارَبَاهُ)

الألـــف حرف[1]خفي ويزيده الوقوف خفاء، فيجاء بحرف أظهر منه وهو الهاء، فيوقف عليه، ليبرز الألف من الخفاء إلى الظهور.

قوله: (وَالتَّاء فِي يَا أَبَتِ)

إلحـــاقهم تـــاء التأنيث بالمذكر هنا كإلحاقهم في قولهم: حمامةُ ذكر، وشاة ذكر[2] فلما جاز الإلحاق هنالك كذلك جاز هنا.

والكوفـــيون ذهـــبوا إلى أن التاء للتأنيث، والياء مقدرة كأنه قيل: يا أبتي، ويا أمتي، والدليل علـــى صحة ما ذهب إليه البصريون: أنهم لم يقولوا يا أبت ويا أمتي بالجمع بينة التاء والياء كما قالوا: في يا ضاربتي فلو لم تكن التاء عوضا عن الياء لجاز يا أبتي ويا أمتي[3].

فإن قلت لم ساغ تعويض التاء من الياء؟

قلـــت: لأن التأنـــيث والإضـــافة تتناسبان في أن كليهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره، والكسرة على التاء هي كسرة الباء في أبي، وإنما لم تسقط لن الاسم حقه التحريك.

أمـــا تسكين الياء في أبي فللخفة، لكونه حرف علة بخلاف التاء فهي حرف صحيح، ثم التاء عـــوض مـــن الـــياء، لا مـــن الـــياء والكسرة فلا يلزم بالتاء والكسرة شبه اجتماع العوض والمعـــوض عـــنه، ألا تـــرى إلى قولهم: يا أبتا، مع كون الألف فيه بدلا من الياء كيف جاز الجمـــع بيـــنهما وبين التاء ولم يعد ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه، والكسرة أبعد من ذلـــك؛ لأن الكسرة قرينة الياء تدل عليها في نحو: يا غلامِ بكسر الميم؛ /52،أ / لأنها عوض عـــنها كالألف في يا أبتا، فإن قلت: فلم عوض التاء في يا أبت، ويا أمت ، ولم يعوضوا في الأخ ؟

والشاهد فيه أيضا قوله: وما بقا، والأصل: ما بقي، ينظر اللهجات العربية في التراث 534/2.

[1] / في: ب [الألف عن حرف خفي].

[2] / قال ابن السكيت: وتقول هذا بطة ذكر، وهذا حمامة ذكر، وهذا شاة إذا عنيت كبشا، وهذا بقرة إذا عنيت ثورا، ينظر إصلاح المنطق /358.

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 391/1، والأشموني 159/2.

قلت: الأصل في هذا التعويض الأم كأنهم أظهروا التاء المقدرة في لفظ الأم لمعنى التفخيم، ثم رأوا الاجتراء بها عن الياء هربا عن أن يجمعوا في آخر الاسم بين زيادتين وزادوا هذه التاء في الأب أيضا ليتطابق الاسمان ويتشارك الأبوان في معنى التفخيم، أما الأخ[فليس][1] فيه تلك المطابقة وليس بمنزلتها في استحقاق التفخيم.

قوله: (وَقَالُوا يَا ابْنَ أُمِّي)

جعلوا الابن مع الأم اسما واحدا؛ لأن النداء موضع تخفيف وإيجاز، ألا تراهم يحذفون المنادى في مثل قوله:-

يَا لَعْنَةَ [اللهِ][2] وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمْ[3] [.........................]

ويـــرخِّمونه، ثم لما صار بمنزلة اسم واحد أضافوهما إلى ياء المتكلم واكتفوا بالكسرة عـــن الـــياء، وأبدلـــوا الياء ألفا، واكتفوا بالفتحة من الألف فقالوا: يا ابن أمي، كما قالوا: يا غلامـــي، وقـــولهم: يا ابن أمِ بالكسرة كـ:ياغلامِ، في الاجتراء بالكسرة، ويا ابن أمَّ بالفتحة للاجتـــراءِ بالفتحة بالألف في يا ابن أما كـــ:يا غلاما. وقيل: جاز الفتح في يا ابن أم ويا ابن عمَّ لزيادة استثقاله؛ لأنه فرع على يا ابن أما، ويا ابن عمَّا بحذف الألف.

قوله: (يابنة عمَّا[4]............ [.....................])

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / سقط من: أ.

[3] / البيت من البسيط، وقائله لم يعرف، وهو بتمامه:ـــ

يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانٍ مِنْ جَارِ.

والمعنـــى: أنـــه ينادي قومه ويخبرهم أن لعنة الله والأقوام والصالحين على رجل اسمه سِمعان يلعنه لسوء جيرته فكأنه ميّزه بقوله من جار.

والشـــاهد فـــيه: حـــذف المنادى والتقدير قوله: يا قوم لعنة الله، وهو من شواهد الكتاب 219/2، والكامل 3/ 198، ونسبه فيه محققه إلى عبد الله بن عبد الرحمن، والإنصاف 118/1، والمغني 373/2، وشرح أبيات المغني 171/6، وهو في التخمير 371/1، وابن يعيش 24/2 ـــ 40 ـــ 120/8، والإيضاح لابن الحاجب 304/1، وفي شرح أبيات المفصل 294/1، والبحر المحيط 231/8، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص72.

[4] / البـــيت من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي يخاطب فيه زوجته ويقول لها لا تلوميني على تساقط شعري بالصلع فإنه لو لم يسقط بالصلع ابض بالشيب ، والشيب غير محبوب لديك ،وهو بتمامه:ـــ

يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي لاَ يَخْرِقَ اللوْمَ حِجَابَ مَسْمَعِي

الشاهد في البيت أنه قال يا بنت عما على طريقة [يا غلاما[بالألف][1]وبعده][2]:-

أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ إِنْ لَمْ يَصْلَعِ [......................]

والضمير في يبيض للرأس، وهذا البيت يتعلق بأول القصيدة؛ لأنه قال:-

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[3]

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ[4] [..........................]

ومضـــى في شعره حتى انتهى إلى هذا البيت، أراد أن أم الخيار غضبت عليه لأجل صـــلعه، فقـــال لهـــا: لـــو لم أصلع لشاب رأسي، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية.

فإن قلت: في قولهم: يا أبتا ويا أمتا لم جُمع التاء المبدلة من الياء والألف المبدلة منهما مع أن الجمع بين الياء والتاء ممتنع ؟

قلت: قيل /41، ب/ الممتنع هو الجمع بين البدل والمبدل منه كما في قول الفرزدق:-

هُمَا نَفَثَا فِي فِيِّ مِنْ فَمَوَيْهِما[5] [......................]

وهو في ديوانه ص 134.

والشـــاهد فيه: قوله: يا ابنة عما، حيث أبدل الألف من ياء المتكلم في النداء والأصل: يا بنت عمي: وهو من شواهد الكتاب 214/2، والمقتضب 252/4، وابن السيرافي 440/1، وورد في الأخيرين: يا بنت عمي، ولا شاهد فيه حينئذ وهـــو فـــي: الـــنوادر فـــي اللغة لأبي زيد الأنصاري /180، وهو في التخمير 251/1، وابن يعيش 12/2 ـــ 13، والخزانة 36/1 برواية:ـــ

يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي لاَ تُسْمِعِينِي مِنكِ لَوْمًا وَاسْمَعِي

[1] / سقط من: أ.

[2] / مطموسة في: ج.

[3] / ينظر المغني 201/1، وشرح أبياته 240/4.

[4] /بيت من قصيدة الشاهد السابق، وتمامه:ـــ .... مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنزُعِ

[5] / صدر بيت من الطويل، وقائله الفرزدق، وهونتمامه:ـــ

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

وهـــو فـــي ديـــوانه برواية: تفلا، بدل: نفثا، ص 215، والمعنى يتضح بالبيت الذي قبله وهو قوله :ـــ وإن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل لجام.

وكان حقه أن يقول فميهما، أو فويهما، أما الجمع بين البدلين فهم ممتنع.

[حكم المندوب]

قوله: (وَلاَ بُدَّ لَكَ فِي الْمَنْدُوبِ)

المـــندوب: هو المتفجع عليه بياء أو واو، والندبة: البكاء على الميت وإظهار التفجع عليه، وتعديد محاسنه، ليعلم الناس أنه لقي خطبا عظيما وأمرا فظيعا، ليعذره من يسمع بكاءه وقلقـــه، ويشاركه في التفجع، ويهون عليه ما دهمه من ذلك الخطب المحرق، والأمر المقلق، لمشاركته إياه.

قوله: (يَا، أوْ، وَا)

لا بـــد مـــن إلحـــاق أحدهما في أول المندوب؛ ليظهر التفجع بمد الصوت،غير أن إلحـــاق: وا، أحســـن لاختصاصـــه بالندبة دون: يا، وفي إلحاق [الألف][1] في آخره التخيير، فالإلحاق لإظهار التفجع يكون المندوب بين صورتين مدبرين عبارة المندوب لما كان ممن لا يســـمع ولا يصبح زادوا: في ندائه من مد الصوت بما لا يزاد في غيره وذلك لإظهارهم شدة الاحتـــياج إلـــيه وفـــرط الرغبة في مكالمته، وإن كانوا يعرفون أنه لا يسمع، وتعيين الألف للإلحاق لكونها أقعد وأثبت قدما في المد من الياء والواو، إذ المد لا يفارقها بخلافهما، وترك

وهـــذان البيـــتان من قصيدتين يتوب فيهما من الهجاء وقذف المحصنات ويقول أن إبليس وابنه نفثا في فمه وجعلاه يستحل أعراض الناس، ويقر أنه بعد أن أعلن توبته يعلن انه من يهجوه فسوف يتعرض للقصاص وهو أشد الرجم.

والشـــاهد فـــيه: قوله: فمويهما، حيث جمع فيه بين البدل الذي هو الميم والمبدل منه الذي هو الواو، فالميم بدل عن الهـــاء التـــي هي اللام، قدمت على العين ثم أتى بالواو التي هي عين الكلمة؛ لأن الأصل: فوه، والميم عوض منه، فصارت فموية فيكون جمع بين البدل والمبدل منه، وهو بتمامه:ـــ

وهو من شواهد الكتاب365/3، والخصائص 170/1، والإنصاف 145/1، وسر صناعة الإعراب 355/1، والهمع 198/1 ، والإســـترابادي ـــ رضـــي الـــدين محمد بن الحسن ـــ المتوفى سنة: 686هـــ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ـــ محمد الزقزاق ـــ محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة سنة: 1395 هـــ 1975م ص 2 /66ـــ 512/3 ، وشر ح التسهيل لا بن مالك 48/1، والخزانة 460/4، والشنقطيـــ أحمد بن الأمين المتوفى سنة: 1331هـــ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، تصحيح وتعليق: أحمد السيد سيد أحمد علي، ص 72،1/ واللسان مادة [ف، و، هـــ] 330/10 ـــ 358/10.

[1] / في:أ [الهاء].

الإلحاق للاكتفاء بعلامة الندبة[1] في أول المندوب.

قوله: (لِلْوَقْفِ)

لما قلنا: أن الألف خفيفة والوقف يزيدها خفاء فزيدت الهاء ليظهر الألف.

قوله: (وَلاَ يَلْحَقُ الصِّفَةَ عِنْدَ الْخَلِيلِ)

هــذه مسألة مختلف فيها[2] فعند يونس[3] الصفة كالمضاف إليه وهو القياس، ووجهه أن الصــفة مــع الموصــوف كشــيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه فيجوز أن يقال وازيد الظريفاه، كما جاء وأمير المؤمنيناه، وفرق الخليل[4] فجوز وأمير المؤمنيناه، ولم يجوز وازيدُ الظريفاه، ووجهه أن اتحاد المضاف مع المضاف إليه أعر ق وأذهب في الامتزاج من اتّحاد الصــفة مــع الموصوف، بدليل أن المضاف إليه بدل من تنوين المضاف فيكون كالميم من: غــلامِ زيــد، وبدليل أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء أجنبي ممتنع، أما الفصل بالقريب وهو الفصل بالظرف؛ لأن الظرف مع المظروف كشيء واحد، فجوازه في ضرورة الشعر، كقوله:-

[......................] لِلهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا[5]

---

[1] / في: ج زيادة وهي قوله [وهو واو أو ياء].

[2] / ينظر الكتاب 226/2 .

[3] / هــو يــونس بــن حبيب البصري النحوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة: 94هـ، فتأدب وبرع وصار شيخ نحاة البصــرة في عصره، أخذ عن أبي عمر بن العلا ء، وحماد بن سلمة، وروى عنه سيبويه كثيرا، وسمع منه الكسائي والفراء، له آراء انفرد بها في النحو، ومن مصنفاته معاني القرآن، والنوادر، واللغات، توفي سنة: 182 هـ، تنظر ترجمته في الأنباه 68/4، والبغية 365/2، والأعلام 344/9.

[4] / ينظر رأي الخليل في الكتاب 225/2، وقد رد عليه يونس لإلحاقه الصفة الألف في: وازيد الظريفاه.

[5] / عجز بيت من السريع، وقائله عمر بن قميئة، وهو بتمامه:ـ

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَ مَهَا

وهــو فــي ديوانه تحقيق: خليل إبراهيم العطية ص 73، نقلا عن شرح أبيات المفصل ص471/1، ولم أقف على الديــوان، والمعنــى يلوم من لام هذه المرأة التي بكت عندما رأت الجبل الذي كان أهلها يسكنه بعد أن عادت إليه طول غياب فرأته خاليا بعد فراق أهلها له واسم هذا الجبل: ساتيذما.

والشاهد فيه: قوله: لله در اليوم من لا مها، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والتقدير: (لله در من لا مها اليوم).

بخـــلاف الصفة مع الموصوف، إذ الفصل بينهما بأجنبي سائغ غير مقيد جوازه بحالة الاضـــطرار، ألا تـــرى إلـــى قـــوله ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [1] طريقة أخرى: [أن][2] المضاف مع المضاف إليه على كلام واحد، والصفة مع الموصوف على كلامين، فقولك زيد في جاء زيد العالم للدلالة على مسماه، والعالم إنما جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح، ومن ثـــم جـــاز السكوت على الموصوف دون المضاف فهو مع المضاف إليه لمجموعهما للدلالة على المسمى، فالمضاف إليه من المضاف كالدال من زيد فكذلك هنا، ولا كذلك الصفة.

وقـــال الخليل[3] لو جاز وازيد الظريفاه لجاز جاء زيد الظريفاه، إذ لو جاز للحقت العلامة ما لـــيس بمندوب ،وإذا لحقت العلامة ما ليس بمندوب جاز لحاقها في جاء زيد الظريفاه وإن لم يكن مندوبا.

قوله: (وَلاَ يُندَبُ إلاَّ الاسْمُ الْمَعْرُوفُ)

لأن الســـامعين إذا سمعوه عزروه وشاركوه في التفجع فيهون عليه الأمر، بخلاف إذا لم يكن معروفا.

قوله: (بِمَنْزِلَةِ وَاعَبْدَ الْمُطَّلِبَاهُ)

لأن حافرها هو هذا، إشارة إلى أن المندوب لا بد من أن يكون معروفا، ولا فرق بين أن يكون علما أو كالعلم.

قوله: (وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفُ النِّدَاءِ)

الأصـــل فـــي هـــذا الحكم العلم؛ لأن بالأعلام كثرة الاستعمال، وهي مستدعية للخفة، [والحذف للخفة][1] وما شاركه في الامتناع عن وقوعه صفة لأي حُمّل عليه فأخذ حكمه، ومالم يشاركه في ذلك فلا.

وهـــو من شواهد الكتاب 178/1ــ 194، والمقتضب 377/4، والإنصاف 432/2، والخزانة عرضا 405/4، وهو في التخمير 50/2، وفي ابن يعيش 46/2 ــ 19/3 ــ 20 ــ 77 ــ 66/8، واللسان مادة [د، م، ي]415/4، وفي شرح أبيات المفصل 471/1.

[1] /سورة الواقعة /79.

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / ينظر الكتاب 225/2.

قوله: (وَمَنْ لا يَزَالُ)

تقديــره: ويا من، حذف حرف النداء؛ لأنه لا يقع صفة لأي، قيل: المراد بــ:من :الله تعالى، وقولهم أحسِنْ إليّ، دليل على أن: مَنْ هنا منادى.

قوله: (أَصْبِحْ لَيْلُ)[2]

هــذه استطالة لليل، قيل كان امرئ القيس مُفَرَّكًا[3]، فتزوج امرأة ففركته، وكانت تقول تبــرُّما: أصبحت /53، أ/ يا فتي؟ فيقول لا، فرجعت إلى خطاب الليل، كأنها تستعطفه لفرط تضــجرها فقالت: أصبِحْ لَيْلُ، وهو مثل في شدة طلب الشيء، والشذوذ في هذا انه يقع صفة لأي، ومــع ذلك حذف عنه حرف النداء ، والحق أن يقال: يا ليل، وكذا مخنوق،[4] يقع صفة لأي، وفــيه حــذف حــرف النداء، أي: افتد نفسك يا مخنوق، وهو مثل في [الحض][5] على تخليص النفس من الشدائد.

قوله: (وَأَطْرِقْ كَرَا)[6]

---

[1] : سقط من: أ.

[2] / مــثل عربي قديم يضرب في استحكام الغرض من الشيء، وقائلته امرأة كان يأتيها امرئ القيس وكان مبغضا، فقالت أصبح يا فتى، فيأبى القيام فاستعطفت القيام لفرط ضجرها فقالت له أصبح ليل فصارت مثلا، وهو من شواهد الكــتاب 231/2، والمقتضــب 261/4، وشــرح الرضــي على الكافية 160/1، وهو في مجمع الأمثال 403/1، والمستقصى 200/1، وهو في التخمير355/1، وابن يعيش 16/2، وفي الإيضاح لابن الحاجب 288/1.
والشاهد فيه: قوله: ليل، حيث حذف حرف النداء، والتقدير(يا ليل انقضِ).

[3] / رجل مُفْرَكُ لا يحظى عند النساء، ينظر اللسان مادة [ف، ر، ك]250/10.

[4] / جــزء مــن مــثل عربــي قديم يضرب في الحث على تخليص المرء نفسه من الشدة والأذى، وتمامه: افتد يا مخنوق، وهو في مجمع الأمثال 78/2، والمستقصى 265/1، وهو من شواهد الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وشرح الرضي على الكافية 160/1، وهو في التخمير 355/1، وفي ابن يعيش 16/2 ، والإيضاح 288/1.
والشاهد فيه: قوله: مخنوق، حيث حذف حرف النداء، والتقدير:(يا مخنوق).

[5]/ في: ب [في الحث].

[6] / مــثل عربــي قديم يضرب لمن يتكبر ويتواضع من هو أشرف منه، وقد اختلف في تصنيفه أهو نثر أم شعر ، فكــتب الأمــثال وكثير من كتب النحو تورده على أنه شاهد نثري، ولكن الشارح والمحقق البغدادي في الخزانة أكد علــى أنــه شــاهد شــعري، وذكــر أن الذين رووه شعرا ابن الأنبا ري، وابن ولاذ أبو علي القالي، والجوهري والصاغاني في العباب، وأيد النعساني في المفصل قول البغدادي حيث أنه أورد شطر بيت من الرجز، وتمامه على هذا القول:ـــ

فيه شذوذان[1] حذف حرف النداء عما يوصف به، أيّ وهو كروان، والترخيم في غير العلم، والأصل يا كروان حذفت الألف والنون للترخيم، فبقيت الواو متحركة مفتوحا ما قبلها فقلبت ألفا، والكروان طائر طويل العنق، وتمامه:-

[..................] إنَّ النَعامَ في القُرى

هذا مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي أخفض عنقك للصيد فــإن مـــا هو أكبر منك وأطول عنقا وهو النعام قد صيد وحمل من البدو إلى القرى، والواو في: وأطرق. وكذا في:جاري[2] للعطف /28، ج/وجاري أي جارية، عذيري، وتمامه:-

[..................] سَعْيِ وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

يقول لا تنكري الحال التي أنا عليها، وذلك أن جارية مرت به وهو يصلح حِلْسا له،

أَطرِق كَرى أَطرِق كَرى إنَّ النَعامَ في القُرى

والشاهد فيه: كسابقه.

وهو من شواهد الكتاب 231/2 ــ 617/3، والمقتضب 261/4، وشرح الرضي على الكافية 160/1، والكامل 2/ 43، وفــي مجمع الأمثال 431/1، وهو في التخمير 355/1، وابن يعيش 16/2، والإيضاح لابن الحاجب 288/1، وشرح أبيات المفصل 286/1، واللسان مادة [ط، ر، ق] 153/8.

[1] / ينظر ابن يعيش21/2، فعبارة الشارح مقتبسة منه.

[2] / كلمة من صدر بيت من الرجز، قائله العجاج، وهو في ديوانه ص 221/1، وهو بتمامه:ـــ

جارِيَ لا تَستَنكِري عَذيري سَعْيِ وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

والمعنـــى: يقـــول لجاريـــة مرت به ووجدته يصلح حلسا وهو الكساء الذي يوضع على ظهر البعير تحت البردعة فتعجـــبت مـــنه، يقول لها لتنكري ولا تتعجبي من صنعي هذا فإني أشفق على بعيري من وقع هذا المر كب على ظهره، فأصلح حلسه هذا ليسهل عليه حمل البردعة التي تؤذي ظهره.

والشاهد فيه: قوله: جاري، حيث أتى به مرخما فحذف حرف النداء ، والتقدير: (يا جارية)، وهو شاذ، وعند المبرد لا شاهد فيه لأنه جعل الجارية علما وليست اسم جنس ، أنظر المقتضب 260/4، والأصول في النحو 361/1، وابن ولا د التميمـــي، أحمـــد بـــن محمد المتوفى سنة: 332هــ، الانتصار لسيبويه على المبرد ، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1416 هــ 1996م /151.

وهـــو مـــن شواهد الكتاب 231/2، والمقتضب 260/4، والأصول في النحو 361/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بـــري /355، والأشـــموني 175/2، والخـــزانة 125/2، وهو في التخمير 355/1، وفي ابن يعيش 16/2 ــ 20، وإيضـــاح ابن الحاجب 289/1، واللسان مادة [ع، ذ، ر]برواية: سيري، 104/9، والشطر الأول فقط مادة [ع، ث، ر] 44/9.

والحلس، كساء يُطرح على ظهر البعير، فقال: لا تنكري أن أصلح الحلس فظن أنها أنكرت أن مثله يصلح الحلس، أي لا تنكري هذه الحال فإن على الإنسان أن يتفقد أموره، وسعى: بدل من: عذيري وهو بدل البعض.

وقيل[1] جارية من الأعلام فعلى هذا القول لا شذوذ فيه.

قوله: (وَلاَ عَنِ الْمُسْتَغَاثُ)

أما المستغاث فإن علامته حرف النداء [واللام المفتوحة، فلا يجوز إبطالها؛ ولأن تلك اللام حرف جر، ولا بد له من فعل، وحرف النداء][2] قائم مقام الفعل، فلا تسوغ المفارقة، وأما المندوب: فلأن حذف [اللام][3] من آخره جائز، فلو جاز حذف العلامة من الأول يلزم إبطال الغرض بانمحاء أمارة إظهار التفجع [فلا يجوز][4]. ولأن الاستغاثة والندبة مظنتا احتياط على ما سنبين في مسألة الترخيم، فلا يسري إليهما ما سرى في غيرهما من التغير الحذفي.

قوله:(وَقَدْ الْتَزَمَ حَذْفُهُ فِي اللهُمَّ)

هذه مسألة تشعبت فيها جماعة هذه الصناعة إلى فرقتين بصرية وكوفية، فالفرقة البصرية ذهبوا إلى أن الأصل يا الله[5]، والميم خلف عن حرف النداء، والفرقة الكوفية ذهبوا إلى أن الأصل: يا الله أُمَّنَا بخير[6]، إلا أنهم حذفوا لكونه كثير الدور في الكلام، وكون كثرته مستدعية للخفة، وهي في الحذف كما في أي شيء تفعل؟، وعموا صباحا. أي أيَّ شيء تفعل؟ وأنعموا، فيمن لم يجعله من وعم يعم. وحجة الفرقة الأولى أنهم لا يجمعون بينهما وإن ورد الجمع [في الشعر][7] فذلك محمول على الضرورة وكلامنا في حالة الاختيار، وقولهم أن

---

[1] / القول للمبرد في المقتضب 260/4، وتعليق المحقق على البيت في الهامش رقم: 1، والأصول لابن السراج 1/ 361، والانتصار لسيبويه على المبرد /151.

[2] / سقط من: ج.

[3] / في: ب [الألف].

[4] / سقط من: ب، و: ج.

[5] / ينظر الإنصاف 343/1.

[6] / ينظر الإنصاف 341/1.

[7] / سقط من: أ.

أصــله: يــا الله أمــنا بخيــر ليس يعبأ به، إذ لو كان الأصل ذلك لقيل: اللهم واغفر بتوسط العاطــف بيــنهما؛ لأن الــدعاء قد حصل بقوله اللهم، وقوله اغفر دعاء ثان، والآخر عطف الجملــة علــى الجملــة، وقد أطبقوا عن آخرهم على ترك العاطف، فيلزم من صحة مذهب الكوفيــين تجهيل هؤلاء الحائزين لقصب السبق في الفصاحة الواضعين للهناء موضع النقب في البلاغة[1]، وكل مذهب مآله هذا لا يشك أنه خليق بالرد لرداءته.

فإن قلت لم زيدت الميمان ؟

قلت: ليكون العوض على عدد المعوض عنه.

فإن قلت فلم فتحت الثانية فيهما؟

قلت: لأنهما لما زيدتا وهما ساكنتان حركت الثانية بالفتحة [لإزالة][2] التقائهما، ولخفتها.

---

[1] / عبارة يصف بها من يصيب المعنى بأوجز لفظ، وهي مقتبسة من قول دريد بن الصمة، من الكامل:ـــ

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ　　فِي النَّاسِ طَالِي أَيْنُقٍ جُرُبِ
مُبْــتَذِلاً تَبْــدُو مَحَاسِنُــهُ　　يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقُبِ

[2] / في: ب [الإزاحة].

فصل: [الاختصاص]

قوله: (وَفِي كِلاَمِهِمْ)

فـــي النداء /42، ب/ معنى الاختصاص؛ لأن المنادى إذا صوّت بياء علم أنه يدعو، فـــإذا أقبل على واحد وقال فلان فقد خصصه بالدعاء، ثم إنهم لما فيه من دعاء واختصاص جردوه في بعض المواضع للاختصاص لأمْن الإلباس، إذ الإنسان يدعو نفسه كما جردت من معنـــى الطلـــب همـــزة الاستفهام في قوله تعالى:﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [1] وأفادت معنى الاســتواء[2]، وكل ما انتقل من باب إلى باب [فإعرابه][3] على حسب ما كان عليه، فلذلك تقول إن أكْــرِم فـــي: أكْرِم بزيد، فعل أمر، وإن نقل إلى باب التعجب، ويقول في أي أيها الرجل [هـــنا][4] [مـــنادى][5] مفـــرد ومعرفة، والرجل: صفة له، كما تقول هكذا في المنادى الحقيقي، وقـــولهم: أيها الرجل بعد قولهم: أما أنا للتوكيد "إذ الاختصاص قد وقع أولا بقولهم أنا فيكون الاختصــــاص بقولهم أيها الرجل للتوكيد لا محالة، ونظير هذا أن تقول للذي هو مقبل عليك منصت لك كذا كان الأمر يا فلان فتذكر المخاطب باسمه توكيدا، ولا يصح أن يدخل:يا، هنا لأنك لا تنبه غيرك فلا يجوز أن يقع الغائب في هذا الباب.

والعصابة: الجماعة الذين يعصب بهم الأمر أي يشد، وفي بعض النسخ علامة قطع بين قوله إلا أنفســـهم[6] وبـــين ما كنوا عنه وكان هؤلاء جعلوا ما كنوا عنه مبتدأ، وخبره كأنه قيل أي: كأنه قيل فيه. ووجه ذلك أن المصنف عطف ما كنوا على أنفسهم، والعطف للمغايرة، وليس بمغايـــرة، وهـــذا الصنيع مفسد للمعنى؛ لأنه يكون قوله تفسيرا لقوله: وما كنوا عنه، وليس بتفســـير، وإنمـــا هـــو تفسير لقوله: ياأيها الرجل، فلما تبين أنه لما سبق لزم العطف، وحمل العطـــف على غير ظاهره في المغايرة ، أو يقول ما كنوا عنه خبر مبتدأ محذوف وهو أي، وهو ما كنوا عنه، وهذا بين الاستقامة.

---

[1] / سورة البقرة/5، وسورة يس / 9.

[2] / ينظر التبيان في إعراب القرآن 22/1.

[3] / في: ب، و: ج [فإنه].

[4] / سقط من: ج.

[5] / سقط من: أ.

[6] / ينظر التخمير 359/1.

قوله: (وَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى)

أي لفــظ الاختصاص قد تكون بالنداء كما مر، وقد يكون [بغير][1] النداء كقولك: نحن العرب، فإعرابه لا يكون إلا بما يقتضيه في نفسه لأنه يمتنع أن يكون منقولا من النداء، وقد يحتمل الأمرين نحو قولك: إنا معشر العرب، فجائز في الإعراب فيه الأمران، إلا أن الأولى أن يكون منصوبا نصب العرب إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلا في نفسه مع صحته أولـــى من جعله منقولا، ومعشرَ العرب، وآلَ فلان، ومعشرَ الصعاليك اعتراضات بين الاسم وخبره، وبين المبتدأ وخبره، وانتصابها على الاختصاص، كأنه لما قال إنا قيل له: مَن تريد؟ أتــم فقال: أريد معشرَ العرب /54، أ/ أو أعني فلا يجوز إظهار هذا الفعل المقدر لاستغنائهم عــن استعماله بعلم المخاطب، وهذا قسم ثان من أقسام التخصيص، وهو قسم الإضافة ، ولا إضافة في القسم الأول.

قوله:(إلاَّ أنَّهُمْ سَوَّغُوا)

هــذا قسم التعريف باللام، إنما ساغ دخول اللام لأن المانع من دخولها في: يا الرجل الـــنداء، فلمـــا تجـــرد الاسم من النداء وتمحَّض معنى الاختصاص زال المانع فيعود ما كان ممتـــنعا [به][2] ووجب انتصابه على ما عليه الأصل وهو المفعولية [لأنه][3] لم يقع موقع كاف الخطـــاب، وإنما ذكر اسم الله تعالى ليعلم أن النصب لازم فيما يجوز دخول: يا، عليه، وفيما لا يجوز دخوله عليه، إذا لم يدخل: يا.

قوله: (وقُرِئ[4] ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[5])

قيل فيه نظر لأنه مضاف ومضاف إليه، وحقه أن يذكر في القسم الثاني، وهذا القائل لــم يــنعم نظـــره؛ لأن الآية من المنصوبات على الشتم فناسب أن يلزم ذكره مع الفاسق

---

[1] / في:ب، و: ج [بدون].

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: أ [لأنهم].

[4] / قــراءة النصــب لعاصم على الشتم والذم، وقرأ الباقون بالرفع على الصفة لامرأة أو البدل منها، أو خبر مبتدأ محذوف، ينظر الجامع لأحكام القرآن 237/20، و التبيان في إعراب القرآن 1308/2، والبحر المحيط 10/ 567، والنشر في القرآت العشر ص302/2، وشرح طيبة النشر في القرآت العشر ص331،

[5] / سورة المسد /4.

الخبيث في قرن واحد من هذا الوجه ، وقيل[2] أنها كانت تحمل الحطب فتطرحه في طريق المسلمين تؤذيهم بذلك، وقيل إنها كانت تنمم، يقال [جاء فلان][3] بالحطب الرطب، إذا نم ووشى[4].

قوله :-(وَقَدْ جَاءَ نَكِرَةً)

هذه هو القسم الرابع، والضمير في:

وَيَأْوِي[5][............. ....]

للصائد، أي ويأوي هذا الصائد إلى نسوة عطل من الحلي. والشعث: جمع شعثاء، وهي التي لا تسرح شعرها ولا تدهنه ولا تغسله، [والمراضيع][6] نشأت الياء بالإشباع، ويجوز أن يكون جمع مرضاع على وزن مفعال بمعنى كثيرة الإرضاع.

---

[1] / القائل هو الخوارزمي في التخمير، ينظر قوله ص 361/1.

[2] / ينظر تفسير الآية في الجامع لأحكام القرآن 234/20.

[3] / في: ب [فلان جاء].

[4] / ورد في مجمع الأمثال: "وتسمى النميمة حطبا، ويقال فلان يحطب على فلان إذا كان يغزى به"، واستشهد بقول الشاعر:ـ

مِنَ الْبِيضِ لَمْ تَصْطَدْ عَلَى ظَهْرِ سَوْءَة وَلَمْ تَمْشِ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَطَبِ الرَّطَبِ

ينظر مجمع الأمثال 256/1، والجامع لأحكام القرآن 235/20.

[5] / أول كلمة في صدر بيت من المتقارب، وقائله أمية بن أبى عائذ الهذلي، وهو في أشعار الهذليين 184/2 ، وهو كما ثبت في متن الزمخشري:ـ

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وثبت في الديوان:ـ لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصُدُو رِ وَعُوجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعَالِي

والمعنى يشتغل هذا الصائد بالصيد ثم يعود إلى بيته ليأوي إلى نسائه، والحال أنهن لا حلى لهن، وأخص منهن شعثا ذوات الأطفال كالسعالي في قبح الوجه من الفقر والعرى والجوع.

والشاهد فيه: قوله: شعثا، حيث جاء منصوبا بفعل محذوف على الترخيم تقديره: أخص شعثا، وهو من شواهد الكتاب 399/1، ومعاني القرآن للفراء 108/1 برواية: ويأوي إلى نساء بائسات ،216/3برواية: عاطلات، والأشموني 73/2، والعيني في شرحه لشواهد الأشموني 73/2، وشرح التسهيل لابن مالك 318/3، والخزانة 2/ 426، وهو في التخمير 361/1، وفي ابن يعيش 18/2، والإيضاح في شرح المفصل 294/1، وشرح أبيات المفصل 291/1.

[6] / في: أ [المراضع].

والســعالي: الغيلان، جمع سِعْلاة، وحقه في الأصل أن يعطف على عُطّلٍ غير أنه لما رأى الشــعث أســوأ حالا من العطل، وأراد أن يفصح عن اختصاصها وتميزها عن هاتيك نصب بالعطــف علــى محــل عُطّلَ؛ لأنه منصوب المحل للمفعولية، فأفاد بذلك الاختصاص؛ لأن الإضراب عن مناهج العطف السلس القياد يوهم أن الثاني ليس من جنس الأول، وهذا معنى الاختصاص.

وقــيل: لما رأى هذا الضرب أسوأ حالا أراد أن يفصح عن اختصاصه وغيره من الضرب الأول، واســتحقاقه أن يرثي [له][1] ويترحم عليه، فأضمر له فعلا وهو [أعني][2] ونصبه على الترحُم، أنظر كيف حسن ذكر هذا البيت عقيب قوله[3] (ومررت به المسكين والبائسَ) فإن هذا من قسم، وذاك من آخر وكلاهما للترخيم.

---

[1] / في: ب [عليه].

[2] / في: ب، و: ج [أريد وأعني].

[3] / أي قول الزمخشري في المتن، ينظر المفصل /70.

فصل: [الترخيم]

قوله: (وَمِنْ خَصَائِصِ النِّدَاءِ التَّرْخِيمُ)

للتـــرخيم معنـــيان: لغوي وهو التسهيل والتليين، يقال كلام رخيم أي لين لذيذ، ومنه قولهم للحجر رخامة، وقول ذي الرمة[1]:-

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ[2]

معـــناه: أن معـــناه أن مـــنطقها نـــاعم المقاطع ن ولين الأطراف، فسمي هذا الحذف تـــرخيما؛ لأنـــه تخفيف اللفظ وتسهيله، ويجوز أن يراد أن أطراف منطقها محذوفة الفضول فيكون مرافقا لها الحذف المسمى ترخيما.

وصـــناعي: وســـيجيء فِسره بعده وهو من خصائص النداء؛ لأن النداء باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغير.

ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم، فالترخيم يؤذن بأن ذلك الأمر مما لا يقبل [التوقيف][3] ريثما تـــتم الكلمـــة، فيحذف بعض الكلمة تحريضا على أن يتوجه المخاطب المدعو نحو مراد هذا المنادى، وقد جيء في غير النداء في غير ضرورة الشعر عند سيبويه[4] [على الوجهين. وإن أباه المبرد[5]][6]،

---

[1] / سبقت ترجمته.

[2] / البيت من الطويل، وقائله : ذو الرمة، في قصيدة يصف بها امرأة يقال لها: مية، ومطلع القصيدة :ـــ

أَلاَ يَا أَسْلَمِي يادَارَ مَيَّةَ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْ عَائِكِ القَطْرُ

وهو في ديوانه ص 212، والشاهد فيه قوله: رخيم الحواشي، حيث إن الترخيم هو التسهيل والتليين، ويكون بحذف آخـــر الكلمة بحيث ينتقص الصوت ويضعف، وهذا المعنى هو الذي أورده الشاعر بوصفه لصوت التي يتغزل بها حـــيث أن صـــوتها رخـــيم أي مختصر محذوف الأطراف، ولكن بدلالة واضحة على المعنى، وهو من شواهد :ـــ الخصائص 29/1، وإصلاح المنطق /156، وابن يعيش 19/2، وشرح شواهد الإيضاح /333.

[3] / في: ب [التوقف].

[4] / ينظر الكتاب 247/2.

[5] / ينظـــر رأي المبـــرد في المقتضب 251/4ـــ 252، عندما اعترض على قول سيبويه على الشاهد: وهو قول رؤبة:ـــ إِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَعْدَ عَنَقِي وَجَمْزِي

أمـــا قول رؤبة فليس من هذا، ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك يا جار فجعله اسما على حياله فأضاف إليه، وهذا الشاهد قرنه سيبويه بشاهدنا محل الشرح وجعله قرينه في الحكم، ينظر الإنصاف 355/1.

[6] / في: ب [وإن أباه المبرد على الوجهين].

إلا على[لغة][1]: يا جاء بالضم دون الأخرى، قال ذو الرمة:-

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلاَ عَرَبُ[2]

أي مية رخم في غير النداء، وعليه قال زهير[3]:-

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ[4]

أراد: يـــا آل عِكْـــرِمَةَ، فرخم في غير النداء، ولم يجعل عكرم كأنه اسم برأسه، إذ لو جعلـــه كـــذلك لما امتنع من الصرف، كما لم يمتنع: مي، وإنما لم يتنزل الحرف الرابع وهو المـــيم بمنزلة تاء التأنيث، بتنزل الباء في زينب بتلك المنزلة لأن عكرمة من أسماء الرجال، وآل عكـــرمة ســـليم[5]. وهوزان[6]. أي: خذوا حظكم من وُدِّنَا واذكوا الرحم التي بيننا وبينكم، والأواصر:القرابات، جمع آصرة، والرحم يجب مراعاتها في الغيب وفي غير الغيب.

قوله: (وَلَهُ شَرَائِطُ)

الأولـــى: العلم؛ لأن الأعلام كثير نداؤها فيناسبها التخفيف؛ ولأنه لشهرته يكتفي بذكر بعضه عن ذكر كله، ولا يلتبس المراد على السامع.

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، من قصيدة مطلعها:ـــ

مَا بَالُ عَيْنَيْكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كِلىً مفرِيَّةٍ سَرِبُ

والمعنى: أنه يصف ديار مية إذ هي بداخلها كأنها الحسن كله، ومساعفه أي مواتيه، ويروى مسا عفة.

والشاهد فيه: قوله: مي، على أنها مرخمة في غير النداء للضرورة عند سيبويه، والأصل قبل الترخيم مية، وهو غيـــر منادى، وهو من شواهد الكتاب في غير موضع الشاهد 280/1، وفي محل الشاهد 247/2، والكامل 31/3، وشـــرح الرضي على الكافية 394/1، واللسان مادة [ع، ج، م] 67/9 والهمع 18/2، والخزانة 339/2، والدرر 397/1.

[3] / سبقت ترجمته.

[4] / البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص/31، والمعنى خذوا آل عكرمة حظكم من مردنا وحسن معاملتنا، فإن هذه الأشياء التي تبقى وتُذكر.

والشـــاهد فـــيه: قوله: يا آل عكرم، حيث رخم المضاف إليه وهو قوله: عكرم، والأصل فيه: عكرمة، فحذف التاء للترخيم. وهو من شواهد الكتاب 271/2، والخزانة 329/2.

[5] / ينظر معجم البلدان 244/3، ومعجم قبائل العرب 542/2.

[6] / ينظر معجم البلدان 420/5، ومعجْم قبائل العرب 1231/3.

الثانـــية: أن يكـــون غيـــر مضاف؛ لأن المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة، فلو حذفت من المضاف وقع الترخيم /29، ج/ في وسط الكلمة وذلك على خلاف موضوعه، ولو حـــذفت مـــن المضاف إليه لكنت مر خِّما في غير النداء، والترخيم من [خصائصه النداء][1]؛ ولأن الإضـــافة لإزالة اللبسة، وفى الترخيم إثباتها، فيتناقضان. وحذف التاء من المضافة إليه في قوله:- أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[2]

للضرورة فلا يرد نقصا.

الثالثة: أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا؛ لأن الندبة مقام لعد المناقب البهية، والوصاف السنّية، والخصـــال الجميلة الْمُنْبِئَةِ عن كمال ذلك المسمى في خلاله الحميدة ورُتبه العليَّة وغيرهما، والتـــرخيم حـــذف وهـــو مناف لهذه الحالة لكونها تنقيصا للاسم لا تكميلا له، والاسم قالب المسمى بمقتضى القياس أن يكون أحدهما وفق الآخر.

أما الاستغاثة: /43، ب/ فالمستغيث لا يأمن نوع تعلل من المستغاث باللإلتباس وعدم التفهيم لسبب الحذف، وذلك إما بطريق الحقيقة منه أو بالتجاهل فيمتنع الترخيم.

الرابعة: أن تزيد عُدَّتُه على ثلاثة أحرف؛ لأن الترخيم للخفة، والثلاثي أعدلُ الأبنية وأخفُّها، فلا حاجة إلى طلب الخفة فيه؛ ولأن ما على ثلاثة أحرف هو على أقل الأبنية حروفا، إذ ليس فـــي الأسماء المتمكنة ما هو على أقل من ثلاثة أحرف، فالترخيم يؤدي إلى إجحاف بالكلمة؛ لأن تخفـــيف الخفيف إجحاف، وميل إلى الخروج عن سَنَنِ كلامهم بإيراد الاسم إلى أقل من ثلاثة.

قوله: (إلاَّ مَا كَانَ[3] آخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثُ)

---

[1] / في: أ [والترخيم من خصائصه].

[2] / البيت من الطويل، وقائله لم يعرف، والمعنى: أنه يرثي أبا عروة ويقول له لا تبعد أي لا تهلك، وأراد لا ينقطع ذكرك، وذكر مآثرك الحسنة.

والشـــاهد فـــيه: قـــوله: أبا عرو، فهو منادى بحرف نداء محذوف، فرخمه الشاعر بحرف النداء؛ لأن الأصل يا أبا عروة.

وهـــو من شواهد الإنصاف 348/1، و ابن يعيش 20/2، وشرح الرضي على الكافية 394/1، وأوضح المسالك 3/ 65،رقم الشاهد 451، والخزانة 336/2.

[3] / في المتن [إلا ما كان في آخره تاء التأنيث].

لم يشترط فيما آخره تاء تأنيث العلمية والزيادة على ثلاثة؛ لأن اشتراطهما كان لأجل أن لكــل منهما تأثرا في الحذف، وتاء التأنيث في حكم كلمة زائدة فحذفها أهون، ألا ترى أن حذف التاء من كريمة أهون من حذف ميمه فلا يفتقر/55 ،أ/ إلى اشتراطهما. ووجه آخر أن تــاء التأنيث بمنزلة الشطر الثاني من المركب، بدليل أن ما قبلها مفتوح كآخر الشطر الأول مــن المــركب، وفي النسبة تحذفها كما يحذف العجز من المركب نحو: مكيّ، و:سيْبيّ، في النسبة إلى مكة وسيبويه، وفي التحقير تضم الصدر منهما، وتبقى فتحة ما قبلها وفتحة آخر الشطر الأول من المركب نحو: طُلَيْحة وبُعَيْلبك، ولا تكسر الحاء كما تكسر الفاء من جُعَيْفر، فــي تحقيــر جعفر فلما نُزِّلت منزلة الثاني من[شطري المركب][1] استجيز حذفها، وإن فاتت الــزيادة علــى ثلاثة أحرف، كما يحذف الشطر الثاني من المركب في الترخيم، أو تقول لم يشــترط العلمــية؛ لأن التأنــيث وقع خلفا عنها لاقتضائه التخفيف لثقله، كما تقتضيه العلمية لكثــرته، ولــم يشــترط كونه زائدا على ثلاثة، لأن اشتراط ذلك إنما كان لأداء الترخيم إلى الإخلال بالكلمة، وحذف التاء لا يؤدي إلى ذلك لأنها زائدة ن فلا حاجة إلى الزيادة.

قوله: (**يَا ثُبَ أَقْبِلِي**)

[الأصل][2]: يَا ثُبَةُ، وهي بمعنى الجماعة.

(**وَيَــا شَا ارْجُنِي**) أي: يا شاة. فقدت الشريطتان فيهما، ولو كان قال: يا ثُب أقبل اسم رجل، لكانت إحداهما هي المفقودة، وهي الزيادة لا العلمية. ورَجِنَتِ الشَّاةُ: حُبِسَتْ لِتُعلف[3].

قوله:(**يَا صَاحِ**[4][.......... ....]

وَأَطْرِقْ كَرَا[5][........ ....])

---

[1] / في: أ [شطر المركب].

[2] / في: أ [الأصلي].

[3] / ينظر اللسان مادة [ر ، ج، ن] 163/5.

[4] /مطلع صدر بيت، وقد مر الكلام عليه آنفا، وهو بتمامه:ـــ

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنَسِ وَالرَّحْلُ والأَقْتَابُ وَالْحِلْسُ

[5] / مطلع بيت، وقد مر الكلام عليه آنفا، وهو بتمامه:ـــ

أَطْرِق كَرا أَطرِق كَرا إنَّ النَعامَ في القُرى

وجه الشذوذ انهما ليسا بعلمين، وليس فيهما تاء تأنيث فكان القياس أن لا يُرَخّما.

قوله: (عَلَى سَبِيلِ الاعْتِبَاطِ)

الاعتــباط: أن ينحــر البعيــر بغير علة[1]، والمراد أنه حذف في آخر الاسم من غير عــارض ،كالإضافة وغيرها، وإنما هو لغرض التخفيف، ومن المحال أن يتصرفوا في شيء لا يكــون لــه علــة ثَمَّ، وقيل: احترز بذلك عما حذف لكونه حرف علة لموجب كقاضٍ، أو لتخفــيف كالقاضِ،فيمن حذف، فياؤه حذفت في الأول لالتقاء الساكنين بمجيء التنوين، وفي الثاني لمجرد التخفيف.

قوله:(وَيَا هِرَقْ)

بســكون القاف، والأصل: هِرَقْلِ بزنة سِبَحْلِ[2]، وهو من ملوك الروم[3] أول من حرف الدنانير الهرقلية.

قوله:(وَيَا ثَمِى)

انقلــب الــواو من ثمو في هذا الوجه ياء لرفضهم اسما متمكنا آخره واوٌ مضموم ما قبلها[4]، وسنعود إلى ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى.

قوله: (فِي حُكْمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ)

هــذا احتــراز عــن نحو: ثمانية بزنة فعالية، لأنك للترخيم تحذف منه التاء لا غير وتقــول: يا ثمانيَ، فهما زيادتان ليستا في حكم زيادة واحدة، إذ لو كانتا كالواحدة لذهبتا عند الترخيم معا.

قوله: (وَإِمَّا حَرْفٌ صَحِيحٌ وَمَدَّةٌ قَبْلَهُ)

إذا رخّمــت نحو منصور فلا بد من أن تحذف الراء؛ لأن الترخيم حذف آخر الاسم، فلو حذفت الآخر بقى يا منصو، فلازمك أن تحذف الواو أيضا لأنها زائدة مدة[5]، وقد استولى

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ع، ب، ط] 21/9.

[2] /السّبَحل: الضخم من الإبل، ينظر اللسان مادة [س، ب، ح،ل] 147/6.

[3] / ينظر اللسان، مادة [هــ، ر، ق، ل]80/15.

[4] / بلوغ الإرب في الواو في لغة العرب، ص /144.

[5] / قال سيبويه في باب: هذا ما يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع، وما قبله جميعا. قال: " وذلك قولك في منصور : يا منصُ أقبل..............وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد وما قبله

الحـــذف على الأصل مع ما له من قوة الأصالة والصحة، فما ظنك بالزيادة التي هي حرف مدة، وأحسن بقوله:

[......................]   وَيُرَى الْبَرِيءُ مَعَ [السَّقِيمِ][1] فَيَلْطَخُ.[2]

والمـــراد بالمدة المذكورة: المدة الزائدة، وإلا ورد عليه نحو: مختار فترخمه يا مختا بالألف. فإن قلت: القياس على ما ذكرت يستدعي جواز قولك: يا سعِ بحذف الياء والدال من سعيد، ولا يجوز إلا حذف الدال.

قلـــت:الفارق هو الإجحاف بالكلمة في ياسع؛ لبقائها على حرفين، وعدم الإجحاف في يا منص، وكذا الكلام في ترخيم عمّارٍ ومسكين، وهما من الأعلام كمنصور.

قوله: (حُذِفَ آخِرُ الاسمَيْنِ[3])

لكـــونه زائـــدا على بناء الاسم، وحذْف الزائد أهون مع أن التعدد لم يظهر في هذين الاســـمين لفظا[فجريا][4] مجرى نحو جعفر فلم يثبت مانع من الترخيم؛ لأنه حكم لفظي، وبما ذكـــرنا ظهـــر الفرق بين هذا المركب وبين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما اسمان معربان بإعـــرابين مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظا، فلم يجز في التعدد لفظا ما هو حكم لفظي وهو الترخيم.

قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: تَأَبَّطَ شَرًّا)

لم يرخم هذا النحو[5]، إذ لو رُخِّم وقيل يا تأبَّطُ أَقْبلْ لرخِّم إذا سمي من الجمل بكلمات،

ساكن بمنزلة الحرف الذ ي كان قبل النون زائدا فهو زائدٌ كما كان قبل النون زائدا ولم يكن لازما لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده؛ لأن ما بعده ليس من الحروف التي تزاد ". ينظر الكتاب 259/2.

[1] / في: أ[السليم].

[2] / لـــم أقـــف على هذا الشطر، ولم أعرف ما قبله ولا ما بعده، ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب النحو إلا في كـــتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وإنما ذكره الشارح ليوضح به أن حرف المد الزائد في مثل قولهم منصور هو المقصـــود بالحذف عند الترخيم، إلا أن ذلك يتعذر دون حرف الراء، وهي حرف أصلي، فدخل الحذف للراء، وهي لم تكن مقصودة لاتصالها بالواو المقصودة بالحذف. ينظر المقتصد ص 795/2.

[3] / في: أ [الاسم].

[4] / في: أ، و: ج [فجرى].

[5] / أي المضاف والمضاف إليه؛ لأن تأبط شرا عومل معاملته.

وإن كـــان نصـــف بـــيت أو بيتا تاما، وهو ما لا يرتكبه أحد، وهذا معنى قول سيبويه[1]" ولو رخمت هذا يعني تأبط شرا من الأسماء لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة[2]:-

يا دارَ عَبلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمي[3] [.........................]

وقيل: إنما لم يرخم هذا النحو لأنه أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه؛ لأن التعدد فـــيه مقصـــود بعد التسمية، ألا ترى أن تأبط شرا يلزمه النصب في الأحوال كلها، فلما كان التعدد فيه باقيا امتنع[فيه][4] الترخيم امتناعه في المضاف والمضاف إليه.

[حذف المنادى]

قوله: (وَقَدْ يُحذَفُ الْمُنَادِى)

لأن المـــنادى مفعول، وحَذْف المفعول كثير؛ ولأن النداء مما يكثر الافتقار إليه، وإذا كثر استحق التخفيف فخففوه من وجوه منها:

أنهـــم يحذفـــون المنادى ثقة بفهم السامع أنه يتسارع إلى أن المنادى محذوف، إذ لا يتصور النداء بدون المنادى، وذلك قولهم: يا بؤسُ لزيد، والتقدير: ياقومُ بؤسٌ لزيدٍ، وقراءة[1] الكسائي

---

[1] / ينظر الكتاب 269/2.

[2] هـــو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، أمه حبشية واسمها زبيبة، كريم جواد بما ملكت يده، شهد حرب داحس والغبراء، وحسن فيها بلاؤه، مات سنة: 22 ق هـــ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 171/1، والخزانة 128/1، والأعلام 269/5.

[3] / البـــيت مـــن الكامـــل، وقائله عنترة بن شداد العبسي، وهو في ديوانه شرح وتقديم سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام دار ومكتبة الحياة بيروت لبنان ص184، في معلقته المشهورة التي قيل في سببها أنه بلغه أن حصينا وهرما ابني ضميم يشتمانه ويواعدانه، فقال قصيدته هذه ردا عليهما، ومطلعا:ـــ

هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ

إلى أن يصل إلى شاهدنا وهو بتمامه:ـــ

يا دارَ عَبلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمي وَعِمِي صَباحاً دارَ عَبلَةَ وَاِسلَمي

والشـــاهد فـــيه: أن المنادى هنا لا يرخم، وهو قوله: يا دار عبلة؛ لأنه على طريقة الجملة المحكية، وهو من شواهد الكتاب 269/2، والحجة للفارسي 57/1، وسر صناعة الإعراب 80/2، وابن يعيش 24/2، والإيضاح لابن الحاجب 304/1.

[4] / سقط من: أ.

[2] ﴿أَلاَ يَسْـــجُدُوا﴾ [3] مـــن ذلك لأنه يقف على [قوله][4] ﴿يَا﴾ويُبدئ اسجدوا بضم الهمز، وقيل: حرف النداء قد انسلخ عنه معنى النداء وبقى التنبيه المجرد[5] واستدل على هذا بالقراءة الثانية في﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾ وهي:﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ وعلى هذا لا حذف للمنادى في نحو يا بؤس لزيد. وبؤس لزيد دعاء عليه، وهو من قبيل سلام عليك. والأصل: بؤسا عليك، ثم تحول إلى بؤسٌ لزيد، بالرفع للقصد إلى إثبات البؤس.

قوله: ([.....................] وَالصَّالِحُونَ[6][..................])

بالواو فيه وجهان:

أحدهما:ـــ أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: ولعنة الصالحين، ثُمَّ والصالحون.

والثاني:- العطف على محل الأقوام؛ لأنهم فاعلون بالمصدر المضاف [وهو][7] اللعنة، كما تقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو بكرا، برفع عمرو، عطفا على محل زيد، وسمعان بكسر السين من أسماء الرجال، و:من جار: حال أو تمييز[8].

---

[1] / قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر، بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن: ﴿أَلاَ﴾ للاستفتاح، ثم قيل﴿ يَا﴾ حرف تنبيـــه، وحذف معنى النداء معه، ينظر معاني القرآن للفراء 290/2، والحجة في القرآت العشر للفارسي 383/1، والإفصـــاح فـــي شرح أبيات مشكلة الإعراب /74، والكشاف 145/3، والنشر في القرآت العشر 253/2 ،وشرح طيبة النشر في القرآت العشر /290.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / سورة النمل /25.

[4] / سقط من: ج.

[5] / ينظر البحر المحيط 230/8 ـــ231.

[6] / سبقت دراسة البيت.

[7] / في :ب [وهي].

[8] / ينظر شرح أبيات المفصل 294/1 ـــ 295.

فصل: [التحذير]

قوله: (إِيَّاكَ وَالأَسَدَ)

الأصـــل في إياك والأسدَ: نَحِّك، إلا أن ضميرَي الفاعل والمفعول إذا كانا لشيء واحد وجـــب إبدال الثاني بالنفس من غير [أفعال][1] القلوب، أي: نحِّ نفسك، ثم حذف الفعل بفاعله، فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني فلزم رجوعه إلى أصله.

ولمـــا امتـــنع الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل هو به لزم أن يكون منفصلا فصار إلى: إياك والأسد، والمعنى: خف نفسك لأنها تتعرض للأسد، وخف الأسدَ لأنه يُهلك، ولزوم الإضمار فـــي هـــذا النحو للتنبيه على [أنه][2] كاد الخطبُ [أن][3] يلم، [وليل][4] المهم [أن][5] يدلهِم، وضاق الوقت حتى لا يسع إلا[هذا][6] القدر من الكلام.

قوله: (رَأسَكَ وَالْحَائِطَ)

[أي اتَّقِ الحائط أن يهدم رأسك، ورأسك أن يشجه الحائط][7].

قوله: (وَمَازِ رَأسَكَ وَالسَّيْفَ)[8]

أي[يـــا مـــازنُ][9] أو هو رجل مازني حذف عنه الياء تخفيفا، وفيه شذوذ من وجهين: تـــرخيم ما ليس بعلَم، وحذف حرف يا قبل النسب، ووجه هذا القول أن كراما المازني[10] أسر

---

[1] / في: أ [الأفعال].

[2] / ثبتت في جميع النسخ [أن]، والصحيح ما أثبتت؛ لأنه يتفق مع السياق.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في:أ [وقيل].

[5] / سقطت من جميع النسخ، ولا يتم السياق إلا بها.

[6] / سقط من: أ.

[7] / في: ب [اتق رأسك أن يشجه الحائط، والحائط أن يصدم رأسك].

[8] / تنظر هذه الأمثلة في كتاب سيبويه ص273/1 وما بعدها، تحت عنوان هذا باب ما ينتصب علا إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، هذا باب ما جرى منه الأمر والتحذير.

[9] / في: أ [يا مازني].

[10] / اســـمه يـــزيد بن أزهر المازني، ينظر معجم ما استعجم 1213/4، ومعجم البلدان 111/5، وبعض المصادر تشير إلى أن اسمه: كدّام.

رجــلا فجــاءه آخــر يطلب المأسور ليقتله، فحال المازن دون أسيره، فقال له الطالب: ماز رَأْسَـكَ، قــال الأصمعي: وأصله أن رجلا يقال له مازن أسَر رجلا، وكان رجلٌ آخر يطلب المأسور بذَحْل[1] فقال لمازن: ماز رأسك والسيفَ، فنَحَّي فضرب الرجُلَ عنقَ الأسيرِ، وهذا يثبت القولَ الأول[2].

قوله: (وَأَنْ يَحْذِفَ[أَحَدُكُمْ][3] الأَرْنَبَ)[4]

حذفــه بالعصا: رماه بها، وما ذكر في المتن من قول عمرــ رضي الله عنه ــ فإنه قال: لِيُذَكِّ لكم الأسَل[5] والرماح والسهام[6].

وإيــاي وأن يحــذف أحــدكم الأرنــب، هذه مبالغة في النهي عن حذفها؛ لأنه قال: باعدوني عن حذفها، فجعل حذفَها /44، ب/ من الأمر الذي يطلب منهم أن يباعدوه لعظمته، وإنما نهى ــ رضي الله عنه ــ عن الحذف؛ لأنه يقتلها فلاتحلُّ.

قوله: (شَأْنَكَ وَالْحَجَّ)

لــزوم الإضــمار /30، ج/ للابتدار إلى الحث، والمراد بالشأن مقدماتُ الحج كتهيئة أســبابه، فيلزم من هذا أن يكون الواو بمعنى مع، إذ لو كانت عاطفة يكون المأمور به شيئين كــالحج واقتضاء دين على غريم، أو اشتغالٍ بتجارةٍ، أو نحو ذلك، وليس كذلك، بل المأمور به شيء واحد وهو الحج مع لوازمه، والشأن: القصد وأريد به المشؤون.

قوله: (مَعَ نَفْسِهِ)

هذا إذا أريد كف اليد واللسان عنه، وإن أريد الحث صرفه ومفارقة فالواو، للعطف لا بمعنى مع. واختيار المصنف هو الأول [بدليل][1] فسره بمع.

---

[1] / الذحل : الثأر ، وقيل طلب مكافأة بجناية جنبت عليك، أو عداوة أتيت إليك، ينظر اللسان مادة [ذ، ح، ل]27/5.

[2] / ينظر مجمع الأمثال للميداني 279/2، والمستقصى239/2، وهو من شواهد الكتاب 275/1، والمقتضب 215/3 ، والتخمير 376/1، وابن يعيش 26/2، والإيضاح 306/1.

[3] / في: ج [أحدهم].

[4] / القول في الكتاب 274/1، وشرح الأشموني 194/2.

[5] / الأسل الرماح والنبل، ينظر اللسان ،مادة [أ، س، ل] 144/1.

[6] / ينظر قول عمرــ رضي الله عنه ــ في الإيضاح لابن الحاجب 307/1.

قوله: (وَأَهْلَكَ وَاللَّيْلَ)[2]

أي أذكــر أهلك وبعدهم عنك، واحذر الليل وظلمته، وانتصابُهما بإضمار الفعل، أي: بـــادر أهلَك قبل أن يفوتوا بمجيء الليل، وبادر الليل قبل أن يفوتك الوصول إليهم، هذا مثل يضرب في التحذير والأمر بالحزم.

وبادر: يتعدى إلى مفعولين، يقال: بادرته الغاية، أي سابقته إليها، فالأهل في المسألة في حكم الغاية كأنه قال: سابق إلى أهلك. والليل في حكم الهاء من في بادرته، أي وسابق الليل، كأن التقديــر: اجعل أهلك مسبوقا إليهم، واجعل الليل مسبوقا. وإذا فعل ذلك فقد بادرهم قبل الليل، أي وبادر الليل قبل أن يفوتك الوصول إلى أهلك.

قوله: (عَذِيرَكَ)

هـــذا قول العرب يستعمله من يريد أن يوقع بعدوِّه، وهو معذور في ذلك، أي: أحضر العاذر فإنه يعذرني، أراد إني إنْ أوقعت بك كنتُ معذورًا، وتفسير العذير بالعذر قول سيبويه [3] وبالعاذر قول بعضهم[4]، فكأنه استبعد أن يكون فعيل مصدرا غير صوت كالنهيم[5] والزئير[6] والصليل [7] والصرير [8] [لأن الفعيل لا يجيء مصدرا إلا في الأصوات[9]][10].

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر الكتاب 275/1، و مجمع الأمثال للميداني52/1، والمستقصى 443/1.

[3] / في الكتاب: العذير: الصوت، ينظر الكتاب 214/1، ووافقه ابن يعيش ينظر ينظر سرح المفصل 26/2 ــ27، والأخفش ينظر المقتضب 260/4، وقال عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب في الحاشية رقم (1) "ولم أجد له سند " أي لم يوافق سيبويه على هذا التفسير، وإنما العذير هو الحال، وورد هذا أيضا في اللسان مادة [ع، ذ، ر] 104/9، وكذا أورده الخوارزمي في شرح أبيات المفصل 289/1، ومحقق المقتضب في الحاشية رقم (1) ص 260/4.

[4] / يقصد المفضل بن سلمة فهو يرى أن العذير هو العاذر، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 307/1 ــ 308.

[5] / النهيم هو صوت وتوعد وزجر، وقيل هو فوق الزئير، ينظر اللسان مادة [ن، هـــ، م] 311/14.

[6] / الزئير صوت الأسد في صدره، ينظر اللسان مادة [ز، أ، ر] 6/ 6.

[7] / الصليل صوت أجاف الخيل من العطش ، نظر اللسان مادة [ص، ل، ل] 393/7.

[8] / الصرير صوت الطيور وما أشبهها في الصوت، ينظر اللسان مادة [ص، ر، ر] 322/7.

[9] / ينظر ابن يعيش 27/2.

[10] / سقط من: أ.

قوله:(هَذَا وَلاَ زَعَامَاتِكَ[1])

لــزوم الإضــمار للابــتدار وإلــى مخالفة المخاطب، ويجوز أن يكون انتصابه على المصدر، وهذا منصوب، أي: أزعم هذا [ولا أتوهم][2] زعامتك [كذا قاله بعض الشارحين[3]، و فــي بعــض الحواشــي أن أصــله أن رجلا وعد رجلا بأشياء فلم يف بها، ثم رأى الواعدُ الموعودَ في حال دون الحال التي كان الموعود فيها من حيث القِلّة والذِّلة فقال الموعود هذا ولا زَعَامَاتِك، أي أرضى هذا الأمر الذي تراه، ولا أتوهَّمُ زَعَامَاتِك؛ لأنك لا تفي بما تعد][4].

قوله: (كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا[5])

كان رجل يأكل الخبز والزُّبْد والتَّمر، فأتاه رجل وخيَّره الأكل بين تلك الأشياء الثلاثة بــأن يعطــيه فقال الآتي: كِلَيْهِمَا وتَمْرًا، أي: أعطني كليهما وأعطني تمرا. ولزومُ الإضمار للابتدار إلى الأمر، ومن العرب من يقول كلاهما[6] وتمرا، أي كلاهما ثابتان وزدني تمرا.

قوله: (وَكُلَّ شَيْءٍ[7])

الإضمار للابتدار إلى النهي.

---

[1] / مثل يضرب لمن وعد بشيء ولم يوف به، فلقي واعده فقال له: هذا أي فرد عليه هذا ولا زعاماتك، وهو في الكتاب 280/1، مجمع الأمثال 65/2، وجمهرة الأمثال 137/2، والتخمير 379/1، وابن يعيش 27/2، والإيضاح لابن الحاجب 308/1، والأشموني 196/2.

[2] / في: ب، و: ج [أزعم]

[3] / ينظر الإيضاح لا بن الحاجب 308/1.

[4] / ما بين القوسين ابتداء من قوله: كذا قاله، سقط من: أ.

[5] / ينظر المثل في الكتاب 280/1، ومجمع الأمثال 151/2، وجمهرة الأمثال 147/2، وفي التخمير 380/1، وابن يعيش 27/2، والإيضاح لابن الحاجب 308/1، وحاشية الصبان 286/3.

[6] / للقولــين توجــيه، وهذا يستدعي سرد قصة المثل، فيحكى أن عمرا الجعدي كان بين يديه قرص من تمر وزبد فقــال لــه رجــل أطعمني من قرصك وزبدك فقال عمر: كليهما وتمرا، أي أطعمك كليهما وأزيدك تمرا فعلى هذه الرواية يكون منصوبا.

-ومــن قال كلاهما: فعلى تخريج سيبويه، قال كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا، ينظر الكتاب 281/1، و التخمير 1/ 380/1، والإيضاح لابن الحاجب 308/1.

[7] / تمام القول: كل شيء ولا شتيمة حر، وهو في الكتاب 281/1، واللسان مدة [ش، ت، م] 28/7، والأشموني 2/ 197.

قوله: (انْتَهِ أَمْرًا قَاصِدًا)

أي: انــته عمــا أنــت فــيه، وأْتِ أمرًا سويًّا، وانتهوا عما أنتم فيه، وأتوا خيرًا لكم، وحســبك ما فعلت من هذا الأمر، وأتِ خيرا لك، وتنحَّ عن هذا المكان وأتِ أوْسَعَ لَكَ، أيْ: مكانًا أوْسَعَ لك، يُقال: ذاك للمطرود.

قوله: (مَنْ أَنْتَ زَيْداً[1])

الإضــمار فــيه للابتدار، إلى الإنكار. وتذكر: منصوب المحل على الحال، وذاكرًا: حــال، والعامــل معنى الفعل المستفاد من[معنى][2] الاستفهامية في قوله من أنت،؟ وبعضهم[3] يرفع على تقدير: من أنت كلامك أو ذِكْرك زيد؟. وهو قليل؛ لأن إعمال الفعل أحسن من أن يكون زيد خبر المصدر لأنه ليس به، ولكنه يجوز في سعة الكلام، وإنما يقال هذا لمن يذكر عظــيما بالسوء، ولمن شبه نفسه برجل عظيم، أي لست ممن يجوز لك ذلك، وليس هو ممن يجوز فيه هذا.

قوله: (مَرْحَبًا)

الإضمار للابتدار إلى الدعاء، وهذا يقال للقادم والزائر.

قوله: (وَإِنْ تَأْتِنِي)

الإضــمار فيه للابتدار إلى إظهار الكرامة، ودخول الفاء في: فأهلَ الليل؛ لأنها مع ما بعــدها فــي موضع الجزاء، أي: إن تأتني فإنك أهلا لك بالليل والنهار، أي: يتعهدونك ليلا ونهارا، ومعناه الإكرام؛ لأن المرءَ يُكرم في أهله ليلا ونهارا.

قوله: (وَيَقُولُونَ الْأَسَدَ الأَسَدَ)الخ

تكرير المفعول دال على كون الأمر مهما حقيقًا بأن لا يشتغل المخاطَب بشيء ولو

---

[1] / مثل يضرب لمن يذكر عظيما بسوء، وذلك أن رجلا غير معروف بفضل تَسَمَّى بزيد، وزيد قد اشتهر بالفضل والحسب والشجاعة فدفع عنه ذلك الاسم فقيل له من أنت زيد على وجه الإنكار، كأنه قيل له من أنت تذكر زيدا، أو ذاكــرا زيــدا، ولكن لا يظهر الناصب لأنه كثر في كلامهم، ينظر الكتاب 292/1، والأشموني 197/2، وحاشية الصبان 286/3.

[2] / في: ب، و: ج [مَن].

[3] / صرح الخوارزمي بجواز الرفع فيه، ينظر التخمير 381/1.

مُـدَّةَ لَمْحَة طَرْف أَوْ كَتْبَةَ حَرْفٍ لِيَتوقَّى من المحذور، أو لينتهز فرصة المقصود فيترك ذكر العامــل لما ذكرنا من التنبيه على أن الوقت أضيق من اللفظ أن يتلفظ بالعامل، ويتنزل أحد الاسمين منزلة الفعل المضمر حثُّوا به، ولذا قال في الكتاب: "وهذا إذا ثُنِّيَ لزِم إضْمَارُه[1]".

قوله: (وَالْجِدَارَ الْمُتَدَاعِي)

هو من تداعى البنيان أو الحائط مال إلى جانبٍ للوقوع.

قوله: (وَإِيطَاءَ الصَّبِيِّ)

مصدر أَوْطَأْتُ دابتي الصبِيَّ /57، أ/ أي: وإيطاؤُه الدابة.

قوله: (وَمِنْهُ أَخَاكَ أَخَاكَ)

أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ من لا أَخاً لَه　　　كساعٍ الى الهيجا بغير سلاحِ[2]

قوله: (وَإِذَا أُفْرِدَ لَمْ يَلْزَمْ)

[إضمار عامله][3] قال جرير[4]:-

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَن يَبنِي المَنَارَ بِهِ　　　وَابرُزْ بِبَرزَةَ حَيثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ[5]

---

[1] / اللفظ بلفظه في المفصل /74، وبمعناه في الكتاب 257/1.

[2] / البـيت من الطويل، وقائله مسكين الدارمي، وهو ربيعه بن عامر بن أنيف وهو في ديوانه ص 28، نقلا على الهمع والدرر، ولم أقف على الديوان، والمعنى مستغن عن التوضيح.

والشــاهد فــيه: قــوله: أخاك أخاك، فإنه ذكرهما وكررهما على سبيل الإغراء، وهذا النوع الذي يجب معه حذف العامل.

وهــو من شواهد : الكتاب 256/1، والخصائص 480/2، والتخمير 382/1، وشرح الرضي على الكافية 485/1 ، وقطــر الندى /289 رقم الشاهد 134، و أوضح المسالك 74/2، والأشموني 195/2، والهمع 26/2، والخزانة 3/ 65، والدرر 400/1.

[3] / سقط من: أ .

[4] /هــو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، أبو حرزة، من تميم، أشعر أهل عصره، ولد سنة: 28 هـــ ، وعاش عمره كله يناظر شعراء عصره، فلم يثْبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، ومات سنة: 100 هـــ، في اليمامة، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 374/1، والخزانة 75/1، والأعلام 111/2.

[5] / البيت من البسيط، وقائله جرير، وهو في ديوانه ص 211/1، وهو من قصيدة يهجو فيها عمرو بن لجأ، فحين فحش فيها القول أتوه موثقا وعاهدوه فأعرض عن هجوهم.

أي: خـــل أفعـــال الســـادات فإنها لا تناسبك، وأبرز امرأتك وتكسَّب بها، ينسبه إلى الفـــواحش، وبرزة: اسم امرأته، وإنما لم يلزم الإضمار في الإفراد لأن الدليل على ما ذكرنا من التنبيه على ضيق الوقت وتنزيل أحد الاسمين منزلة الفعل المضمر مفقود.

والمعنى: يقول لمن يهجوه تنحَّ عن طريق الشرف والكرامة والفخر، ودعه لمن هو أجدر منك به، ممن يستطيع أن يعمره ويبني منارته وأعلامه، وهي أعلام الطريق.

وبـــزرة : أراد بها أم عمرو بن لجأ التميمي، أو إحدى جداته، أو امرأته، وأكد الشارح على أنها امرأته، وفي هذا إشارة إلى نسبته هو وعائلته إلى الفاحشة.

والشاهد فيه: إظهار الفعل: خل. قبل الطريق، ولو أضمره لكان أحسن، وهو من شواهد الكتاب 254/1، وابن يعيش 30/2، والخزانة 299/2، واللسان مادة [ب، ر، ز] 374/1.

[فصل] التفسير

قوله: (عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ)

يضمر العامل بشريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه كما في: زيدٌ ضربته، أي: ضربت زيدا [أي][1] ضربته، أو بمعناه نحو: زيدا مررت به، أي جعلتُ زيدا على طريقي؛ لأن الجعل أعــم [الأفعال][2] بخلاف المرور [فإنها أخصها][3] فيصلح أن يكون من جنس الجَعْل، ولا يكون دالا عليه؛ لأن الخاص يوجد في العام أو يلازم معناه نحو: عمرا لقيت أخاه، وبشرا ضربت غلامــه، أي: لا بســت عمرا، وأهنت بشرا؛ لأن ضرب الغلام إهانة لسيده، كما أن ملاقاة الرجل ملابسة لأخيه؛ لأن الغالب أن يكون الرجل [بحضرة][4]من ينتسب إليه ويتصل به، فإذا لقيته فقد لا بست أخاه.

قوله:- إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى[5]........ ....]

مــن القسم الأول، [إذ التقدير][6]: إذا بَلَغْتِ ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته، والمفسِّر والمفسَّر كما تــرى واحد. وبلالا: عطف بيان للابن وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري[7] دعا

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / في: ب [الفعل].

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب [بحضور].

[5] / البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، يمتدح به بلالا بن أبي برد بن أبي موسى الأشعري، وهو بتمامه:ــ

إِذا ابن أَبي موسى بِلالٌ بَلَغتِهِ فَقامَ بِفَأسٍ بَينَ وِصلَيكِ جازِرُ

فــي ديوانه ص253، والمعنى: يقول للناقة إذا بلغت ابن أبي موسى وهو الممدوح وقام ونحرك وقطعك قطعا، فإذا لا أبالي بهلاكك بعد إرادة المراد منك وهو وصولك الممدوح.

والشــاهد فيه: قوله: ابن أبي موسى، حيث نصب: ابن، بفعل مضمر تقديره بلغت ابن، وهو من شواهد الكتاب 1/ 82، والمقتضــب 77/2، والكامــل 217/3، والخصائص 280/2، والمغني 269/1 ، رقم الشاهد 431، وهو في الخميــر 383/1، وابــن يعيش 31/2، والإيضاح 311/1، وشرح أبيات المفصل 296/1، والخزانة 32/3، وشرح أبيات المغني للبغدادي 90/5.

[6] / في: ب [والتقدير].

[7] /هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى عبدالله بن قيس أبو عمرو الأشعري البصري، وُلي البصرة سنة: 109هــ فحكمها إلى أن عزل سنة: 125هــ، وفيها توفي سنة: 126، تنظر ترجمته في الخزانة 35/3ــ 36، والأعلام72/2.

علـــى ناقـــته بالنحر والجزر إذا بلغته إلى ابن أبي موسى [فلعله دعا لها بذلك ليلازم جناب ممدوحـــه؛ لأنها آلة الفراق][1]، والوصل كسر الواو وسكون الصاد، ملتقى كل عظمين[2] وهي المفاصل، [والوِصلان مثناه][3]، قال أهل المعاني في هذا البيت بئس الجزاء للمحسن[4].

قوله: (وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ[5])

الـــرفع بالابتداء وهو أجود من النصب، وإن كان فصيحا كثير الاستعمال لعدم الحاجة مع الرفع إلى الإضمار المحوج إلى التفسير.

قوله: (أَنْ تُعْطَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ)

إنمـــا اختِيـــر النصبُ هنا لرعاية أن تكون الجملة المعطوفة مناسبة الجملة المعطوف عليها، وهذا لأن طرفي العطف بمنزلة طرفي التثنية، ألا ترى إلى قوله:-

لَيثٌ ولَيثٌ في مَجالٍ ضَنْكِ[6] [.....................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر اللسان، مادة [و، ص، ل] 319/15.

[3] / سقط من : أ .

[4] / يعـــاب على هذا البيت أنه جعل جزاء الراحلة أو الناقة بعد ما حصل له منها مراده وهو وصوله إلى ممدوحه، وإتيانها بغرض مناه شرا، وهو الدعاء عليها بالنحر والتقطيع، وهذا ما رده الرسول صلى الله عليه وسلم على المرأة التي ركبت ناقة إثر غارة المشركين على سرح المدينة فقالت إن أنجاني الله منها لأنحرها فلما قدمت المدينة عرفت الـــناقة أنهـــا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأرسل إليها فجيء بها وأخبرت بـــنذرها فقال لها { بئس ما جزيتها أو جرتها أن الله نجاها عليها لتنحرها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما يملك ابن آدم } والمرأة هذه امرأة أبي ذر.

الحـــديث أخـــرجه أبـــو داود فـــي ســـننه، كـــتاب النذور والإيمان رقم الحديث 3316 ص 237/3، دار الريان، والدرامـــي عـــبد الله بـــن عبد الرحمن، سنن الدرامي، تحقيق فواز أحمد ــ خالد السبع العلمي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى 1407 هــ 1987 م كتاب السير رقم الحديث 2505، ص308/2 .

وانظر اليوسي، الحسن بن مسعود بن محمد، زهرة الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد محي، محمد الأخظر، الدار البيضاء 1401 هــ، 1981م، ص 430/1.

[5] / يشير إلى استشهاد الزمخشري بقول سيبويه في الكتاب 82/1، حيث قال " فالنصب عربي كثير والرفع أجود".

[6] / شطر بيت من الرجز، وقائله جحدر بن مالك، وهو بتمامه:ــ

لَيثٌ ولَيثٌ في مَجالٍ ضنك كلاهما ذو حَنَقٍ ومَحكِ

فإنه لما تعذر التثنية عدل من أن يقول ليثان إلى العطف، وطرفا التثنية متناسبان فكذا طرفا العطف، فلو نصبت فيما نحن فيه تكون الجملتان فعليتين على تقدير: لقيت [القوم حتى] [1] عـبد الله لقيته؛ لأن النصب يقتضي إضمار الفعل فيظهر التناسب، ولو قلت حتى عبدُ الله بالـرفع تكون الثانية اسمية فلا تناسب هي الأولى، وهذا مدار هذا الفصل؛ لأن المشاكلة في العطف شرط للجنسية في الكلام، والمشاكلة بالنصب على ما قررنا.

قوله:(﴿ وَالظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [2])

التقديـر: ويعذب الظالمين، أو يُهين أويُعاقب، أو يَجْزي؛ لأن إعداد العذاب يدل على ذلك، وقُرِئ والظالمون[3]، وفيه عطف جملة اسمية على فعلية.

[وهـي قوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [4]] [5] ومثله لا يليق ببلاغة القرآن[6]، وقوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّـٰلَةُ﴾ [7].

قوله: (**ذَهَبَ التَّفَاضُلُ**)

أي لـم يـبق ما ذكرنا قبل من كون النصب مختارا على الرفع، ولكن الأمران على السواء، فَرُفِع عمرٌو بالعطف على الجملة الاسمية، وهي: زيدٌ لقيتُ أباهُ، فزيد: مبتدأ. ولقيت أباه: خبر. ونصبه بالعطف على الحملة الفعلية، وهي لقيت أباه، وهذا معنى قوله: لأن الجملة الأولى ذات وجهين.

والشاهد فيه قوله: ليث وليث، بالعطف، حيث وضع العطف موضع التثنية.

وهو من شواهد ابن الشجري1/11 ــ 2/197، والخزانة 7/462.

[1] / سقط من: أ.

[2] / سورة الإنسان /31.

[3] / قـراءة ابن الزبير، وأبان بن عثمان، وأبي عبلة، وهي قراءة غير متواترة، ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1262 والجامع للقرطبي 19/ 147، و البحر المحيط10/370،

[4] / سورة الإنسان /31.

[5] / سقط من: أ.

[6] / لعدم التناسب بين الجملتين.

[7] / سورة الأعراف /28، والتقدير أضل فريقا.

فإن قلت: ما ذكرت يقتضي تقابلهما فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع، قلت: قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع لقربها من الثانية؛ لأن الفعلية هي التي تلي الثانية، فلما ترجحت قرينة النصب، قابل ما قابلها من الرجحان ذلك الأصل فاستوى الأمران.

قوله: (فَإِنِ اعْتَرَضَ)

أمَّـا، و:إذًا، المفاجأة تصرفان الكلام إلى الابتداء، وتقطعانه من الكلام السابق، وأنتَ إذا قلت: لقيتُ زيدًا، وأما عَمْرٌو فقد مررت به، فكأنك قلت: ابتدأ عمرو وقد مررت به، وهذه عـين المسألة التي كان الرفع فيها أجود، إذ لا تفاوت بين هذه وبين قولك: زيدا ضربته فيما ذكـرنا مـن العلة، وهي عدم الحاجة مع الرفع إلى الإضمار المحوج إلى التفسير هنالك فهو العلة هناك أيضا.

قوله: (وَإِذَا عَبْدُ اللهِ يَضْرِبُهُ عَمرو)

والمعنـى: فاجـأت وقت هذا الشأن، وهو ضرب عمرو إياه، وليس الغرض مفاجأة الـوقت، ولكـن مفاجأة الشأن، وإنما ذكر الوقت لأنه إذا فوجئ الوقت فوجئ الواقع فيه [لا محالـة][1] والـواو للعطف بدليل وقوع الفاء موقعها، وإذا مضافة إلى الجملة بأسرها كما هو حقها في كل موضع، وناصبها ما أضمر من فعل المفاجأة، وهو مفعول بها وليست بظرف.

قوله: (عَادَتِ الْحَالُ الأُولَى)

أي عادت حال كون الرفع أجود. جَذَعَةً[2] أي فتية يعني جديدة[3].

قوله: (وَقُرِئَ بِالنَّصبِ[4])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / قـال الخوارزمـي في التخمير 388/1، هذه الكلمة غلب عليها الإمام عبد القاهر، وعبد القاهر أخذها من أبي نصر العتبي، والعتبي اغتصبها من الجاحظ.

وذكـر الخوارزمي أنها ولد البقرة والناقة، وهذا معنى أبعد ما يكون من مراد الزمخشري؛ لأنه لا مناسبة بينه وبين موضوع النقاش ، وإنما يريد كما أوضح الشارح أي فَتِيَّة جديدة أتينا بها.

[3] / ينظر اللسان مادة [ج، ذ، ع] 220/2.

[4] / قـرأ الحسـن وابـن أبي إسحاق بالنصب على تقدير فعل محذوف، تقديره: (هدينا)، بعد قوله ثمود، في قوله تعالـى:؛ وَأَمَّـا ثَمُـودُ فَهَدَيْنَا﴾. ينظر التبيان للعكبري 1125/2، والجامع 7 / 229 ــ 230، 15/ 234، والبحر المحيط 297/9.

التقديـــر: وأمَّا ثمود فهديناهم. هديناهم تقدير الفعل هنا /31، ج/ بعد المنصوب [لأن الفعل لا يليها][1] بخلاف نحو زيدا ضربته؛ لأن الفعل فيه مقدر قبل المنصوب.

قوله: (وَالثَّانِي)

أي الثانـــي مـــن الموضعين الذين يختار فيهما النصب، وهو أن يقع موقعا هو بالفعل أولى، وذلك على ضروب:

الأول ما بعد حرف الاستفهام، إذ الاستفهام إنما يكون في الحادث، والفعل للحوادث فيضمر عقيب حرف الاستفهام فعل على لفظ المذكور.

وعقـــيب الاســـم المنصـــوب نحـــو قولك: أضربت عبد الله ضربته؟ في المثال [الأول][2] ، أويضمر ما هو قريب من ذلك المذكور، كقولك في الأمثلة الباقية[3] أأغْشَىَ السَّوْطَ زَيْدٌ ضُرِبَ بِهِ؟ أو أَقُنِّعَ السَّوْطَ ؟ وَأأُعلِيَ الْخِوَانَ اللَّحُم أَكَلَ عَلَيْهِ ؟أو أأُركِبَ ؟ وَأَتَنْتَظِرُ زيدًا أَنْتَ محبوسٌ علـــيه؟ أوْ أَتُرَاعِـــى؟ لأنـــه لمـــا حُبس فقد انتظره وراعاه، وأبْرزت زيدًا مكابرٌ عليه ؟ أوْ أُنوزِعْتَ؟ أوْ أَسُلِبْتَ ؟مكابرٌ عليه، أي: مغلوب عليه [وَألاَ بَسْتَ][4] زيدًا سُمِّيتَ به ؟ أيْ هذا الاسم.

قوله: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ)

الأخ ملتبس بزيد بالهاء، وبعمرو بالعطف، فيصح إضمار أهنتَ قبل زيد؛ لأن ضرب /58،أ/ أخيه إهانة له، والتقدير: أهنتُ زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وأخاه،

قوله :-(وَأَزَيْدًا ضَرَبْتُ رجُلاً يُحِبُّهُ)

[رجلاً وإن كان أجنبيا عن زيد إلا أن يُحِبُّه صفة رجلا، وفي يُحِبُّه][5] ضمير يعود إلى زيـــد فيكون ملتبسا بزيد، [ومَن ضَرَبَ من يحب زيداً فقد][6] أهان زيدًا، فيستقم أن تقدر أهنتُ زيدا ضربتُ رجلا يحبه.

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ذكر سيبويه هذه الأمثلة في الكتاب 101/1ــ 108، في باب ما ينصب في الألف.

[4] / في: ج [أسبت].

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: ب، و: ج [ومن ضرب رجلا فقد].

قوله: (فَلَيْسَ إلاَّ الرَّفْعُ)

لأن الجـــار والمجـــرور في أزيدٌ ذُهِب به مرفوع على الفاعلية، والتقدير: أَذُهِب بزيد ذهب به؟.

قوله: (وَأَنْ يَقَعَ بَعْدَ إِذَا)

والضـــرب الثانـــي: مـــا بعـــد إذا، و:حيث؛ لأن: إذا، اسمٌ للزمان، و:حيثُ،[1] للمكان استعملا للشرط، والشرط يستدعي الفعل، فيكون تقدير المثالين: متى تلقَ عبدَ الله؟ وأين تجدُ زيدًا ؟.

قوله: (وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ)

والضـــرب الـــثالث: ما بعد حرف النفي؛لأن حرف النفي ناف، والمنفيُّ هو الحدث لا الذات، فيكون بالفعل أولى، والتقدير: ما ضربتُ زيدًا ضربتُه.

قوله: (فَلاَ حَسَباً[2][............ ....])

يهجـــو جريـــرٌ بهذا البيت عُمَرَ بن لجأ التميمي، والشاهد فيه أنَّ حسبا منصوب بعد حـــرف النفي بفعل مُضمر على شريطة التفسير، كأنه قال: فلا ذكرت حسبا فخرت به. ولا جدًّا: معطوف على حسبا. والجدُّ: الحظ. والحَسَبُ: الكرم وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقة، يقـــول: ما ذكرتَ لتميم شيئا تفخر به لأنك؛ لم تجد لها شيئا تذكره، ولا كان لها حظ في علو المرتبة والذكر الجميل.

قوله: (.................. ......إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ)

---

[1] / في: ب، و: ج [اسم].

[2] /مطلـــع بـــيت من الوافر، وقائله: جرير، في قصيدة يهجو فيها عمر بن لجا، وهو في ديوانه ص332/1، وهو بتمامه كما ورد في الديوان:ـــ وَلا حَسَبٌ فَخَرتَ بِهِ كَرِيمٌ وَلا جَدٌّ إذا ازِدَحَمَ الجُدودُ

وروايته: فلا حسبٌ، و:جدٌ ، بالرفع، والمعنى يقول يا عمر لم نسمعك تذكر حسب آبائك ومفاخرهم؛ لأنهم لا فخر لهـــم، فليس لديهم ما تفخر به، ولا تذكر مفاخر أجدادك إذا ازدحم الجدود، وصار كل يذكر مفاخر أجداده، فإنك من وسط لا فخر له ولا لآبائه ولا لأجداده.

والشـــاهد فيه: قوله: حسبا، فقد ذكره منصوبا بفعل مضمر تقديره: ذكرت حسبا، وهو من شواهد الخزانة، وهو في التخمير 392/1، وابن يعيش 109/1، وشرح أبيات المفصل 299/1.

أي للتفاخر.

قوله: (وَإِنْ يَقَعَ فِي الأَمْرِ)

والضـــرب الـــرابع: ما وقع فيه بعد ذلك الاسم أمر أونهي، وهذا الموقع أيضا بالفعل أولـــى، نحـــو قـــولك: اضرب زيداً اضربه، في المثال الأول؛ لأنك لم تقدر الفعل قبل زيد ورفعـــته على نحو: زيدٌ أضربه، لكان الأمر خبرا للمبتدأ، وهو خبر محتل للصدق والكذب، اللهم إلا بتأويل: زيدٌ أطلب منك أن تضربه، أو أقول فيه: أضربه، وفيه عدول عن الظاهر، والخبر ما يتطرق إليه الصدق والكذب، فللاحتراز عن هذا الفساد صِيرَ إلى تقدير الفعل قبل زيد، ونصبه بذلك الفعل، والتقدير في بواقي الأمثلة: أهِن خالدا، أضرب أباه، وأكْرم بشرًا لا تشتم أخاه، وليضرب زيدا عمرٌ [وليضربه][1]، وليُهِن بشرًا عمروا ليقتل أباه.

قوله: (وَمِثْلُهُ: أَمَّا زَيْداً فَاقْتُلْهُ)

إضـــمار الفعل هنا لما ذكرنا من الاحتراز عن جعل مالا يتطرق إليه الصدق والكذب خبرا، والتقدير: أما زيدا فاقتل اقتله، وأما خالداً فأكرم لا تشتم [أخاه][2].

قوله: (وَالدُّعَاءُ بِمَنْزِلَةِ الأَمْرِ)

لأن[كـــلا مـــنهما طلب غير محتمل للصدق والكذب، راعوا الأدب ففرّقوا بين الدعاء والأمـــر][3] فـــي التســـمية ولم يسموها أمرا، وإن كان الدعاء في الأصل أخا الأمر وشقيقه، والتقديـــر: اللهم ارحم زيدا فاغفر له ذنبه"، كذا ذكر في الإكسير[4]، وعذب الله زيدا أمرّ عليه العيش.فجزى الله كُلاًّ:[5] جزاه عني أوله:-

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / في: ب، و: ج [أباه].

[3] / ما بين القوسين مكرر في: ج.

[4] / الإكســـير هو كتاب اسمه: إكسير المذهب في صناعة الأدب في النحو، خمس مجلدات، تأليف: علي بن فضال بـــن علـــي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن الفرد قي المجاشعي المتوفى سنة: 479 هــ، ببغداد، وله كتاب آخر اســـمه: الإكســـير في التفسير، ينظر الصفدي، صلاح الدين خليل بن إيبك، المتوفى سنة: 764 هــ، كتاب: الوافي بالوفيات ص 17144.

[5] / ذكر الشطر غير موافق لأصله، وصوابه كما سأثبت في دراسته.

أمِيرَانِ كانا آخَيَاني كِلاَهُمَا[1]   [.........................]

قوله: (بِمَا فَعَلْ) أي ما فعل من الإحسان، وعامل به من الجميل.

وأمـــا زيداً: فجدع الله جدعه. وأما عمراً: فسقى الله سقاه؛ لأن المصدرين نابا مناب الفعلين على ما سبق الإيماء إليه في باب المصادر المنصوبة.

قوله: (وَاللاَّزِمُ)

التقديـــر: إنْ تَزُرْ زَيْدًا تَرهُ تضرْبِه. وإنْ أَهْلَكْتُ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه[2]؛ لأنك إن، هي الأم في بـــاب المجـــازاة لا يقع بعدها إلا الفعل بخلاف إذا وحيث فإنهما دخلتا على المجازاة دخول الدخـــول علـــى النسيب فلا يبلغان في اقتضاء الفعل رتبتهما. والمُنْفِسُ: المال النفيس." يقول لامرأته: لا تجزعي على ما أنفقته من مال أجود به فإني إن بقيت حصلت المال، وإنما ينبغي أن تجزعي إذا مِتُّ لأنه لا يكون لك من يسعى سعي في الأمور"[3]. وقبله:-

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله : أبو الأسود الدؤلي يمتدح فيها عبد الله بن عباس وابن عامر، وهو في ديوانه تحقيق: محمد حسن آل ياسين ص 100 ــ 253، نقلا عن شرح أبيات المفصل 300/1، والمعنى مستغن عن التوضيح.

وهو بتمامه :ــ   أمِيرَان كَانَا آخَيَانِي كِلاَهُمَا   فَكُلاًّ جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

وأورده المفضل النعساني برواية: كانا صاحبي، بدل: آخياني، ينظر ص78.

والشاهد فيه قوله: كلا، حيث انتصب بضمير يفسره الظاهر بعده، وهو من شواهد الكتاب 142/1، وهو في التخمير 394/1، وابن يعيش 37/1 ــ 38، وشرح أبيات المفصل 300/1.

[2] / جزء من بيت من الكامل، وقائله: النمر بن تولب، وهو بتمامه:ــ

لا تَجزَعي إن مُنفساً أهلَكتُهُ   وَإذا هَلَكت فَعِندَ ذَلِكَ فَاجزَعي

وهـــو في ديوانه ص/ 72، والمعنى : يقول لزوجته لا تجزعي إن أهلكت منفسا أي أتلفت مالا كثيرا لأني إن بقيت كسبت لك غيره، أما إذا مت فعبد ذلك فاجزعي لأنك لن تجدي بعدي من هو يجلب لك الموال والهناء.

والشاهد فيه: قوله: منفسا، حيث جاء منصوبا بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده.

وهـــو من شواهد الكتاب 134/1، والمقتضب 76/2، وشرح التسهيل لابن مالك 141/2، والمغني /166ــ 403، وشرح أبيات المغني 52/4 ــ 53، والخزانة 314/1، وهو في التخمير 394/1ــ396، وابن يعيش 22/1 ــ38/2، والإيضاح 315/1، واللسان مادة [ع، م، ر] 393/9، ومادة [ن، ف، س]237/14، ومادة [خ، ل، ل] 198/4، وفي شرح أبيات المفصل 302/1.

[3] / هذة الفقرة منقوله بنصها من شرح أبيات الكتاب للسرافي111/1.

وَإِذَا[أَتَانِي][1] إِخْوَتِي فَدَعِيهِمْ يَتَعَلَّلُوا فِي الْعَيْشِ أَوْ يَلْهُوا مَعِي

لا تَطرُديهِم عَن فِراشي إِنَّهُ لا بُدَّ يَوماً أَن سَيَخلوا مَضجَعي

قوله: (لأَنَّهُنَّ يَطْلُبْنَ الْفِعْلَ)

لأن هاتـيك الكلمات للتخصيص، وذلك يكون بالفعل لا بالاسم، وسيجيء ذكرهن في قسم المجرورات إن شاء الله تعالى.

حذف المفعول به

قوله: (وَحَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ كَثِيرٌ)

يحـذف المفعول به إما: للقصد إلى مجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره نحو قوله تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَاءُ﴾ [2]، إذ لا شبهة في أن المراد لمن يشاء رزقَه، ويَقْـدِرُ الرِّزْقَ؛ لأن: مَنْ، موصول، صلة: يشاءُ، ولا بد للصلة من ذكر منها إلى الموصول. وهكذا تقول في تقدير: رَحِمَهُ، في: ﴿مَنْ رَّحِمَ﴾ [3] لأن: رَحِمَ، صلة لمن.

وإمـا للقصد إلى التعميم مع الاختصار، وهذا من أنواع سحر الكلام، إذ فيه وصول باللفظ النـزر إلى المعاني الجَمَّة نحو قول البلغاء: فلانٌ يُعطي، ويمنع، ويَصِل، ويقْطع، /46، ب/ ويَبْنـي، ويَهْـدم، ويُغْنـي، ويُعْدِم، فلو ذهبت إلى أنهم يعنون شيئا دون شيء من المفعولين المحذوفين ليعطي، كذبت، وأذْهبت حلاوة الكلام وطلاوته، وقد لعمري أصابوا المَحَزَّ وطبقوا المفصـل[4] حيث أفتوا ــ فيمن قال: إن لبست وأكلت أو شربت فعبده حر، وقال: عنيت شيئا دون شيءــ بالرد. وأما للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو:[فلانا][5] يعطي [إلا][6] أنه يوجد منه هذا الفعل، وهذا للمبالغة؛ لأنه ذهب في يعطي إلى أن معناه يوصـل منه الإعطاء، ولا بد لهذا الفعل من محل يتحقق ذلك فيه، والمحالُّ غير محصورة،

---

[1] / في: ج [دعاني].

[2] / سورة الرعد /27، والروم /36، والزمر / 49.

[3] / في قوله تعالى ﴿إلاَّ مَنْ رَحِمَ سورة هود /43.

[4] / مثل يضرب لفصاحة القول وإصابة المعنى، وقد سبق الكلام عليه.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: ب، و: ج [إلى].

والقصد إلى فرد من أفرادها في التعيين ترجح لأحد المتساويات فيشمل الكل لتعدد فرد منها، والدليل على تنزيل المتعدي فيما نحن فيه/59، أ/ منزلة اللازم قوله عز وجل:

﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [1] ألا تراه عدَّى بفي كما تعدى اللازم بالجار في نحو: ذهبت بزيد، ومعناه: واجْعَل الصلاح في ذريتي، وكذا قوله:-

[..................]   [......]يَجْرَحْ فَي عَرَاقِيبِهَا[2][.....]

فـ:يجرح: متعد، وقد عُدِّي بفي، والضمير في تعتذر: للناقة، والباء في بالمحل: بـــاء الأداة لا للظرف، والمراد بذي ضروعها: اللبن، يريد: يجعلُ الجرحَ في عراقيبها سيفي.

---

[1] / سورة الأحقاف/ 14.

[2] / جزء من عجز بيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص490، وهو بتمامه:ــ

وَإِن تَعتَذِر بِالمَحلِ عَن ذي ضُروعِها   إِلى الضَيفِ يَجرَح في عَراقيبِها نَصلي

والمعنى :أنه أن تعذر الناقة عن عدم لبنها للضيف وذلك لعدم وجود المرعى، فإن مصيرها أن تعقل وتذبح للضيف. والشاهد فيه: حيث حذف مفعول الفعل يجرح، والتقدير:(يجرها)، وهو من شواهد التخمير 39/1، وابن يعيش39/2، وشرح التسهيل لابن مالك 162/2، والمغني/ 521، والخزانة 128/2 ــ 233/10.

[فصل]: المفعول فيه

قوله: (هُوَ ظَرْفُ[1] الزَّمَانِ)

[الظـــرف عـــندهم اســـم زمان أو مكان منصوب على معنى[2]][3] سمي بذلك لأنه محل للأفعال تشبيها بالأواني التي تحل فيها الأشياء، وسماه الكوفيون محلا لحلول الأفعال فيه، ولا مشـــاحنة في الاصطلاح، وإنما لم يذكر حده لما في لفظ المفعول من الدلالة عليه، كأنه قال: المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل.

قوله: (وَكِلاَهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى مُبْهَمٍ وَمُؤَقَّتٍ)

هـــذا تقسيم للظروف الزمانية والمكانية إلى مبهم ومؤقت، والذي يقع من المكان ظرفا هو المبهم لا غير، فلا يستقيم تقسيمه[4] إلى مبهم ومؤقت، والتوقيت في الأصل: تحديد الوقت[5]، ثـــم عم في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت فبان بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم[6]، والمبهم عنده غير المحدود، ويرد على هذا القول الفرسخ[7] وهو ظرف محدود بقياس مخصوص، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف، فلو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصبه؛ لأنه مكاني لا زماني.

وقال بعضهم[8]:المؤقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه،والمبهم: ماله اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه، ولا يرد الفرسخ على هذا القول؛ لأن القصر ونحوه له اســـم مـــن جهة ما دخل في مسماه من البناء والسقف وغيره، والفرسخ له اسم باعتبار قياس داخل في مسماه.

---

[1] / كلمة: ظرف، وردت في جميع النسخ كما هي بالمفرد، والثابت في متن المفصل بالمثنى: ظرفا.

[2] / ينظر شرح الرضي على الكافية 487/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] /اعتـــرض الجندي هنا على تقسيم الزمخشري لظرفي الزمان والمكان إلى مبهم ومؤقت، لأن التوقيت هو تحديد الوقت لتحديد الوقت فلا يدخل في حده المبهم، تنظر الرسالة ص 36.

[5] / ينظر ابن يعيش 41/2، والتاج مادة [أ، ق، ت].

[6] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل 317/1.

[7] / الفرسخ مسافة محدودة بقدر معين تقدر بنحو 25 ،5 كيلو متر.

[8] /وهو قول ابن الحاجب ينظر الإيضاح في شرح المفصل317/1، شرح الرضي على الكافية 489/1.

قوله: (فَالْمُبْهَمُ نَحْوَ الْحِينِ)

الحين: يقع على القليل والكثير من الزمان، ألا ترى قوله:-

تَنَاذَرَها الراقونَ مِن سوءِ سُمِّها [تُطَلِّقُهُ][1] حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ[2]

فإنـــه أراد بالحين القدر الذي يكون بين تحرك الوجع وسكونه، وهو قليل، والبيت في صفة الملدوغ، وقبله:-

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ[نَاقِعُ][3]

وتناذرها الراقون: أنذر بعضهم بعضا أن لا يقربوا هذه الحية لأنها لا تجيب الرُّقِي.

وقـــيل: الحـــين يقـــع على ستة أشهر[4]، وقيل: على أربعين سنة[5]، والحين الوقت من الزمان. والجهات الست من المكان.

قوله: (مَا جَازَ أَنْ تَعْتَقِبَ عَلَيْهِ /32،ج/ الْعَوَامِلُ)

نحو: يومُ الجمعة مباركٌ، بالرفع، و: قضيت يومَ الجمعة، بالنصب، على أنه مفعول فيه.

قوله: (مَا لَزِمَ النَّصْبَ)

أي النصـــب علـــى معنى في نحو: سرنا ذات مرة بالنصب على الظرفية أبدا، ووجه النصـــب أنه كثير في استعمالهم ولم يجيء إلا منصوبا على الظرفية، فلو كان فيما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم غير ظرف.

---

[1] / في: ب تطلقها].

[2] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله النابغة الذبياني، في قصيدة يمتدح فيها النعمان ويعتذر إليه، ويهجو مرة بن قريع، وهو في ديوانه ص 80، والمعنى: أن الراقون الذين يعالجون المصاب بلدغة هذه الحية أنذر بعضهم بعضا أن سمها ليس كالمعتاد، فإنها تطلقه أي تشد عليه حينا وتعفو حينا آخر لشدة سمها. والشاهد فيه: أن كلمة: الحين، تطلق على القلـــيل والكثير من الزمان، وهوة من شواهد الكامل 97/2، والإيضاح للفارسي 158/1، والحجة في القراآت العشر للفارســـي 123/1، والمقتصد 574/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /152، واللسان مادة [ح، ي، ن] 422/3 والخزانة 459/2.

[3] / في: ب [الناقع].

[4] / ينظر اللسان مادة [ح، ي، ن] 422/3.

[5] / ينظر المرجع السابق، وشواهد الإيضاح لا بن بري /153.

ومعنى ذات مرةٍ: مرةً، وذات مرةٍ: من إضافة المسمى إلى الاسم، فكأنك قلت: سرنا صاحبةَ اللفظ الذي هو: مرة كقوله:-

إِلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ[1]   [.......................]

أي: إليكم أصحاب هذه اللفظة، فأصحاب المسمون، وآل النبي: هو الاسم، فكذلك ذات مســمى، ومرة اسم. وقوله: ذوي آل النبي، بمعنى: آل النبي. فكذا [قولنا][2]: سرنا ذاتَ مرة، بمعنــى مرة،. و[بَكَرًا][3] بالتنوين لا يكون إلا ظرفا. وسَحَرَ، وعشية، و[وعَتَمة][4] غيرُ منونة لعدم انصرافها.

الأول[5] للتعريف والعدل، والباقيتان[6] للتعريف والتأنيث، وسُحَيْرا بالتنوين، إذ بالتصغير زالت صبغة العدل في: سَحَر، ونظيرهما: في عُمَر وعُمَيْر، فــ:عُمَر لا ينصرف للسببين، وعُمير ينصرف لزوال أحدهما وهو العدل، فكذا هنا.

ولا يجــوز استعمال سُحَيرا اسما نحو: سرت في سحير، إذا أريد به تصغير سحر المعرفة؛ لأن التصــغير يــوجب العــدول به[عن سنن العدول لا][7] عن سنن الظرفية، فإذا نَكرت هذه

---

[1] / صدر بيت من الطويل، وقائله الكميت بن زيد الأسدي، يمدح به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ليس في ديوانه، والبيت بتمامه:ــ

إِلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَت   نَوَازِعُ من قَلبِي ظِماءٌ وأَلبَبُ

والمعنى: يصف اشتياقه إلى آل الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقول إليكم يا آل النبي لا إلى غيركم تطلعت أشواقي ونــوازع قلبي، وازداد عطش فؤادي يرجو الارتواء من منهل رؤيتكم. والشاهد فيه :قوله: ذوي، حيث أضاف إلى مسماه وهو: آل النبي، والتقدير:(يا أصحاب هذا الاسم).

وهو من شواهد الخصائص 17/3، والحماسة البصرية، تحقيق: عادل جمال سليمان 377/1، وشرحها للمرزوقي 2 /1159. والتخميــر 38/2، ، وابــن يعيش 12/3، واللسان مادة [ظ، م، أ] 268/8، ومادة [ل، ب ، ب] 215/12، وشرح أبيات المفصل 447/1.

[2] / في: ب، و: ج: [قولك].

[3] / سقط من: أ.

[4] / سقط من: أ.

[5] / يعني كلمة: سَحَرَ.

[6] / يعني عشية وعتمة.

[7] / سقط من: أ.

الأســماء فلــك أن تستعملها اسما نحو: سرنا في سحرٍ، بالجر والتنوين. وخرجت في ضحىً وعشيَّةٍ وفي عتَمةٍ ونحوها، أي: في سَحَر من الأسحار، وضَحْوة من الضَّحَوات، وعشيةٍ من العشــيَّات، وعتمة من العتمات بالجر والتنوين فيهن. وتقول: هذا سَحَرٌ طيِّبٌ، وعتمةٌ باردةٌ، وكذا أخواتها.

وَعِــنْدَ، وَسِــوىً وسواءَ: من الظروف اللازمة، تقول: جلست عندك، ولا تقول: في عندك، ولا: [هذا عندُك][1] كما تقول من خلْفِك، وهذا خَلْفُك، قال:-

فَغَدَت كِلا الفَرجَينِ تَحسَبُ أَنَّهُ مَولى المَخافَةِ خَلفُها وَأَمامُها[2]

أمــا قــولهم: هذا من عند فلان فقد قيل[3] أن ذاك لكثرة تصرف:من، ولا يدخله ســائر حروف الجر، ونظر بعضهم[4] إلى دخول:مِنْ، عليها فنفي لزوم الظرفية عنها، وكذا سِوى بالكسر والقصر، وسَواء بالفتح والمد يلزمان الظرفية، يقال: مررت برجل سواك، أي: برجل مكانك، ويكونان منصوبين على الظرفية.

والمعنــى: مررت برجل قام مقامك ونزل مكانك، ولا يقال هذا لِسواك، ولا هو على [سواك][5] وعلى هذا حكم الممدود[6]، فأما قول الأعشى:-

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / البيت من الكامل، وقائله لبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه /147، والمعنى: يصف بقرة من بقر الوحش سـمعت صوت الصيادين فأخذت تغدو في الجبل، وكلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذي تجد فيه الصيادين مــن خلفهــا وأمامها. وغدت: من الغدو. ويروى بالعين من العدو أي الجري، والفرجين مثنى الفرج وهو فجوة في الجبل يختبئ فيها الصياد مولى المخافة، أي: المواضع التي كان يخافها الإنسان.

والشاهد فيه قوله: أمامُها، بالرفع لأن هذه القصيدة مضمومة الروي، والرفع بالعطف على قوله : خلفُها، وهو بدل من :كلا، الذي هو مبتدأ، ويقصد بالاستشهاد بهذا البيت أن أمام من الظروف المتصرفة، وهو من شواهد الكتاب 1/ 407، وإصلاح المنطق /77، وابن يعيش 44/2، وشذور الذهب /161.

[3] / ينظر ابن يعيش 44/2، والمقتصد652/1، فالعبارة فيه بنصها منسوبة إلى أبي الحسن الفارسي.

[4] / ينظر التخمير 400/1.

[5] / في: أ [السواك].

[6] / يريد بالممدود قوله: سواءك.

تَجانَفُ عَن جُلِّ اليَمامَةِ ناقَتي   وَما عَدَلَتْ مِن أَهلِها لِسِوَائِكَا[1]

فمـــثله يجـــيء بـــأن جعل سواء بمعنى غير، وهو على مذهب بعضهم[2]، فسواء عنده بمعنى غير، فيعرب كغير، ومذهب سيبوسه أنه منصوب أبدا على الظرفية[3].

والبـــيت عـــنده محمول على الشذوذ[4]، وهما في الأصل من طبقات الأمكنة، يقال مكانا سوى مـــن الاســـتواء، ثم أجريا مجرى المكان، فحجة سيبويه أن العرب تجري الظروف المقدرة مجـــرى الظروف الحقيقية[5]، فيقولون جلس فلان مكانك، وأنت عندي مكان فلان، ولا يعنون إلا منـــزلة فـــي الـــدهن مقدرة، فينصبونه نصب الظروف الحقيقية فيلزم أن ينتصب سِواك وَسَـــواءك فـــي: مـــررت برجل سِوَاك، وبرجل سَوَاءَك؛ لأنهم يعنون بذلك منزلة في الدهن مقـــدرة، وحجـــة مـــن يقول / 60، أ/ أنها بمعنى غير هي النقل والمعنى. فالمعنى: قولهم: مررت بَرجل سواك، مثل قولهم: برجل غيرك، والنقل قوله:-

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا   نِ دِنّاهُمْ كَمَا دَانُوا[6]

---

[1] / البـــيت مـــن الطـــويل، وقائله الأعشى، في قصيدته التي يمتدح فيها هَوْدة بن على بن تمامه، وهو في ديوانه بـــرواية: ومـــا قصدت، ص 89، والمعنى: تتجانف أي تميل عن جو اليمامة ناقتي، أما هو فما عدل يوما عن أهل اليمامة إلى سواها، وإلى قصد الممدوح بمدحه.

والشـــاهد فـــيه: قوله: لسوائكا. حيث أتى بسواء متأثرا بالعامل الذي هو لام الجر، فدل على أنها تخرج عن النصب علـــى الظـــرفية إلـــى الوقـــوع في مواقع الإعراب المختلفة، وهو من شواهد الكتاب 32/1ـــ 408، والكامل 8/4، والإنصاف 295/1، وابن يعيش 44/2، وابن الحاجب 319/1، والرضي على الكافية 133/2، والخزانة 435/3.

[2] / مذهب الكوفيين، ينظر الإنصاف 294/1.

[3] / يظهر مذهب سيبويه واضحا عند قوله "وجعلوا مالا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة الأسماء"، ثم أتى ببعض الأســـماء التـــي من بينها شاهدنا السابق ثم بين إنهم إنما فعلوا ذلك ليزعموا أنه من ضرورات الشعر، وضرورات الشعر أكثر من أن تحصى في هذا الموضع، ينظر الكتاب 31/1 ـــ 32ـــ 407ـــ408ـــ409.

[4] / ينظر الكتاب 408/1.

[5] / ينظر الكتاب 407/1.

[6] / البيت من الهزج، وقائله الفند الزماني، سهل بن شيبان بن ربيعة بن بكر بن وائل المتوفى سنة: 95 ق هـــ، من قصيدة له في حرب البسوس وطلعها:ـــ

أقيدوا القومَ إنَّ الظُّلْـ   ـمَ لا يرضاهُ دَيَّانُ

والعدوان: يقصد به الظلم، ودناهم أي جعل جزاؤهم كما فعلوا.

والمعنى: لم يبق سوى الظلم سائدا بينهم فكان جزاؤهم كما فعلوا، أي كان الجزاء من جنس العمل.

والشاهد فيه: قوله: سوى، قد خرجت من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين، وهي هنا مرفوعة بضمة مقدرة على الألف على أنها بدل من فاعل، وهذا عند البصريين شاذ إلا في ضرورة الشعر.

فالجواب عن الأول أنه بمنزلة ما ذكرنا أنه بمنزلة رجل مكانك.

أمـــا البيت: فالجواب عنه: أنه صفة لموصوف محذوف، فكأن تقديره: ولم يبق شيء سوى العدوان، أي مكان العدوان أي شيء يقوم مقامه، وهذا الباب مبني على السماع دون القياس. فكـــل اســـم جوزوا أن يكون ظرفا واسما جوزناه، وإلا كان الأمر كما روي عنهم، أما لزوم الظرف، فإنه أمر لا علة له، فالواضع قد يضع لشرط، كاللطم اسم للضرب، بشرط أن يكون فـــي الـــوجه، وكاللكم اسم للضرب، بشرط أن يكون بمجمع الكف، والوضع أمر مفروغ منه ليس لنا فيه نزاع، وإنما علينا الإتباع لا الابتداع.

قوله: (صِفَةُ الأَحْيَانِ)

لأن الصفات في هذه المواضع أقيمت مقام الموصوف بعد حذفه، وليست بأزمنة ولا أمكـــنة، والأصل زمانا طويلا، وزمانا كثيرا إلى آخره، [والدليل][1] على الظرفية هذا النصب، فـــإذا ذهـــب هو ذهبت هي، فلذا حوفظ /47، ب/ عليه وصين عن التغيير لئلا تنمحي آثار الظرفية.

قوله: (وَقَدْ يُجْعَلُ الْمَصْدَرُ حِينًا)

لأن المصادر تقع في الأحيان، فناسب أن تجعل لسعة الكلام حينا، والمعنى في أمثلة: زمـــن قدوم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت[صلاة][2] العصر. والصلاة مصــــدر، يقـــال: صلى يصلي صلاة، والترويحة: مصدر: روحه أذهبه رواحا، وهو ما بعد الـــزوال إلـــى آخـــر اليوم، أي مقدار ترويحتين، ويجوز أن [يراد] [3] بالترويحتين: ترويحتا الصلاة[4]، ومقدار نحر جز ورين، وقت إدبار النجوم: أي: غروبها، أي: فسبِّحْهُ في أول الليل

وهو من شواهد الإيضاح 320/1، وشرح التسهيل لابن مالك 315/2، والرضى على الكافية 132/2، وشرح ديوان الحماسة للمر زوقي 35/1، وأوضح المسالك 39/2، رقم الشاهد 265 ، وشرح الأشموني403/1، والخزانة 431/3

[1] / في: أ [الدال].

[2] / في: أ، و: ب [صلوة] رسمت بالرسم القرآني.

[3] / في: أ [يريد].

[4] /قـــال الخوارزمي في التخمير" الترويحة واحدة التراويح، ومنه قوله: يستحب أن يجمع الناس في شهر رمضان فيصـــلي بهـــم إمـــامُهم خمـــس ترويحات، كل ترويحة بتسليمتين، ويجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة ".ينظر التخمير 402/1.

[وآخره][1].

قوله: (وَقَدْ يُذْهَبُ [بِالظَّرْفِ][2])

أي يتسع في الظرف، فلا يقدر فيه حرف الجر الذي هو: في. فيقال: سرت يومَ الجمعة، وينزّل ذلك منزلة زيد في: ضربتُ زيدًا في عرائه عن معنى: في. ويظهر هذا بالإخبار بالذي كمثاله.

[فقولك][3]: الذي سرته يوم الجمعة، بمنزلة: الذي ضربته زيد، فكما جرد الذي القائمَ مقام [زيدٍ في: الذي ضربته زيد، وامتنعتَ لذلك عن أن تقول: الذي ضربت فيه زيد، كذلك جُرِّد الذي القائم][4] مقام زيد يوم الجمعة في المثال الآخر [عن][5] معنى في، ولذا لم يقل: الذي سرت فيه يوم الجمعة، حتى لو قلت: سرت يومَ الجمعة، وقدرت فيه معنى: في، وأردت الإخبار عنه بالذي، فعليك أن تقول: الذي سرت فيه يوم الجمعة، ولا تقول: سرته، كما أنك إذا قلت [جلست][6] في المسجد، ثم أخبرت عنه بالذي، قلت: الذي جلست فيه المسجد،[ولم تقل جلسته][7] هذا هو الفرق بين الظرف المتسع فيه وبين غيره.

أما الفرق بينهما من حيث المعنى، فغير ثابت، فقولك: سرت يوم الجمعة وأنت تريد في يوم الجمعة، وسرت يوم الجمعة، ولا تقدر فيه معنى: في، سواء. أي الفعل يتعدى إلى الظرف المتسع فيه في اللفظ لا في المعنى، والمعنى على ما كان عليه قبل التعدي، ألا ترى إلى قوله:- وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ[8] [.......... ....]

---

[1] / في: ب [وفي آخره].

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / في: ب، و:ج [فقوله].

[4] / الذي بين القوسين شطبه الناسخ ، وثبت في: ب، و: ج.

[5] / في: أ [على].

[6] / سقط من: أ.

[7] /سقط من: أ.

[8] / البيت من الطويل، وقائله رجل من بني عامر، كذا نسب في الكتاب 178/1، وابن يعيش 46/2 ، وهو بتمامه:ـــ وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهُ

والمعنى: يخبر الشاعر عن يوم حضره، يوم أن التقت قبيلتان للمقاتلة ولم يكن في ذلك اليوم إلا الضرب والطعن،

فـــــ:شهد متعدٍّ إلى ضمير اليوم من حيث اللفظ. والمعنى: شهدنا فيه؛ لأنه متعد إلى مفعــول واحــد، وقــد أخــذ مفعوله، ألا ترى إلى انتصاب سُلَيما بذلك، ومما [يشهد][1] لكون الظرفية متسع فيه الإضافة كمثاله: [فالأصل][2]،

يَا سَارِقَ اللَيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ[3]

علـــى أن اللـــيلةَ منصوبة نصب زيد في: يا ضاربا زيدا، ثم أضيف فقيل: يا سارقُ الليلةِ، كما تقول: يا ضاربَ زيدٍ.

فالليلة في: يا سارقَ الليلةِ عارية عن معنى[في][4] عراءَ زيد عن معناه في: يا ضاربَ زيـــدٍ، بدلـــيل أنك لو قدرت في فانجرار الليلة إما بـــ:في أو بالإضافة، والا انجرار بـــ:في ممتـــنع، إذ التـــنوين محـــذوف، والحـــذف للإضافة، لا لتقدير: في؛ لأن حذف التنوين عند ظهورها ممتنع نحو: يا سارق في الليلة، فكذا عند تقريرها. والانجرار بالإضافة أيضا ممتنع لامتـــناع نحـــو: يـــا ســـارق في الليلة، ولا[امتناع][5] نحو: غلامٌ لزيدٍ بالفصل بين المضاف والمضاف إليه.

والوجه الثاني: أن: في، إن عملت في الليلة على تقدير: الانجرار بالإضافة يلزم عمل عاملين

ومنظر الدماء وهي تسيل، ووصف الطعن بالمدراك أي المتتابع الشديد وهو بتمامه:ـــ

والشاهد فيه: قوله: ويوم شهدناه، حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به، والأصل: شهدنا فيه.

وهـــو من شواهد الكتاب 178/1، والمقتضب 105/3، وهو في التخمير 402/1، وابن يعيش 45/2ـــ 46، وشرح أبـــيات المفصل 306/1، والمغني /503 رقم الشاهد 746، وشرح أبيات المغني 86/7 وذكر أنه من أبيات سيبويه الخمسين، والخزانة عرضا 181/7 ــ 202/8.

[1] / في: ب، و: ج [يشهدنا].

[2] / في:أ [في الأصل].

[3] / القول لم ينسب، ولم أقف له على قائل.

والشاهد فيه: قولة: الليلة، حيث أتى به مجرورا على الإضافة وهو منصوب به على التوسع؛ لأن سرق من الأفعال التـــي تـــتعدى إلى مفعولين، وهو من شواهد الكتاب 175/1 ــ 177 ــ 193، وهو في التخمير 403/1 ــ 404، وابـــن يعيش 45/2 ـــ46، ولم يصفه أحد من المستشهدين به بأنه بيت أو شطر بيت، بحيث لم يقل منهم أحد كقول الشاعر أو الراجز.

[4] /في:أ [الإضافة].

[5] / سقط من: أ.

في اسم واحد في حالة واحدة، وذلك ظاهر البطلان، وإن بطل عملها يلزم ثبوت مالا ثبوت لـــه فـــي الكلام وهو بطلان عمل حروف الجر. [ألا ترى][1] أنها وإن كانت مزيدة [كقولك][2] بحسبك درهم، وما جاءني من أحد، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [3] فعلم أن الحق في: يا سارقَ الليلةِ كون الظرف متسعا فيه منجذبا إلى[حكمه][4] نحو: زيد وعمرو، وما بعد الحق إلا الضـــلال، وقـــوله تعالـــى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [5] بهذه المنزلة؛ لأنه مصدر أضيف إلى الظرفين [المتسعين][6] فيهما. الأصل بل مكر الليلَ والنهارَ بالنصب فيهما[7] على طريقة نصب زيد، في: ضربت زيدا، ثم ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ بالإضافة، وهنا وجه وجيه ليس في نحو: يـــا ســـارق الليلة، [وهو][8] أن تجعل الليل والنهار كأنهما يمكران على السعة، نحو: نهارك صـــائم، حتـــى كأنه قيل: مكَرَ ليلُكم ونهارُكم، فيكون مكرُ الليل إضافةً للمصدر إلى الفاعل، وفي الأول[9] إلى المفعول، فإن قلت: ما السر في سلوكهم وتيرة الاتساع في الظروف ؟ قلت: هو تحقيق المشاكلة بينهما وبين المفعول به؛ لأنهما فضلتان في الكلام.

قوله: (وَفِي الْمَثَلِ[10])

التقدير: أتسير سائر اليوم،أي باقي اليوم، والظُّهُر بضم الهاء لا غير؛ لأن [الأمثال][11]

---

[1] / في: أ [إلا أنها].

[2] / في: أ [كقولهم].

[3] / سورة البقرة /194.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سورة سبأ /33.

[6] / في: ب، و: ج [المتسع فيهما].

[7] / ينظر البحر المحيط 552/8.

[8] / في: ب [وهي].

[9] /أي وفي الوجه الأول.

[10] / يـــريد بالمـــثل: أسائر هذا اليوم وقد زال الظهر، وأصله أن قوما أغير عليهم فطلبوا النجدة من أبناء عمومتهم فتأخـــرت الـــنجدة فلما قدموا إليهم وجدوهم قد سلبوا أموالهم فسألوا فقال لهم المسؤول هذا المثل، وهو يضرب في اليأس من الحاجة.

وهو في جمهرة الأمثال 96/1، ومجمع الأمثال 335/1، والمستقصى 153/1.

[11] / في: ب [المثال].

لا تقــبل التغييــر، وهذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طُلْبَتِه، وتبين له اليأس منها، أي أتطمع فيما بَعُدَ وقد تبين لك اليأس.

قيل: أن أصله أن قوما أُغِيرَ عليهم فاستصرخوا ببني عمهم فأبطأوا حتى أُسِروا وذُهــب بهــم، ثــم جاءوا يسألون عنهم فقال لهم المسؤول: أسائر هذا اليوم وقد زال الظهر.

قوله: **(أيْ كَانَ ذَاكَ)**

كــان تامة، كما في قولهم: ضربي زيدًا إذا كان قائما، وهو العامل في الظرف الأول، واسمع في الظرف الثاني. إذ لا بد/61، أ/ لكل ظرف من عامل.

قوله: **(سِرْتُ فِيهِ)**

هذا دليل على أن: في، مقدرة في اليوم إذ لم يقل سرت فيه وكذا.

قوله: **(يَنْطَلِقُ/33، ج/ فِيهِ)**

دليل على تقديرها في [أيومَ][1] الجمعة.

---

[1] / في: أ [اليوم الجمعة].